

في المبسوط والاقتصاد والثاني اختصاص المحرم بسنة اجناس منه التل  
 والعنبر والكافور والعود والعنبران والورس قاله في النهاية والثالث  
 قوله في التهذيب المحرم اربعة المشك والعنبر والورس والعنبران وقال ابن  
 البراج المحرم خمسة المشك والكافور والعنبر والعود والعنبران **قوله**  
 كخالف بالسواد على ربي **اقول** يريد انه المحرم على المحرم ايضا وهو  
 قول المفيد وسدس رواه ادريش واحد قول الشيخ ذكره في النهاية و  
 المبسوط والقول الاخر انه مكررة ذكره في الخلاف **قوله** المظني للملأ  
 على ربي **اقول** يريد تحريم على المحرم ايضا وهو قول أبي الصلاح وادريش  
 وقول الشيخ في النهاية والمبسوط وقال في الخلاف هو مكررة وهو  
 ابن البراج **قوله** اخراج الدم لاختياره على ربي **اقول** هذا ايضا محرم عند  
 علي المحرم وهو قول الشهيد والمفيد وسدس روي الصلاح وابن البراج وابن  
 والشيخ قولان لهما مثل ذلك قال في النهاية والمبسوط والاخر انه مكررة ذكر  
 في الخلاف **قوله** والاقرب اختصاص المنع <sup>بما لا يشترط</sup> بالصبيح **اقول**  
 وجه التقرب لا اتفاق الحاصل على تفسير هذا بانه هو لا والله وهل  
 والله فيكون المحرم مقصورا عليها ولا صالة الاباحة فيها **قوله**  
 وفي دفع الدعوى الكاذبة اشكاله **اقول** مشقة عموم التحريم المتناول  
 لصورة القدر من حصول الضرر على تقدير المنع منها حينئذ لا حال الدعوى  
 عليه بما يتعرق ماله وهو متفق بقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار **قوله**  
 ولا تشققها لو اضطر على ربي **اقول** يريد لو اضطر الجاني الحقيقي بانفسها  
 ولا تشقق عليه شققها وهو قول ادريش وقال الشيخ يشققها **قوله** الحما  
 للزينة على ربي **اقول** يريد انه محرم على المحرم ايضا الحما للزينة وقال  
 يكن **قوله** ولشم السلاج اختيارا على ربي **اقول** يريد تحريم  
 على المحرم ايضا لشم السلاج وهو قول اكثر علماء ائمة ذكره الشيخ في المبسوط  
 النهاية واختار ابن البراج وهو الصلاح وادريش ونقل عن  
 بعض الفقهاء انه مكررة واختار ابن سعيد **قوله** البلاء بالبحر

فلو لم يثبت بهلك الشوط الى الاصل في الجحيم فيمنه يمتد بالاحتساب  
ان جلد النية عند الاتمام مع احوال البطالان اقول المقصود  
من الاتمام هنا احوال الشوط الناقص حيث لا يجعل المبدأ متمم فيبتدى  
بالطواف منه ثم ياتي الى الجحيم لاستكمال علم ربه الشوط هذا بعينه صون المصنف  
حاشية على نسخة الاصل التي بخط المصنف اقول هذا الاشكال والا  
حتياج الى التفتيش لاحتياج الى شذح طوطا ما هو يجب قوله الاتمام فكيف  
عند ان يقال ان جلد النية عند الجحيم لا يند الطواف فيجعل البطالان لانه  
يجب عليه البدء بالجحيم الا عند وقد ابتدى بغيره فيكون باطلا  
والمشي والاقتضاد فيه على رأي ويرسل ثلاثا وعشرا في طواف القدم  
على رأي اقول قد اشار المصنف رحمه الله الى قول ابي حنيفة في الاقتضاد  
في الطواف في طواف اي شوط كان طواف القدم او غيره او الاقتضاد في عادة  
وبه يرسل ثلاثا وعشرا في طواف الاول اعني شوط الاقتضاد في طوافه وهو قول الشيخ  
في النهاية وفيه الصلاح وادراك ربه والقول الثاني وهو ان يرسل ثلاثا  
وعشرا في طواف القدم حاشية موقفة الحمد لله في المشوط لانه على  
والتي شجعت ان يرسل ثلاثا وعشرا في طواف هذا طواف القدم فيجب  
اقتداء بالذي عليه السلام واليه لانه كذا فخل قوله وقيل لا كفاه  
الا على من واقع بهذا الذكر اقول القول الذي حكاها المصنف  
وهو عدم وجوب الكفارة على من طواف الزيار حين رجع الى اهله واقع  
وهو قول ابي ادريس فانه قال نعم يجب عليه الرجوع الى مكة وقضا طواف  
الزيار والذي لفتنا المصنف وجوب الكفارة من البدن هو قول  
النهاية والمشوط قوله ولو تبد الطواف على اربع فاقوى  
جلان التبدل اقول اقوى المذهب عند المصنف بطلان التبدل  
وهو قول ابي ادريس خلافا للشيخ حيث قال في الكفارة يلزمه طواف فاني  
المبدية وطواف لرحله بوجه القرب ان الطواف عبادة ويجب فيها  
لثلاثة في الشارع ولم يتعبد بمثل ذلك عند المعتزلة ولقوله عليه السلام

عنه الى م

لانا

خط

خذوا عني مناسككم فوجب القيام فيه كما قام ولقد له عليه السلام الطول  
 باليتب صلاة فوجب القيام فيه لأن المراءاة لله صلاة تحققة أو حكمه  
 حكمها وعلى التقديرين ثبوت وجوبها القيام ولو ظن التمتع  
 كما لديه الفرض فاصل وواقع ثم ذكر التفصايق وكفى ببقرة على ما  
 أقول **الرواية** هي ما رواه عبد الله بن مسكان في الموطأ قال  
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة مشته الشواط  
 وهو يظن أنها شبعة فذكر بعد ما دخل وواقع النساء أنه طاف  
 ستة أشواط وقال عليه السلام بقرته يذبحها ويطوف بشوط آخر واعلم  
 أن المفيد رحمه الله أفني عضون فله الرواية وقال الشيخ في النهاية في  
 باب الكفارات والمبشوط عليه وقال في المعنى فيها من شئ أقل من سبع مائة  
 ناسيا وانصرف ثم ذكر أنه نقص منه شيئا رجح فليم ما نقص منه فإن لم يعلم كم نقص منه  
 كان عليه دم بقره وانما ما نقص من المعنى **قوله** ولو ترك التكفير حتى  
 بالجم سربوا تحت شجرة ولا شيء عليه وروى ثابته **الرواية** الفاشية  
 التي المصنف هي ما رواه الشيخ ابن عمار قال قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الرجل  
 يتبع فيبشئ التكفير حتى يهل بالبح فقال عليه السلام يذبح بقرته واختار العمل  
 بمضمونها الشيخ وعليه ما يروي به وابن البزج وما اختاره المصنف ذهب  
 ابن إدريس وروى **قوله** وعمدا يصير حجة مفردة على رأي يبطل  
 الثاني على رأي أقول **قوله** يريد لو كان أحرامه بالبح قبل التكفير عاملا فيه  
 قولنا أحدهما تبطل شفعه ويصير حجة مفردة وهو قول الشيخ والآخر يبطل  
 الآخر الثاني دون المنته وهو قول ابن إدريس **قوله** فبأنه عدا  
 يبطل حجة لا شيء على رأي أقول **قوله** لا خلاف في بطلان الحج لو ترك الأضحية  
 على ما الثاني ففيه قولان نقدر ما **قوله** فوجب ما يجب على الحرم من الأضحية  
 على أشكال أقول **قوله** هذا التبرع على قول من قال أنه لو ترك الأضحية ناسيا كان  
 اكرا ما شك لا يبطل حجه وهو أنه إذا فعل ما يجب بفعله الكفارة على الحرم  
 يلزمه الكفارة فيه ليشك أن يشأ منه لغير محرم والكفارة كذلك أنا بلزم الحرم

انه حكم المحرم ولهذا حكم بصفحة حجه ومن جعله حكامه وجوب الكفارة  
 بذلك قوله ولا يجوز له الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من قبل فان طاف  
 شاكيا لم ينقض احرامه قبل ان يتكلم بالمسببه ليعقد بها الاحرام اقول  
 القول الذي اشار اليه المصنف بتحديد التلبيه هو قول السمعاني رحمه الله  
 لا يشرع له ان يكرر التلبيه في كل طواف ولا يكره له ان يكررها في كل طواف ولو  
 ادرك الاضطراب في الاقرب الصلوة اقول وجه القرب اقامه الاقرب  
 سطوار بين مقام الاختيار بين مكانين مدركهما مدرك الحج كما يدركه يدركها  
 قوله مع الضرورة يجب الصوم على راي اقول يريد لا يفري  
 الهدي الواحد في الواجب المحض في وجوب الضرورة ينتقل الي الصوم وهو قول  
 سادس ويشترط ان السجدة هي من شيعه وعشر سبعين اذا كانوا اهل خزان واحد  
 يقال المديد تجوز البقرة اذا غرخت اذا كانوا اهل بيت واطلق مثلا اذا  
 تجري عن حمله قوله فان وجد وقت القلم فالاقرب وجوبه اقول  
 يريد لو كان معترضا عن الهدي فقدم صوم السنة من اول ذي الحجة ثم وجد الهدي  
 وقت الذبح فالاقرب وجوب الذبح لان جوار تقدم الصوم لما كان علي ظنه الفاسد  
 وقد ظهر بطلانه وهو قادر علي ذبح ما وجب عليه في وقته قوله ولو مات  
 من وجب عليه الصوم قبل صدام الواجب عنه وجوب الغنم على ذلك اقول  
 خلافه في ذلك محتمل فانه قال بصوم السنة وظاهر كلام محمد بن بابويه يدل  
 على عدم وجوب شيء من فلاله قال وروي عنه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 عهد اليه عليه السلام مال من مات ولم يكن له هدي للمتعة فليصم عنه وليه ان هذا  
 على الاستصحاب لا الوجوب قوله والا فحب وجوب الحكم  
 هو اولى المذهبين عند المصنف وجوب الاكل من الهدي لقوله  
 تعالى فكلوا منها والامر يقتضي الوجوب وهو قول ابن دثير وظاهر كلام  
 السمعاني يدل على استحباب الاكل لانه قال ومن السنة ان يأكل منها والله  
 كلام ابن البراج فانه قال فينبغي ان يقتسم فلالته اقوام باكل ايدها  
 ولا ينبغي عليها على راي اقول لا ينبغي على من

لا يشرع له ان يكرر التلبيه في كل طواف ولا يكره له ان يكررها في كل طواف ولو ادرك الاضطراب في الاقرب الصلوة اقول وجه القرب اقامه الاقرب سطوار بين مقام الاختيار بين مكانين مدركهما مدرك الحج كما يدركه يدركها

واللبد الحلق بل يكون كل منهما خيرا بينه وبين التقصير كغيرهما وهو  
 قول السج في الحذف وقول ابن البراج وابن دريش والقول للشيخ انه يقتض  
 عليها الحلق وبه قال ابن الجنييد وابن حزم **قوله** ونحو الحلق في الزنا  
**قوله** يريد انه يتعين على المرأة التقصير ونحوها الحلق ولو  
 كانت في الاجزاء نظويت مائة محرم فلا يقع مجزأ غير الواجب ومن اشكاه  
 على التقصير الواجب فكان مجزأ **قوله** واذا حلق او قصر لم يلزم كل  
 شي الا الطيب والنساء والصيد على اشكال **قوله** الاشكال راجع  
 الى الصيد خاصة ونشأ الاشكال من الصيد فلو كان حراما عليه فوفت  
 احرامه فبقي ان يتحلل منه بالحيض عملا بعمدة قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد  
 وامم حرم وحرم واياه عمدا من يذبح عن الصادق عليه السلام انه قال انما اذا  
 حلت لك حرامك فقل حل لك كل شي الا النساء والطيب **قوله** ونحو  
**قوله** يشاء من وجوبه  
 يشاء من الرجال والنساء فيشتركان في حكمه اعني كونه محلا في حقهما وهو اختيار  
 ابن ابي عمير اصالته الاباحة خرج عنه الرجل لو وقع الاتفاق عليه فينعى المرأة  
 على الاصله قال المصنف خلافا وبه اشكال لعدم الطوفان بل يد عليه  
**قوله** وهو يشترط معايرته لما ياتي به من طواف النساء في احرام آخر كال  
 اقوله **قوله** فلو فاته طواف النساء في الاحرام لم يواظف بعد ذلك فهل  
 يجب عليه طوافان للنساء او يكفي طواف النساء في الاحرام الا في اشكال يشاء من  
 علم الاشتراط فلا صل ولا ن **قوله** طواف النساء في احرام آخر يقتضي حل الحائض  
 به ومن وجبه في ذمته فلا يبرأ الا بفعله لاصاله بها الوجوب ولو جوبت  
 المعيب بتقارب العيب **قوله** ونحوه على الصبي النساء بعد بلوغه لو لم يعمل  
 اشكال مشكوك فيه صدق املاطه بطواف النساء المقتضي التحريم عليه ومن ان  
 تركه للطواف كان في حالة عدم التكليف فلا يتعلق به حكم **قوله** ومنع  
 الحاج دور مكة على راي **قوله** يريد انه لا يمكن ايضا منع الحاج  
 دحر مكة وخالف الحج حينئذ حال ونحو **قوله** ولو استتاع حج الافراد

اسرار الامام  
 في حقه  
 في حقه  
 في حقه  
 في حقه



وقد عرفت فالاقترب وجوبه خاصة أقول **قوله** وحده القرب انها واجبان  
 في حقه لا يلزم بينهما فاما يلزم من وجوب الحج وجوب العمرة فقولك لو كانت  
 عمرة الاضلاع او التدرج في النقل شكك أقول **قوله** من يجوز ان يعتد بغيره  
 عمرة الاضلاع او التدرج نقلها الى القمع فيه اشكال يشك في ان يعتد به الى القمع  
 فكان خائرا ومن انما ليست فرصة **قوله** والعقد على اشكال أقول  
 يريد ان يطابق المتأوجب فيها المهر المقدس على كل حال من بالغا كان او صغيرا محضا  
 او حصيا على الحضي الثلاثة لذكره وهو يحرم العقد لو ترك طولي النكاح فيه اشكال يشك  
 اصالة الاباحة خرج منه الوطى انما يفتي العقد على اصل الاباحة ومن اطلاق  
 حرم النكاح وهو يتناول العقد كما يتناول الوطى فلا يختص باحدهما وقد لا يخرج  
**قوله** وتختلف في الدمان بين العبرتين فقولك ستة أقول **قوله** هذا اختيار  
 ابن ابي عمير فانه قال في الحج وعمرتان في عام واحد وقد تناول بعض الشيعة فلا  
 يفتي على بعض الخصوص في عمرتين في التمتع خاصة فاما غير ذلك فلا يفتي  
 في الشهرين كما في النكاح العمرة قال فان كان ما قالوه مع حرج الى التوقف  
 عن العادة الى الرشد عليهم السلام مما خرج به فان كان غير ذلك خرج جهلا  
 عنها وقد كثر رد وعليلهم وراجع في ذلك الى ما قاله الامم عليهم السلام **قوله**  
 وقيل شهر أقول **قوله** هذا كما هو قول الشيخ في النهاية قال في استحبابه  
 في شهرين وكذا ابن حزم واختاره المصنف في خلاصته **قوله** وقيل عشرة ايام  
**قوله** هذا قول ابن الجبير وهذا اختيار السمعاني المصنف وطول الخلاف **قوله**  
 وقيل بالقول الى أقول **قوله** هذا قول الشيخ المصنف في خلاصته وقيل ان اردت  
 وهو يكفي في الشياخ وعنه في خلاصته الاقرب ذلك مع تدبره أقول **قوله** تخلف  
 في انما هل يكفي المحرم في المصنف في خلاصته في خلاصته على احوال  
 بعد ما لا يرسلها وهو قول الشيخ في خلاصته في خلاصته وافتى المصنف في خلاصته  
 وسبب اخر مطلقا وهو قول ابن ابي عمير في خلاصته في خلاصته وهو ان كان  
 الحوي عاقبة وانما عليه بشي من المحرمات الموصية في خلاصته وان كان من دونها  
 جرم هو قول ابن الجبير والمصنف في خلاصته في خلاصته في خلاصته في خلاصته

نعم

والعلم

بل قولنا لا قوي ذلك مع ندبه يدل على عدم الاختصاص مع الوجوب ووجه  
 القوة في ذلك اما الاختصاص مع الندب فمعلوم قوله تعالى فان احصرتهم فما  
 استشرى المذنب فاما علمه مع الوجوب فلو جوب تعدد المذهب على  
 تعدد المذهب **قوله** ولا يدل له على اشكال **اقول** المراد بذلك  
 مع الجواز عن المذنب لا يجوز له ان يغفل لانه لا يطرق له الى التحليل الجاهل  
 لانه لا يدل له وهو قول السمع في المبسوط فانه قال فيمنع بعد المذنب  
 ولا يقدر على غيره لا يجوز له التحليل بل ينبغي على احرازه حتى يهدي ولا يجوز ان  
 يستغل في بدل من الصواب والاطعام لانه لا يدل على ذلك وقال ابن الجوزي  
 في المصنف ومن لم يمكنه ولا حمله هدي احل اذ اصدقه بكر عليه دم قال في  
 المختصر وان لم يكن المذنب مستطيعا لسله فممن يتيسر له المذنب فقد ظهر  
 مما قلناه من اشكال الذي اشار اليه المصنف **قوله** او يعلم القاتل  
 على اشكال **اقول** سبيل بانه اذا علم المذنب ان الحية تقتله هل يجب عليه  
 النفا على حواضه الى ان يتحقق الغرر او يجوز له التحليل فيه اشكال ايضا  
 من ان النفا على الاول لا فايده فيه لمحصل العلم بعدم ادراكه لو لم يعلم  
 فان التحليل لا يفيده من عدم وجوب النفا على الاحول من جهة المصنف **قوله**  
 وما على ولا يفتقر الى حكم حتى يبلغ المذنب محله وقد تحقق القوت فيتحلل  
 به من ولا يلزمه ذلك واعلم ان الشيخ انه يوجب وجوب عند الغرر على التسليم  
 الا يبين المذنب العفن عدل ولو ان رجلا حمله سلطان جابر بكذا في  
 وان حكمه يوم القربى والوفاء فهو ممدود عن الحج لا دخل بكلمته بما بالحق  
 الى الجليلين بالبيت استوعبوا عظاما استوعبوا بحلق راسه ويزعم شاة وان  
 كان معركا ليجف عليه الذبح **قوله** وتصور الفلح من غير ذلك مع الا  
 شتر لعل على ذلك **اقول** قد تقدم البحث في المصنف اما المصنف واذ  
 كان قد شرط على المذنب ان يغفل بالهدي او يقطع عنه قال الشهيد للرجوع الى  
 عليه فانه قال المذنب اذا اشترط جاز له ان يغفل عند المواقف من موضعين  
 دم وهو اختيار المصنف في الكتاب وتذهب اهل الحديث وقال السمع في المبسوط

على الاحوال المذكورة  
 في المختصر  
 في المصنف

مع

والثاني لا بد من الذهب فنية التحلل عند الحوائج من عرض وغيره بغير دم وهي  
أخبار المصنف في الكتاب من ذهب ابن دريش وقال الشيخ في المشروط والمخلاف  
لا بد من الذهب فنية القفل **قوله** لو صد عن مكة بعد الموقفين فان لم يزل  
الطواف والسعي الحج في ذي الحجة والواجب عليه الرجوع من قابل لاداء التمتع  
على طوله يدرك مشي لكونه فاشكال **اقول** **بقا الاشكال**  
من افعال ادراك الحج كما اختاره من جهة لقوله عليه السلام الحج عرفه من افعال  
عده كما قال الشيخ في المشروط لانه لم يقتض في اركان الحج من الطواف والسعي  
**قوله** لو افتد قصد فحل وجبت له الافتاد ودم للتحلل والحج  
من قابل فان قلنا لا في حجة الاسلام لم تصف الواجبه والا فان كان  
**اقول** **سنة** احتمال الاحتياط في القضاء سنة واحدة على تقدير القول بان لا  
ولي حجة الاشكال في العقوبة لان الاول في مقتضى التحلل قد حج للاشكال  
في المستقبل فلا يجب اخري ومنه وجب عليه بالتحلل قضاء ما تحلل منها اذا  
كان واجبا وهذا الحج واجب والافتاد يقتضي إعادة حجة الاسلام في  
عليه حجان ولانه لو لم يصح عليه اخرا لما بقي فرق بين حالتي افتاد الحج وعلمه اذا  
لمصدرا اذا تحلل من الحج الواجب اوجب عليه قضاءه ولو لم يصح عليه من افتاد  
حجة اخرى لزم ما قلناه من عدم الفرق بين حالتيه وهو باطل **قوله**  
فان اكتشف العدو والوقت باق وجب القضاء وهو حج يقضي لشئ على  
**اشكال** **اقول** هذا الاشكال يخفى على ما سبق من الاشكال وذلك  
ان اذا قلنا ان الاول عقوبة فالثانية حجة الاسلام فممكن ان يقال هذا  
القضاء في هذه الشئ ليس حجة الاسلام بل للعقوبة التي كان يجب انما  
للتحلل منها وبالجملة فان قلنا فخص في الواحدة لو لم يدرك في بقية الشئ  
ففي القضاء في هذه الشئ وهو قول الشيخ في المشروط قال ليس هناك حجة تقضي  
بشيء مما الادرك فان قلنا لا يكفي الواحدة قضائي هذه الشئ فالتحلل منه واجب  
على اخري في المستقبل واعلم ان هذه المسئلة لما كانت منسبة على ان الاول  
هو في حجة الاسلام والثانية عقوبة او بالعكس علينا ان الاول واجب



نشر الى كلام الاصحاب في ذلك فنقول ذهب الشيخ في النهاية الى الاول  
 وقرب ابو ادريش الى الثاني واخبره شيخنا في خلافه ونقل عن والده  
 رحمه الله قول **ولو طلب ما لا لم يجب بدله ولو تمكن منه على اشتكال**  
**اقول** يريد لو طلب العدو الصادر المصدور ما لا لم يجب بدله وان  
 كان قادرا على طلب ما المطلوب منه على اشتكال بنشأه عنه مكلفا بانعام  
 والعمة ولا يتم الا ببذل المال المفقود وما لا يتم الا ببذل المال المفقود  
 وما لا يتم الواجب الا به كان واجبا فيكون بدله واجبا ولا يلزم مجري  
 بالوجدان فاعلم موضع الصدقة فافتقر الى نفقة زائلة فانه يتعين عليه سلوكه  
 وصرف تلك الزيادة ومزانه لو وجب البذل لو وجب على الحيوان على المال  
 المفقود بغير حق وهو باطل اتفاقا **قوله** ولو علم الغنائم بعد البذل  
 وزوال الغند قبل التقدير ففي وجوب لقائه التحليل بالعمارة اشتكال اقوله  
 وجه الاشتكال فانه يصدق عليه انه الذي صحح فانه الحج قبل التحليل بالعمارة  
 وكل صحيح فانه الحج قبل التحليل بالعمارة يجب ان يتحلل بعمته فهذا يجب على  
 لقائه للتحليل بالعمارة التي هي فرضه ومزانه المفروض عليه عند الحصر **قوله**  
 ملأ يتحلل به وقد فعل يكون مجزيا لان الامر يقتضي الجزاء او معناه الحرج عن  
 العمارة بفعل امر به **قوله** لو زال الغند المعسر بعد تحلله ففي العمارة  
 واجبا والاندباء وقيل في الشهر الاطلاق **قوله** هذا على الخلاف فيكون  
 بين العمرة وقد سبق **قوله** لو تحلل القارن اتي في القابل بالواجب  
 وقيل بالقارن **قوله** القول المحكي هو قول الشيخ رحمه الله عز وجل  
 ادريش **قوله** وهو يعطى المدي مع الاشتراط في المحصور والمصدور  
 قولان **قوله** فله مذكوره تقدم الخلاف فيها واعلم ان الخلاف اذا  
 لم يشعه ولم ينلده آما اجدنا فقد نقل المصنف الاتفاق على بحث الهادي  
**قوله** وروى ان من ابعث هديا من اقوام الافاق تطوعا فاعاد  
 اصحابه وقت ذبحه او خمره ثم تجب ما يتجنب المحرم ولا يلبي فاذا  
 حضر وقت الوعد احل وقيل ما يتنوم على المحرم كفرا متصبا كذا **قوله**

مس ٢

عن أبي عبد الله عليه السلام  
عن أبي بصير عن أبي حمزة  
عن أبي بصير عن أبي حمزة

قال الرواية والصلوة والشح في الصحيح عن عدي بن حماد قال  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبعث بالهدي تطوعاً وليس بواجب فقال  
يؤاخذ أصحابه يوماً فيقلده وإنه فافا كان تلك الساعة وأعلم أن هذا الرواية تتفق  
بعض الأحكام عن بعض الهدي والمواظبة إلى يوم بعثت واجتناب ما يهتبه الحرم  
والاحتلال يوم النحر وأما عدم التلبية فيدل عليه ما رواه الشيخ في التهذيب عن  
الشيخ ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال ابن عباس وعلياً كانا يبعثان من  
من المدينة ثم يتجودان وإن بعثناهما فافقنا لافاق وأعداها بها لتقليدها  
واستشاره به ما سطوا ثم لم يكله يوم من اليوم الضو عن كل ما يهتبه الحرم ويقتضيان  
كل ما يهتبه الحرم إلا أنه لا يلبي إلا ما كان حاجاً أو معتمراً ولما الكف عن ما لم يهتبه الحرم  
فلما رواه الشيخ في التهذيب في حديث طويل عن أبي بصير عن عدي بن حماد  
قال أن أبا حمزة بعث هدياً وأمر الذي بعث معه أن يقلده ويحمله في كل يوم  
كذا وكذا فقلت له لا ينبغي لك أن تلبس الثياب فيبعثني إلى أبي عبد الله عليه  
السلام وهذا الحديث فقلت له أن أبا حمزة فعل كذا وكذا وأنه لا يستطيع  
أن يبعث الثياب لمكان أبي جعفر فقال من فليلبس الثياب وليسبح بقرصهم  
الضو عن أبي الثياب وابن أدريش من ذلك اعتقاداً على طرح العمل بأخبار  
الاحاد **وروي في الاستبصار في الميوس كيش أقول**  
وروي أبو سعيد المكاربي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل قتل أخاً  
في الحرم قال عليه السلام يدينه ومحملاً إلى أبيه أنه يدينه وأعلم أن ابن أبي بصير  
أوجب الكثير في قتل الأصعد وتمعه ابن أدريش **فبحر قتل**  
الطغي إلى قوله وشرا القادي والدباني وأخراجه من مكة للموافقة الحرم  
**استكمال أقول** الأشكال نشأ في أفعال صبيغة في الحرم ثم رواه ولا  
أخراجه من الحرم ومن استثنى الأصحاب له وعدم التضرع في النض على الترحيم  
أو الكراهية كان الرواية الواردة في هذا المعنى هي ما رواه الشيخ في الصحيح قال  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مثل القادي يخرج عن مكة أو المدينة فقال

عن أبي بصير عن أبي حمزة  
عن أبي بصير عن أبي حمزة  
عن أبي بصير عن أبي حمزة

حلا حب ان يخرج منها شي واعلم ان الشيخ ابا جعفر رحمه الله اختار حرامه  
 ذلك فقال في النهاية بكرة شراء القمار وما اشبهها واخراجها من مكة ومنه  
 المبسوط قال بكرة شراء القمار والربا شي محرم واخراجها منها ومنه  
 ابن ادريس في ذلك حيث قال ويكون شراء القماري مما اشبهها واخراجها من مكة  
 على ما روي في الاخبار في علي عن ابي اجتناب اخراجها من الحرم لا يخرج الحبيد  
 لا يخرج اخراجها من الحرم الا ما اجتمع عليه واختاره المصنف في المختلف  
 مستلجبا لذلك من انه صيد بروايه غيره واعلم ان في الاحتفال بهذا  
 الرواية على التحريم بعد اما اوله فلا نه عليه ان لم يفي صحة ذلك وهو غرض  
 التحريم فانه حكما لا يجب التحريم كذا لا يجب المكروه وكيف يكون المكروه  
 محرم بل واما ثانيا فحرمه مشروط فلا نه لغيره لثبوتها عنه وهو الامواج  
 من مكة والمدينة وشركه في عدم تحريم شراء ذلك من المدينة والخراج منها  
 بل والله هذه الرواية على الكراهية اولى **قوله** والاقرب للصوم عن  
 التين **اقول** يريد لو قتل نعمة وجب عليه بغيره فحرمه عن التين  
 على البر والطعام شتين مستحبا لكلامه يمكن نصف صاع فان طاق فلا يجزئ  
 وان زاد لم يجب عليها الا ان وان نقص لم يجب عليه اتمام فان عجز صام عن كل  
 نصف صاع يوما ولا يلزم صوم ما زاد على شتين على تقدير الشبان اما لو نقص  
 فحرمه عليه ان يصوم عن شتين لو عجز مقدار القيمة الناقصة عن التين  
 الا قرب الاول لان الواجب في الاصل هو اطعام اثنين وسقوط الفدية  
 عنه والعرض عن الناقص على تقديرها في الاطعام لا يتناول شتا في القيمة  
 ولان الكفارة في ذنوبه متعين ولا يصح صلا بغير الخروج عن الغرض الا  
 التين فكان صومها واجبا لو لم يسهل فان عجز صام ثمانية عشر يوما  
 وفي وجوب الاكثر لو امكن اشكال **اقول** لو عجز عن التين  
 صام ثمانية عشر يوما ولو تمكن في صوم اكثر منها فهل يجب عليه صومته  
 وجهان احدهما الوجوب لا يخلو فيما كان واجبا عليه وتمكن منه والآخر عليه  
 لا يقال فرضه عند العجز عن التين ان يذبح عشرة **قوله** ولو عجز عن

ب  
 من عجز

في التين



نفيه الاصل والا فالاصح اما الاول فلا احتقار وجوب الشاة عليهم ما ينبغي  
 فلا يجوز العذر عن العذر الى غير قانع الغلبة عليها واما الثاني فليست العذر  
 فوجب الحدس اعني شوقية الشاة واثبت تحتمل قريبا عشرة فيقه الطهارة الفقه  
 بالجنابة في البطة وقيل في البطة والاوزة والكركي تجب فيه شاة اقل  
 يزيد على واحد من هذه شاة والقابل بذلك هو النجس في المبطوط حيث قال البط  
 والاوز والكركي تجب فيه شاة وهو الاحوط قال وان قلنا في الفقه  
 لا نضفي مكانا حرا او مثله قال ابو حنيفة فانه قال في صيد الكركي شاة كما  
 رواه وفي صيد البطة والاوزة شاة ووجب ابو يوسف في شاة في  
 كل طائر غير النعام فوجب له لو فقد العذر عن البدن البرد في  
 فاقوى الاحتياط في التعديل عند ثبوت شراعيه ففي الاكتفاء بالمشي لو اد  
 اشكال فان تعدد لحد التعديل والاقرب اليه في الانتقال الى الصوم قوله  
 وجب عليه بدنة في قتل النعام اذا حيز عنهما لم يهد الى لصية قادر على التعديل  
 فيلزم اوجدها عند المصنعة فيجب تعديله عند ثبوت لبيس ولو عند وجوبه  
 ويصرف في مصفه لان الشارع انا يجوز له الانتقال الى الصوم عند العذر في  
 في موضع وجود القدر لا يتحقق العذر عند غايه ما في الباب انه عاجز عن المطول في  
 في مشاركة الصوم في كونه غايه وهذا لا يجوز له الشارع الانتقال الى الصوم  
 بعد العذر عند الاحتال الثاني الانتقال الى غير البر من انواع الطعام لان  
 في احباب الطعام الذي يعتلزم وجوب الاطعام وسكونه من البر من غير عذر عن الصوم  
 يقتضي سقوط الاصل فيلزم هذا وتعدد ما عدا الحنطة بان وجد شعير او  
 ذرة او حنطة الا حنطة واحدة كما ينبغي ان الشارع لم يوجب واحدا  
 في ما عدا الحنطة واما وجب الاحتال على الطعام المشتري في الجمع فكان  
 بخير اقله الاخر وجوب الاقرب الى الحنطة لا يختص به بعد ثبوت  
 في غير ذلك طعاما بالاقرب الى الواجب فكان او لم يزل لا يبعد عن وعلى  
 التعديلين لو ادعى ثبوت البدنة عن اثنين ففي الاكتفاء بالفتي في سقوط  
 الزاوية اشكال فيشترط الجمع عوض البدنة الواجب فلا يثبت قطار

انه عذر

صور الوصف  
 في حيز  
 لا يثبت  
 رخصا وجوب  
 وصية موط  
 وجوب الاصل



ومن انه عوض عن اليد وحكم البدل حكم البدل فيسقط الزايد ويكفي بالعتيق  
 على البدل للاختلاف الثالث الانتقال الى الصوم لانه مكلف به على علم القس من البر هو  
 الان غير متضمنه قولنا والاقرى الحاق المحدث بالزكاة اقول  
 بدليل على تقدير وجوب التعديل عند ثبوت لو علم له قتل هل يكون مضونا عليه ام لا  
 الا قرب عنده ان حكمة حكم الزكاة اذا عزلها فانها اذا اكلت عزلا بالعدم المستحق  
 غير مضوية ووجه القرب انه قد تعدر عليه اخراجه في مضوفه فصارت مكافاة  
 بالتعديل وقد فعل فكان كمال الركوة المعزولة عند عدم المستحق لعدم  
 التقريب في العوزين قولنا ومن قتل صيدا ضئفة فان اكله تضاعف  
 الفداء والاقرى انه يقدي القتل ويضم فيه المأكول اقول قد  
 ذكر المصنف في المحرم اذا قتل صيدا واكله مذمومين احدها تضاعف الفداء  
 وهو قول الشيخ في النهاية والمبسوط فانه قال فيهما من قتل صيدا وهو محرم في  
 الحلال كان عليه فدا واحد فان اكله كان عليه فدا آخر والباقي قول الشيخ في الخلا  
 حيث قال اذا اكل المحرم من صيد قتله لم يعقبه وتغلة ابن ادريس عن بعض اصحابنا  
 عليه فدية اكل وهو الاقرى عند المصنف فها وجه القرب انه العرض  
 المتأول لما تناول منه والاصل رتبة الذمة من وجوب الزايد لكنه اختاره  
 المختلف للذهب الحول للشيخ محتجا على ذلك برواية على ابن جعفر الصحيحة عن  
 ابيه موسى عليه السلام قال ثلثة عز قوم لثقة واظبيبا فاكلوا منه جميعا وهم  
 حرم ما عليهم قال على كل واحد منهم فدا صيد قولنا ولو جرحه ثم ذكاه  
 فهو يا ضئفة وقيل ربع القيمة اقول القابل بذلك هو الشيخ  
 في المبسوط ونسبة ابن البراج وابن ادريس قولنا او خلاص صيد  
 فترجمه مرة او شبع ليلا ويؤيد ضئفة على اشكال اقول  
 بنسب عموم النبي عن ابيات البدو عن قوله تعالى ما على المحسنين من  
 سبيل اقول ثمة وجه القرب والاقرى ان لا شيء في الواحد مع الجمع  
 اقول وجه القرب انه لم يتلف شيئا بتخيرة ولم يغيب فلم يكن  
 ضامنا ولا يلزم مثله كما اذا بقدر حاكم فانه يلزم مثله وان لم يتلف قط

قال وقال  
 اصحابنا

قال

بنحو على الله  
 يكون صاعدا

و لا يعز

ما

لاختصاصه بالنصر المقتضى له خصاصه بالحكم قوله ولو كان كل المحل الام في الحرم  
 فان الطفل في المحل في ضامه نظر في شأه من الاما في موضع الحرم فصار حكمه في الحرم  
 في الحرم اقوله والوجه الاخر لظهور ما ذكره المصنف فانه لم يتعرض من كل  
 الام لولدها ما كان ولا غيره فانه يمكن ضمانه فانه الاصل قوله  
 ولو نفر صيدا فلهذا عصاره مني لو لحقه اخرضته الى ان يعود الصيد الى الطين  
 فان تلف بعد ذلك فلا ضمان وان قتل قبل ذلك باق في شأه ولا قرب الضمان  
 اقوله وجه القرب ان تلف في حاله هو فيها بغير عليه فكل عليه ضمان  
 كونه ثلثا للعين المخصوصة في يده باق من الله تعالى قوله ولو غلق  
 بابا على حمار فراح ويضرب فان ارسلها عليه فلا ضمان والاصح الحرم  
 الحامة بشاره والفرج محمول والبيضة بذرهم والمحل الحامة بذرهم والفرج  
 بغيره والبيضة بذرهم وقيل يضرب بغير الضمان وقيل على جهل الحال  
 عارفي قوله هذا القول نقله ابن عسكرو المصنف عن بعض النسخ  
 ولعموم الروايات الدالة على ضمان من غلق واجيد محل الروايات في هذا  
 على ان المغلق جهل حالها هل تلفت ام لا وقوله كالمري يد بيسكاه رضى عنه  
 ويجهل هل له اثر فيه ام فانه يضرب قوله وكذا الصيد على اشكال  
 اقوله يريد لو حل الصيد المربوط فقتل ضيلا فانه يضرب  
 اشكال بشاره في ان لا ف المقتول فخرج من ارسل الصيد  
 قوله وقيل على ذلك عليه ارشاله اقوله العايل بذلك  
 هو الوجه عند الله حيث قال ويقدر في نفسي انه ان كان حاضرا فاعتق فان  
 ينتقل اليه وينزل ملكة عند يعقوب الميراث قوله ولو استودع  
 صيدا محلا ثم احرم مثله الى الحاكم ان تغدر للمالك فان تغدر فاني  
 ثقة محل فان تغدر فاشكال اقوله الارشاد الضمان اقوله  
 من اشكال في وجوب ارشال الصيد وتحريره اكلة ووجوه حفظ  
 الوديعة والاقرب عند المصنف الارشال في الفلاد ووجه القرب  
 ان فيه جرحا بين الواجبين قوله ولو كان في فخرج فاشكال

فلا قرب عذم الضمان اقول - بوجه القرب انه اقل درجة من الصيد  
الطيب فانه لا يضمن بالتعرض له فلا يضمن ما هو دونه قوله فان  
اصابه فدخل الحرم ومات فيه ضمة على اشكال اقول - **مشقة**  
من انه صيد مات في الحرم بتسببه فكان مضموفا وتبين ان الضميمة تابعة  
في الضمان للجناية والجناية لم تقع مضموفا لكونها صادرة عن الجاني  
الحرف فلا يضمن بشرائها قوله - ولو ننق ديشة من حمام الحرم  
تصدق بشي وجوبا باليد الجانية وبغيرها اشكال اقول - **مشقة**  
ورود النص على الصدقة بالجانية فلا يجزي بغيرها لعدم الاشكال وقران  
المقصود هو الصدقة قد حصلت قوله - وفي تحريم حمام الحرم  
على المحل في الحل نظر اقول - **بشأنه** انه غير محمول لاحد بل هو مباح  
في الاصل لم يشرع الحرم محان صيد المحل من ورود النقل بتحريره وهو  
ما رواه علي بن جعفر في الصحيح قال سألت اخي موسى عليه السلام عن حمام  
الحرم يصاد في الحل فقال لا يصاد حمام الحرم ان كان قوله - وقد كان  
المحل لا الكفو ان زاد على القيمة على اشكال اقول - **بشأنه** ان تلف  
بالاعلى فيه فيلزمه قيمته لا يميز كاي تلف في التلفيات ومنع عدم ايجاب  
القد المالك قوله - **وتنكر الكفار** بتصور القتل فهو او عدمه  
على الاقضية اقول - **اما الاول** فلا خلاف فيه واما الثاني فملك فيه  
قولان احدهما انها تنكره قاله في المبسوط والخلاف واختاره ابن ابي شي  
والاخر لا تنكره قاله في الرقابة ولتقاربه ابن بابويه في كتابي من لا يحضره  
الشيخ والمفتوح وتبعه ابن البراج والاصل القوي عند المصنف المحرم قوله تعالى  
فقر قلوبكم من بعد انجز لعل ما قتل من النعم فانه كما بينا اول الاستدلال  
بشأنه المتكرر ولست حاج اليه بقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه  
علي ان المار بقوله من قتله ابتداء او حينئذ لا يكون صيغة التراجع داخله  
تحت النص فلا يلزم وجوب الكفار على باصالة براءة الذمة ان الممنوع  
دخله تحت العام لا يرد روي ان كل من صعد على شاة في كفاه

بشأنه ان التلف لا يكون له في الحرم ولا في غيره

الصيد عجز فعليه اطعام عشرة مشاكين فان عجز صام ثلاثة ايام في الحج  
اقول هذه رواية السج عن الحسن بن سعيد عن فضالة واني اني عجز  
وتجاوز عن موهبه بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام من صاب صيد فقتله  
بدنفسه الا بل الخنوقه ومن كان عليه شاه ولم يخذ فاطعام عشرة ما لم يفر  
ثم يخذ فصام ثلثة ايام في الحج قوله ولو ادلحرم مملوكه بقتل الصيد بقتل  
ضرب المولى وان كان المملوك محلاً الا ان يكون محلاً في الحل على اشكال اقول  
وجه الاشكال من حيث ان العبد محلاً في الحل فالصيد بالتمسك اليه مباح ولا  
يتعلق به ضمان على المولى ولا على العبد من ان يقتله مستند الى ان المولى يملك  
الصيد من حيث يملكه في الجملة فيلزم منه ضمانه واعلم ان الاصحاب ان في هذه المسألة  
رأى مختلفه اما المصنف فانه قال المحرم اذا امر غلامه المحل بالصيد وقتله كان  
على الصيد الفداء وان كان الظالم محرماً فقتل الصيد بعينه اذن شهده فعلى  
الصيد ايضا الفداء اذ كان هو الذي امر بالاصحاح وقال ابن الحنفية  
اذا اجني الصبي والعبد على الصيد لزمنا المولى والشاهد ان كان بآدمه وان  
بعينه اذنه ولا عليه فعلى الصيد الفداء بالصبيام وقال الصيد النسخ اذا امر  
بالصيد فلا مبالاة لاهرام واصحاب حبيب حبيب لكان على الصيد الفداء  
وكذا الوامر المحرم علامته بالصيد قوله ولو استتمى بيده مرغوع  
قالا اقرب البدنه خاصه وقيل كالحجاء اقول اقرب المذهب  
عند المصنف هذا المزم الكفاة اعني البدنه لا يحبر وهو اختيار ابي  
داود ادرين وقال السج وابن البراج وابن جرير انه بمنزلة المحجم فيقتل  
وبنه ذيك قد يقتل في قابل وجه القربان الاصل صحة الحج واداء  
الذمة من وجوب القضاء في كسده والوجه شمول الزوجه للمتم  
بها ولستة كزوجته اقول لكن الروايات في هذا الباب اذا  
اذا وقع افله وسكاه المحجم او اجماع امرة او مولى وطى امره  
وكل ذلك يشمل الحج والاختيار في المشيب اعني طوى من حرم عليه  
قوله والا قرب شمول الحكم للاختية فربما او شبهه والاعلام

اقول وجه القرب انه انفس من وطى المرأة المحللة واذا كانت المحكم  
من القتل وغيره فيطلق بالوطى من كانت حيا به وانما عرض تعرضها بالاحرام  
فتعلق بالوطى المحرم على المحل والمحرّم اولى قوله ولو جامع زوجته لم يكره  
تعلق بها التحكام مع المطاوعة ولا يني عليه ولو اضرها فاعلم عليه بدية  
على اشكال اقول يشافى ان يضرها الكفاية الواحدة عليها  
ومرأها الواجب بالنسبة الميساخ فلا يلزمه بسبب كفارة قوله ولو  
كان العلم محرما مطاوعا على المحاق الاحكام بما اشكال اقول  
يشافى ان يشركته للمراقة في مقتضى اعف الوطى المحرم اوله التفات الشارع  
الى خصوصية المذكورة فيشار إليها في الاحكام المرتبة عليه ومن عدم النص  
لاختصاصها للمرأة فتختص بالحكم دون قوله ولو جامع في احوال  
العمة المفردة والمنع بها على اشكال قيل ان هي عاملا عالميا بالمحرّم  
بطلت عمدة ووجب الحكم لها وقضاؤها بدية اقول اشكال  
في المنع بها فانه كقوله في احوال بها اذ هي كالحرمة فكأنه وطى المنع قيل  
اسد الموقوفين فتمنع به لاصاله براءة الزينة من وجوب المحرم واصاله  
صحة قوله وكذا كان العاقد محلا على رأي اقول  
قال المبيد في المقتضى من عقد محرم المحرم مع علمه بذلك ثم واقع المحرم  
لزمه ايضا السكّان كما يلزم المحرم اما باق الاصحاب فلم يتخرجوا من ذلك  
جودا كقوله على المحل الا ان ينفيد فانه قال في كتابه وكذا لو كان العا  
قد محلا على رواية شائعة وهو ما رواه الى ما رواه محمد بن يعقوب الكوفي  
عن عطاء بن اصحابنا عن حماد بن محمد بن اسحق بن ابي عمير عن ابي عبد الله  
من ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للرجل المحلل ان يزوج محرما وهو  
يعلم انه محلل له فليسلمه فان فعل فدخل بها المحرم فلا ان كانا عالين  
كان على كل واحد منهما بدية وعلى المرأة ان كانت محرمة بدية فان لم  
تكن محرمة فلا يني عليها الا ان تكون قد علمت ان الذي تزوجها محرم  
فان كانت علمت ثم تزوجته كان عليه بدية

ولا لا يكره

عن ابي عبد الله

في قلم اليد



ملحق طاعلم وفي اطار يديه اورجليه او هما في محلي واحد وفي اليد الفاقصة  
 او الزاوية او اليدين الزاويتين اشكال اقول — منشا الاشكال من عدم  
 الدليل الاول على وجود المذموم عليه ورجليه المتداول للتافضة الاصحح وزا  
 يديهما واليدين الحاصلتين والزاويتين فيمتعلق الحكم بالجمع ومن وجوب  
 الكفان لكل اصح بانفرادها وهو يقتضي سقوط ما قبل التافضة ووجوب  
 ما قبل الزاوية وصحبت حمل الخطاب على المعهود وهو اليد الاصلية فلا يدخل  
 الزاوية عما تحت الامر بالكفان ولا صالة البراة الذمة به وتسميه وجه الله تعالى  
 شجرة منه وعمرها في غيره اعادها ما وجبت قبل ضمها ولا كفان اقول —  
 القابل بانه يجهزها هو قول السمع في البسوط فانه قال فيه ومن قلع شجرة  
 من الحرم وعمرها في غيره فعلم ان يردها الي مكانها فاذا قلع نظر فان عاد  
 الي ما كانت لم يلزمه شيء فان لم يبعد جفت له فيه ضايقا وقول المصنف رحمه الله  
 بعد ذلك ولا كفان لم ينظر بقول احد من اصحابنا فيمنع ذلك فان منهم من يقول  
 لهه المسئلة اصلا ومنهم من يقول لهه مسئلة فاقصر على قوله منها في قوله  
 التحريم في المحيط يتعلق باللبس فلا يشك فيه فلا كفان على اشكال اقول —  
 وجه الاشكال من لبس المحيط انها هو بالوضع المخصوص فلا يدخل فيه التوشيح  
 ولا صالة البراة ومن ان التوشيح لبس وهذا قيل في لبس ثوب في الاحرام  
 يتوشح باحدة ما فاطلق عليه اسم اللبس فيتناوله التحريم ويتعلق به الكفان  
 فيلبس الحيات فيلبس وفي الحوزي نظر اقول —  
 يريد انه فل للحرمين منع ولد الولد من الجهاد كما لا يوين في ذلك في نظرهم  
 حيث صدق الابوين عليها ومن كونه محازا في — ومنه للعاجز  
 الموشح اختيار له على رأي اقول — خالف الشيخ في ذلك حيث حكم  
 بالوجوب وهو اختيار ابن البراج وابن ادريشي ولو تحذر  
 العذر الذي هو العمى والمرض والفقير بعد الشروع في القتال  
 لم يقطع على اشكال اقول — يتكسر ان غلبت في  
 الابتداء فيكون معقفا في الاشارة العموم قولوا تعالى لبس على اللحي

روح يوم قوله تعالى ومن يوم يمشون في النار لا يرحمهم والاولى اختيار  
الحج والى اختيار ابن الجنيح ثم ان الله اظهرها في كتابه في دار الاختلاف  
ولا كبر في علي المشايخ كما قال المختار في واطهر شريف الخبز دار الاختلاف  
ونكاح المجرى وروي عن ابي بصير انه يفيض العهد اقول روى عن ابي بصير  
عن زاذان الصديق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قيل الخبز من اول الذمة على ان لا يأكلوا لحم الخنزير ولا ينكحوا الاخوان  
ولا يقاتلوا الاخ وبنات الاختب فمن فعل ذلك منهم وبريت منعه من الله  
الله ودمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله يشترط صلته  
حيثما لا يستفاد على اشكال اقول روى عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الثقة بالحسين في المواضع التي نص عليها في القرآن المجيد التي هي من حلالها  
المنع في فيه وغسل يديه فيها ان تكوف ضاحكة للاشتداد وفيه  
اشكال يشك في صحة تشويغ الخبز الشايل في فيه المصالحه وغيرها  
وفان الظاهر ان المراد بالتحديد فيه ليعتقد بها فان لم تكن صلته  
كان وحدها كعلمها قوله فان بدا المصنع اليه البعيل  
عن القتال فالوجه الجواز اقول روى عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
القبيل البعيل لو فارق ثم بدا له فالوجه عند المصنف الجواز لان جنيته لم  
يشروع في القتال وهو انما يجب على الكفاية وقد قام به غيره ولم يتعين عليه  
فشاوي غيبه من الناس الذي لم يشروعوا في القتال قوله في يجوز  
انهم ما به ضعيف من المالكين من ما به بطليح فلان العجز على راي اقول  
يزيد لو غلب على ظن المالكين العطب وان كانوا ضعفاء وازايهم مثل  
مخدوم ابطال حان عند الفراء ولولا خلا قال الشيخ في المبسوط فانه قال  
الاولى ان لا يشك في ذلك لقوله تعالى واد اقيم قايه كاستوا قال وقيل يجوز  
لعله تعالى ولا تعلقوا بايديهم الي التهلكه قوله في والثقة بالشتم على راي  
اقول روى عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله في والثقة بالشتم على راي  
في النهايه واختاره ابن ابي عمير وقال في المبسوط يكن وهو من قبيل الجنيح

الصلوات على النبي وآله

في قوله يشترط صلته  
حيثما لا يستفاد على اشكال  
اقول روى عن ابي بصير  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الثقة بالحسين في المواضع  
التي نص عليها في القرآن  
المجيد التي هي من حلالها  
المنع في فيه وغسل يديه  
فيها ان تكوف ضاحكة للاشتداد  
وفي فيه اشكال يشك في  
صحة تشويغ الخبز الشايل  
في فيه المصالحه وغيرها  
وفان الظاهر ان المراد  
بالتحديد فيه ليعتقد بها  
فان لم تكن صلته كان  
وحدها كعلمها قوله فان  
بدا المصنع اليه البعيل  
عن القتال فالوجه الجواز  
اقول روى عن ابي بصير  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
القبيل البعيل لو فارق  
ثم بدا له فالوجه عند  
المصنف الجواز لان جنيته  
لم يشروع في القتال وهو  
انما يجب على الكفاية وقد  
قام به غيره ولم يتعين  
عليه فشاوي غيبه من  
الناس الذي لم يشروعوا  
في القتال قوله في يجوز  
انهم ما به ضعيف من  
المالكين من ما به بطليح  
فلان العجز على راي اقول  
يزيد لو غلب على ظن  
المالكين العطب وان كانوا  
ضعفاء وازايهم مثل  
مخدوم ابطال حان عند  
الفراء ولولا خلا قال  
الشيخ في المبسوط فانه  
قال الاول ان لا يشك في  
ذلك لقوله تعالى واد اقيم  
قايه كاستوا قال وقيل  
يجوز لعله تعالى ولا  
تعلقوا بايديهم الي  
التهلكه قوله في والثقة  
بالشتم على راي اقول  
روى عن ابي بصير عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قوله  
في والثقة بالشتم على راي  
في النهايه واختاره ابن  
ابي عمير وقال في المبسوط  
يكن وهو من قبيل الجنيح

ولو شربوا المشا والصبيان او اصابوا المشايين جازى الترتي  
 في القتال ولو كانوا يدعون عن انفسهم واحتمل الحال تركهم فلا يجوز  
 رمي الترتي غير المشاي لقولهم — ان شربوا الكفار ومن لا يجوز قتله لا السبا والاطفال  
 ولا تترك المشايين فلا تتركوا ما ان يكونوا الكفار في تلك الحال بخلاف المشايين ومنه  
 عن الترتي لقوله ما في ولا تتركوا ما ان يكونوا الكفار في تلك الحال بخلاف المشايين ومنه  
 الصورة الاولى في يجوز رمي الترتي اذا كانوا بحيث لا يتمكن من قتالهم الا بمروية  
 الصورة الثانية اما ان يحتمل الحال ترك رمي الترتي جازا ايضا وان احتمل  
 الحال تركهم فلا يجوز رميهم فيه وجعلنا اقربها هذا المصنف وجوب ترك رمي المشاي  
 وجاز ترك رمي كذا اما الاول فظاهر لان دم المشاي حرام معصوم من  
 اعظم الكبائر وانجسها ولا ضرر في قتله فلا يجوز الاقدام عليه واما  
 الثاني فانه غير معصوم ولا حرمة له غاية ما في الباب انه لا يجوز قتله  
 بحرم بعيب انه يفتيح على المشايين لانهم في الحقيقة مشاي وفي المشايين فلا  
 يضييق على المشايين في كيفية القتال ولان تركهم وان احتمل الا انه يضمن ترك  
 تحاربة الكفار اذ اوجد القتال فلو — والمبارزة من دون اذن الام  
 على ابي اقول — ردا انه بكرة المبارزة بغير اذنه عليه السلام خلافا  
 للشيخ في النهاية وابن ادريس حيث قال لا يجوز المبارزة بين الصليفي  
 حال القتال فلا يجوز ان يطلب المبارزة الا باذن الامم فلا في المصالح حيث  
 قال لا يجوز للمسلم ان يستبد زكائرا الا باذن سلطان الجهاد ويجب عليه  
 ان يبرز الى من الشك في كونه يهودا او الامم اما ابن الجند فقال والمبارزة  
 ما تدعون بها السنة في زمن النبي صلى الله عليه واله وتحمص وجبت لهما  
 في حروب اهل المومنين على السلام فلو — وتحرم على الضعيف على  
 اشكال اقول — يريد لو طلب المحرم المبارزة استخفى للقرى  
 الخروج وتحرم على الضعيف على اشكال بشأن انه تغدر منفتة وهو حرام  
 لقوله صلى الله عليه واله لا يدرككم الي الهلكة ومن اصابه الجوان فمنع العموم في  
 الآية فلو سئل ولما طلبه فالانفوي المنع من محاربتة اقول —

في المشايين جازى الترتي  
 في المشايين جازى الترتي

٩١  
 يريد المخرج الشرعي المباركة النفاذ وانفراد المسلم بالقتال عز وجل  
 وجوب الوفا بالشرط الا اذا فتر المسلم فطلبه الحربي فيجوز حمله دفعه لما  
 لو فتر المسلم ولم يطلبه الحربي فالاقرب المنع من محاربة الحربي حمله ولو جوب  
 الوفا بالشرط فيكون له ولو اضطر الحربي لم يخل شيئا قبل الواقعة  
 استحقاق حجة الذهاب ولو وقفوا من غير قتال ففي استحقاق كمال الاجرة  
 على من شانهن شاة الوقوف للجهاد ولهذا يشهد له اقوال الوجه  
 الا اذا استحقاق حجة الذهاب لا غير ذلك لم يخل ما احتجوا به اعني الجهاد  
 فليس له كمال الاجرة ولهذا الظاهر لم يذكره المصنف قوله ولا  
 ينقطع الدين للسلام والذي على الحربي بالشبي الا ان يكون الثاني فيعقط  
 كما لو اشترى عبد العلي بن دين فينقض الدين من ماله المضمون ان ينقض الا  
 غنم لم يرق على اشتكال وقدم حق الدين على الفقه وان زالت ملكه  
 بالحق كما يقضي دين المثل ولو اشترى قبل الاحتتام تبع بالدين بعد الحق  
 وقدم حق الفقه ولو اشترى المالك فهو باق الا ان يكون خذلا  
 حاله اذا كان الدين فرضا او تمنا وشبهه اما لو كان اتلا او مضيا قال  
 فحب العقط بالسلام المديون اقوله فله من المثال  
 التي يقتضي البحث فلا يجد ذلك يقتضي على بيان حل المشكل في الموضوع  
 الذي ذكره فيملاحظة فان فقهها يظهر ما يقوله وهو ان الحربي المظنون  
 اما ان يكون الدين الذي عليه السلم او كافا فديني او حربي اما القسم الاول  
 والثاني فيقول اما ان يعرض المديون غنبيه ماله خاصة كالا او عرقا فانه خاصة  
 في ماله على التعاقب ان يكون غنم ماله شاقا على استحقاقه كما اذا كان ذكرا  
 بالفا وحمل الاصيل عليه وعلى ماله بعد ان وضعت الحرب اوزارها او يكون  
 شتر فاق شاقا على الفقه كما اذا استرق البائع قبل الاحتتام على ماله  
 او مقربا كما اذا كان السبي امولا واضبوط عليها وعلى ماله دفعة واحدة  
 او لا يعرض شي من ذلك قلنا ان يجعله ماله او يشترى على الكفر فالاحتتام

بما ثبت غم طاه خاصة به اشتراك خاصة به وعرض  
 وتقدم للاغتنام في حق مريض الامران مع تقدم الاشتقاق في حق عرض  
 له الامران دفعه بالاشتراك لم يبرهن له الامران في حقه على كونه في حقه  
 لاحادها واشتمل في هذه الصور جميعها يقع الخشب في موضعين احدهما  
 سقوط الدين عن ذمته والاخر وجوب قضائه عنه اما الاول فاعلم  
 انه لا يحفظ الدين في شي من الصور المذكورة عن ذمته لعدم ما يقتضي سقوط  
 اذ هو دين محصوم لم يتعقبه قضا ولا ابراف كان باقيا على الاصل ان لم  
 يخرج حرم ما يقتضي السقوط فلم يفتن بملوك الثاني فانه يقتضي قطعا كما  
 ذكره المصنف في قوله ايضا او يكون دين الذي لما لا يصح  
 للمسلم ثم يتجدد له المديون فهل يقدر عن ذمته فيه وجهان احدهما سقوط  
 لعدم ثبوت شي من ذلك في دية المسلم والاخر لا يقال اليه عند تحليه  
 لانه محمول للشيء والسلم المديون بحري هو في الاندراج عليه والآخر في  
 كذا على الذي المشتريه يوجب ضمانه بقيته عند تحليه فلا يقال  
 والمصنف لم يعرض لشي من ذلك في الكتاب واما وجوب القضاء فثبت  
 فيها ثلاث صور ذكرها المصنف احدها تجب القضاء فيها من الغنم على الشك  
 والباقي لا تجب لكنه حثية تحتاج الى بيان المالك فيه اختلاف قول المصنف  
 احدها وما عداها لا هو القضاء اما الصور الاولى فهو ما اذا كان للاغتنام  
 شائعا على الاشتقاق كما قلناه وفي القضاء عنه من الغنم اشكال يشأ من  
 انه قال مال محصوم كان ثابتا في ذمته وقد انقضت عنه اقوله باقائه  
 على الاصل من التصرف فيها فلم يقتصر منها ادي اليه ضياع مال المسلم  
 ومن هو محله في حصة المال اعيا الذي ومنه تعلق حق الغنم بالبيع  
 واصاله بقا الدين بما اذمة الصورة البانسة عليه وهذا ان يكون  
 اشتراكا في قضاء على ملك امواله فلا يصح على المالك قضاؤها من خاصية  
 لانه عند الاشتقاق لم يفتن للمدعيون بمال يقضي به الذي ولا يجب  
 عليه قضاؤه خاصة ولا يفتن قطعا لعدم ما يوجب النقود يكون



في ذلك حال قد تعبدنا بتباعد بالدين بعد الحق فلا يرد هذا الحكم  
 المعتبر في دينه ماله لصلته بقا الحكم على ما كان عليه الصوره  
 الثالثه افتقرنا في وجوب الفصل ماله المضمون وجرطنا لحد ما عدم  
 القضاء بل يقدم حق الغنيمة لتعلق حق الغائبين بالعين وتعلق الدين بالذمة  
 فلا يعارض حق الغنيمة اذا غفل الثاني نقيض حق الدين لصفة على الغنيمة  
 وكما يقتضي دين المزدل لكن الاول اقرب عند المصنف لان في تلك القا  
 نين الغنيمة مستند الي حبيب معلوم وهو الخيال ووجوب القضاء  
 حبيب غير معلوم بل الاصل عدمه القسم الثالث ان يكون الدين الحربي  
 في جميع الصور لا يشق لعدم وجود ما يقتضي التقطع الا في مواضع  
 ان يكون قد انتزعه المشركون فانه لا يجب قصاؤه سواء انتزعه وعلم  
 ماله ولا ينفذ وسواء اقتضا او حرثها الا لا يجب على الامام قضاء دين الحربي  
 فمال الغنيمة وهو ظاهر ولا يشق من ذمته فيه وجهان احدهما التقطع  
 وليس بمحسوم وقد صار المديون مملوكا للمسلمين فلا يتعلق بحق الحربي  
 ببقائه بقاؤه لتعلق دينه بذمة الحربي وتعلق حق الغائبين برفقته  
 لما يتعارض ولحصالة البقا والمصنف لم يتعرض لذلك بل يفهم منه بقوله  
 لا يشق دين المسلم الذي يجر الحربي فتعبيده بالمسلم والمسلمي كما كان  
 فله وجه على شقوته لو كان الحربي بان يشلم المديون وصاحب  
 الدين جميعا والدين حراما وخبره فأي شق قطعها لعدم تلك المسلم اعني  
 صاحب الدين لذلك ان يشلم المديون خاصة ويكون الدين مثل ذلك  
 لا يشق ايضا لعدم ثبوت ذلك بدمية المسلم والله في ذلك على الحربي  
 بهمضون والي ذلك اشار بقوله ولو اسلم او اسلم المديون فهو باق  
 ان يكون خيرا او خيرا ان يكون الدين انكالا او غصبا وتسلم  
 المديون فان الاقرب انه يشق بان اسلم المديون لانه سلم قهر السوي  
 ليه بالغصب او الاكلاف وتسلم قهر كماله في شئ من امواله فله في شق  
 يئس من رفته بخلاف ما لو كان قهرنا او تماليح فانه لا يشق لانه لم ياجد قهرا

وهو الاورع

فعدل على وجه التراضي برفع الغرض فصلا باقيا لعدم النقص والى  
 بقوله هذا اذا كان قرضا ائتمنا وشبهه لما لو كان غصبا او ائتمنا فالا فاقرب  
 التقوط باعلاهم المديون فاعلم ان قول المصنف وتوفي الذي خرباه  
 المغنوم ان حيق الاحتكام الحق على انكسر الى قولهم لو اشتق قبل الاحتكام  
 نبح بالدين بعد الاحتكام العتق بوقدم حق الغنية في ماله ولو اقرنا فاقوى  
 لاحقا لم يبق تقدم حق الغنية معه نظر والصور بان يقال ان حيق الاحتكام  
 الحق على ان الفاعل هو الحق ويكون عرض قبله قوله ولو اشتق قبل الاحتكام  
 بعد قوله ولو يفي بنقده اذ في تبعيته للناحية الاحتكام اشكال اقرب ذلك  
 في الطهاره لا صحتها انما عرضة رضة تعين التجامة اقول <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup>  
 الطفل دون ابويه الكافون فهل يشع الثاني في الاحتكام ام لا فيه اشكال يشع  
 الخبر بان كل مولود يولد على الفطرة وانما ابواه يمجسانه وينصرانه ويهودانه  
 عيبا بوجه عند باقيا على الفطرة ولان الاصحاب يصحون على ذلك فيكون ذلك انما يجهل  
 والسمع وامر البراج وان لم يتغيرض الاقوى لكونه نقيما لا اثباتا ومن اصابه عدم  
 التبعية الاقرب عند المصنف ان يتبع الثاني المثل في العلم ان العلمان خاصة كذا  
 وعلى قول النسخ بالتبعية لا يجوز بعده من كافه <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup>  
 في بلوغ الاخير اعتبر بالشعر المختص على العانة فان ادعى ان جهالة بالادواضي  
 القبول اشكال اقول <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup>  
 مطلقاته من تحقق ومن حصول الشك بواشتغال الاعوي المحتملة وفات  
 القتل غير متحرك <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup>  
 او يملك ان يملك فمما احتال اقول <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup> <sup>سنة</sup> <sup>الاحتكام</sup>  
 فلان الاستيلاء على عياله الكفاية بسبب المالك وقد عد من الغائبين فيما لو كان  
 احكاما الشتر لم يملك كل من قد نصبه ولما الثاني فلان المقصود بالذات  
 من الجهل وحفظ سلامة الاحتكام والغنية تابعه اما غير مقصود او مقصود  
 بالعرض والاحصل عدم تعدد الملك الامع شوق السبب المقضي له وهو في  
 فضل الثاني في نقط حقه منها بالاعراض قبل الغيبة اذا الغرض

كوز

لشاي

سنة

الاصح

الا سي في حفظ الجواهر حفظ المثلثة والمختصة بالملك فينقط بالاعراض  
 اقول هذا تقرير على قولنا انه يملك وهو ظاهر لما ذكره ~~قوله~~ ولا  
 قرب عدم صحة الاعراض صدقوله اخترب الغنية اقول ~~قوله~~ لا يملك  
 يكون قنا فيقول ملك مجموع الاختصاص واختيار الغنية والملك المستقر لا يورث  
 بالاعراض ~~قوله~~ ولو اعرض الجميع ففي نقلها الى ارباب الخش خاصة  
 نظر اقرب ان هذا الامام اقول ينبغي ان يقال ففي نقلها الى ارباب الخش  
 عامة او الى الامام خاصة وفيه وجهان احدهما يكون لارباب الخش عامة  
 الامام عليه السلام وباقي الهاشميين لان حق القتل يخصهم وفي الغائبين  
 وحق الغائبين زال بالاعراض يكون لها في الشراء بغيره التملك والاقرب  
 عند المصنف ان هذا الامام خاصة لكون حقه منها اقوى من غيره واقل  
 هذا يقتضي ان اذا اعرض بعض الغائبين كان قد نصيبه للامام ويمكن الفرق  
 بين وجود بعض الغائبين بغير المهرض والاقرب صحة اعراض الغائبين  
 دون الشفيع والصبي اقول اما الاول فانه للفقهاء انما يتعلق بغير  
 عروية باعيان احواله وهذه الحصص من الغنية ليست لاله لان القدر انه لا يملك  
 واما الشفيع فانه ممنوع من التصرف في المال فاعراضه تصرف يقتضي زوال  
 حق التملك له فهاهنا ان ممنوعا عنه وهذا الصبي لعدم صحته شي من تصرفاته  
 وقام الحجر عليه الى بلوغه ورثته ~~قوله~~ ملك الغنية بالاعتبار  
 اقسامه او يظفر الملك بالاعتبار مع القسمة واتفاق وقع الاعراض  
 والتلف فيه نظر اقرب الاول اقول اما الثاني فانه يكون لاله  
 بغيره شي في القتل فقد تقدم واما كونه يحصل بالقسمة فلو فوجع الا  
 تنفق على ما عند القسمة يكون ~~قوله~~ لا يملك بعد ما قطعت او قبلها عند  
 علوم فتكون هي السببية للملك بخلاف كونه ان قسم تبين الملك بالاعتبار  
 وعلوه بالاعراض وذلك لان القسمة تابعة للملك اذ لو لم يكن شركا  
 لما كان له ان يتاخر فوجب تاخر القسمة عن الملك فلا يكون شيئا فيه والا  
 دارا ما عند الاعراض فينتهي عدم الملك وذلك بما عني ما سبق من ان يملك

وهذا اعراض عن ارباب الخش  
 لا يقتضي ان باقي القدر من الغنية  
 لا يملك

ان يملك فاذا اعرض ذلك جفته فانما كان الدور في مطلق الشارع بل انما  
 المتعلم على مال الخوي عينا في ثقله وهو حاصل ههنا فنقول لو كان في  
 في الغنية من يعتق في بعضهم انعتق على الخط نصيبه وقوم عليه انا قلنا  
 بالانقوص في مثله ولا يعتق على الا في الا ان يخص الامام به فيعتق وان خص  
 جماعة هو اظهرهم ورضي عنك عليه ولزوم نصيب الشركا اقول ~~هذا الذي~~  
 على ان الغانم فلو يملك نصيبه من الغنية بالاحتمال لو يملك ان يملك ولو كان لا يملك  
 في الغنية من يعتق على بعض العائنين كاحد ابائه او اولاده فان  
 قلنا يملك بالاستتيل اعتق حصته قطعا والجماعات يتغيره على الاول وهو  
 يقدم عليه لانه يبنى على ان مثل هذا الى الذي يملك بغير اختيار كان يدخل في  
 ملكه بملكه وشبهة هل يقوم عليه فان اوجنا النقصم يقوم عليه والاولاد  
 على الثاني اي على تقدير ان يملك بالقبض لا يعتق عليه قبلما لعدم الملكا  
 او اخصه الامام به انعتق عليه لانه قد يملك من يعتق عليه وهو ظاهر  
 لذلك لو خصه جماعة هو اظهرهم ورضي فانه يعتق عليه لانه قد يملك بغير اختيار  
 ويلزمه حصص الباقيين لقوله عليه السلام من اعتق ثقتا من عبدين عتق عليهما  
 كله وتلك له حصه اختيارا يعتق عتق ذلك البعض فكذلك كما اذا اعتقه  
 وعيا في ثمة ذلك في باب العتق ان شاء الله ~~فان~~ والافيد وجوب  
 العتق مع البكار ونصنفه مع عدمه اقول ~~ببريدانه لو دلي~~  
 احد العائنين جارية من الغنية كان كوطي اط الشركا الجارية المتقاربة  
 فاذا كان عالما بغيره حصص الشركا الباقيين فيقطعه عن الحد بغيره  
 فان قيل لا ينبغي على انه يملك او يملك ان يملك في عدم العلم كمال الحد على الثاني  
 يجوز الاط قلنا لا يقطع قدر نصيبه على كل حال اما على تقدير ان يملك  
 فظاهره واما على تقدير ان يملك ان يملك فلو خصه في ذلك القدر  
 ايضا ويلزمه حصص الباقيين من العتق لو خصه العتق على قدره في المكان  
 وعلمه على اقرى القولين واستدل باصالة البراءة الدنه مع انه لو وجب عليه الحد  
 مع العلم بنصيب حصص الباقيين وفي المثال فاستقط الحد مطلقا ووجه العتق

فليزوم ما ذكر من المبرراته وطى جارية شتر له بينه وبين غيره فكان عليه  
 بقدر حصص الباقي واقول أنا على تقدير القول بأنه لا يلزم شيئا  
 ليقبض لاحد منهم **وقول** ولا للأعراب وان قالوا مع المهاجرين  
 على راي اقول **يريد** لا شتر للمراب من الغنم وان قالوا مع  
 المهاجرين والمراة هنا بالأعراب الذين يظهرون الاحتلام ولا يصفونه  
 وهذا هو اختيار الشيخ في النهاية وقال ابن ادريش بل شتر لهم كغيرهم  
 من المقابلة **وقول** ولا شترهم للمعصوب مع عينة المالك وله الاحتلام  
 على القاصب ومع حضوره الشتر له والمقابل شتر الرجل والا قرب احتلام  
 الجوز **وقول** وجه القتب من حيث ان القاصب يثبت قتاله لهم  
 للفرش او حصص المالك وحده او الفرش وحده من غير قتال لا يقتضي التفتاق  
 الشتر فكان الشتر له على فعل القاصب وانما انزعج لكونه غاصبا فلا يفتق  
 عليه لغيره اذ في علم يقصر العلم عنها فيضمن الشتر قطعا **وقول** ولو كان  
 ذا فرش في الوجه التفتيط اقول **يريد** لو كان للقاصب افراس  
 غير المعصوب اعطى شتر فرشين فيحمل ان يكون له مع شتره من افراسه ما يملك  
 شتر ذلك بشترها وانقدرت غير المعصوب فلا يردل شترها فبعضية  
 الفرش لانه يضمن الاجرة عنها وتحتل به حصصا للمالك التفتيط لان المالك  
 من شتره شتر الشتر عند حضوره على ما تقدم وللغاصب افراسه فتخصم  
 الشتر من المعصوب منه او لغيره افراس المالك خال عن المرح فوجب التفتيط  
 ولو كان للمالك الاقرش اعطى القاصب فرسا فقتل الشتران عليه ولا حظ للمعصوب  
 من شتره بكم وله الاجرة جميعها او الاكل على ما سبق من الوجهين  
 ولو قدرت افراس المالك خاصة او افراسه ما كان شتره اقول **لو كان**  
 للمعصوب منه افراس متعلدة ولم يشرع القاصب الا الفرش للمعصوب  
 كان للمالك شتره فقتل الشتران من فرشين فهل يكون الشتر الذي للمعصوب  
 منها تحتل ذلك المالكيناهم ان شتر المعصوب بقاء للمعصوب منه مع حضوره  
 وتحتل عدله لا يفتق شتر فرشين غير معين فتخصم المعصوب بقال الشتر

في المبررات  
 في المبررات  
 في المبررات



له وكذا الاشكال لو تعددت افراستها جميعا فهل المعضوب عنوان يا خذ  
 من الغاصب من فرشه او يقطط بالقياس الى افراش الغاصب والوجدان ان الواجب  
 التمس مع حضور المالك له يكون بمنزلة باقي افراشه فاذا جازى له افراشه  
 اعلى من فرشه عن اجمع التي خرجت منها المعضوب وله الاجرة على الغاصب  
 فيعطى الشئ بالي ما يملك هو من فرشه او اقله الى كونه راجعا في المهرال  
 كلفا عليه اجرة المعضوب **اما** عليه وليس حجة كالمنطقة  
 والخاتم والثقة التي معه فيكونها علما او غيبة نظر **اقول** **استبان**  
 النظر من حيث ان هذه الاشياء قد علما في العرف ام لا فان الظاهر ان المتعا  
 من الشئ ان يكون ملبوسا او ملصقا او ماب تدعى الحارب به على المثال كالا  
 او يتكلم به كالترس وهذه تسمى الاموال المحصنة فيكون غيبته وفراشه  
 عليها فظن كتمان الشئ الذي عليه **فصل** لو عيرها منها ففتح اللد على  
 كان اتفق المجهول له واربها على المحدث او دفع القيمة جاز والوجه الصالح  
 الى ما لا بد من الوفاء واجب بشرط قبله على اشكال **اقول** **د**  
 الاشكال من ان الصالح انما يقع بشرط ان لا يخلد حراما ولا محرم حلالا للمحدث  
 المتضمن ذلك وهذا صريح في ترك الواجب من الوفاء بالشرط فيكون باطلا وهو  
 السخ في المشروط ومنه استند ان المعلى عظمية اعني ترك الحرام المقتضى الى  
 ذهاب النفوس ونحوه المتضمن كون شرطه جاريا فاسلمت قبل  
 الوفاء يعطى القيمة فكذا هنا **فصل** ولو كانت جاريا الى قوله ولو  
 مات قبل التسليم مع المكنة لعين الجرم المثل والقيمة **اقول** **اما** و  
 لغيره اجرة الدلالة فلا بد ان لا يملك المتبرع به ولو تعدد وصوله بشرط له فجاز  
 له اجرة المثل واما احتمال القيمة فلا يخصا حقه في العين فاذا تضررت وجب  
 الرجوع بقيمتها **فصل** ولو لم يحصل للعائين شئ من الحاربه في وجوب  
 تسليمه **استبان** **اقول** **استبان** من اخرج حق القاتل والمجذول له  
 مع تعددهم او وحدته فلا يدفع اليه ومنه وجوب الوفاء بالشرط وهو الصالح  
 عند اذ الغائون لم يهاهدوا بعوض بل فعلوا ما وجبت عليهم وتلك لهم

العصم

فيكون المثل هو القيمة  
 فيكون المثل هو القيمة  
 فيكون المثل هو القيمة

قيمة اقوى  
 لم يعلم القيمة  
 فيكون المثل هو القيمة

الغنية جمع شرعي والمشرع فكلهم لها بعد الجليل والمجهول له يستحق تلك العين  
بمقتضى الشرط **قوله** لما قال لا تخف ولا بأس عليك فان انضم اليه ما  
يدل على الامان كان امانا والا فلا على اشكال **اقول** **قوله** ينشأ من موضوع  
الخير واليحيى لا الامان ومن استعماله في الامان عرفا **قوله** فالاقرب اشتراط  
الذكورة والحرية **اقول** **قوله** الاقرب عند المصنف من الوجوه ان اشتراط الذكورة  
والحرية في الحكم لما اكد كون ذلك موضوعا لخطر من حيث انه حكم على فئتي المسلمين  
والكفار فيخرج اليهما كمال العقل وجوب المعرفة وسداد الداعي وذلك بتجدر  
بما لم يتخالفوا اما الحرية فلان من اعظم المناصب الجليله فلا يليق بالعباد  
ولما يتضمن حكم العبد من الغضاضة على الشرائع الناس **قوله** **قوله**  
عن الهم على راجب **اقول** **قوله** هذا اختيار الشيخ ابن الجليل عليه السلام فيه  
لبسوط والخلاف حيث قال فيها توخذ من الهم وطاهر صلاهم في النهاية ايضا  
حيث قال الحرية واجبه على جميع المضافين المذكورين او احسانا لشرائط المكلفين  
ينقطع عن الصبيان والمجانين اليه ونعم ان البراءة ابن جرم وابو الصلاح  
ابن اديس **قوله** ولو كان يخفى وينفى قبل محكم للاغلب قبل التام  
**اقول** **قوله** القابل للحكم لا غلب هو الشيخ في البسوط ونقل فيه ايضا التلخيص  
نقال وقد قيل ان ينفق كما قاله فاد ابلغت منه اخذت منه الحرية والاكثري  
الاصحاب على سقوطه عن المحبون **قوله** **قوله** ولو طرقت قوم زعموا انهم  
اهل الذنور في تقديرهم اشكال **اقول** **قوله** ينشأ من خبرهم اهل كتاب  
لا يكونوا اقل من اهل الكتاب كتاب على الجور اقرارهم بحججهم ومنع ردت  
التفصيل بان الحرية امانا توحد من الفرق الثلاث لا غلب **قوله** ولو دخل  
هذا التبديل قبل البعث لاحتل اليقظ مطلقا لا كخطا طردجة الجور من الفرق  
على دينهم من الفرق والتقدير ان تمسكوا بغير المحرف **اقول** **قوله** وجه الجيد  
انهم من هذه الفرق الثلاث ولم يمتثلوا بالحجج التي تجدد دخولهم بعد البعث **قوله**  
اقرارهم بغير من باقي الفرق الثلاث اما اذا تمسكوا بالمحرف فانهم تمسكوا بغير  
ما جاء به موسى وعيسى عليهما السلام وليسوا من الجور فكانوا كاهل الحرية

بام الام

بمسوا

بام الام

ولا قريب تغير المتولد بين الوثنين والنصافي بالجوهر بعد بلوغه كان كان  
 نصافي أقول اعلم ان الشئ في المشروط حرج بانه تابع لاسبه مطلقا  
 والمصنف جعله تابعا لاسبه اذا كان مستقلا ولم يتعرض للمقتضى الاخير بوجه  
 القريب ان جملة اللاب بتقدير كونه ذميا اعلى والولد تابع لاسر في الطرف  
 ولو ترقى نصافي وله ولد صغير ففي ذاك حكم التصرع عنه فلو لم  
 اقول وجه النظر من الولد تابع لاسبه وقد زال عنه حكم التصرع فيكون  
 عز الله ومرارا يتعدى الولد للاب لانه لو انتقل الى الاعلى كما اذا انتقل من الكبر  
 الى الاصلام اما العلق فلا لكن يزيد عن الاصلام فانه كالحكم بغير اوطاره المصنف  
 فكذا هنا عمل باصالة البقا على ما كان واقراة على الجوه بعد بلوغه بيني على  
 القريب وبهم القديس موقعا على اشكال يشاخر انه يدل على الاصلام  
 فلا يصح فيه التوقيت كالمبدل أقول وتحمل الجواز لانه عقد على  
 التراضي بخلافه التوقيت والتأييد وكونه بدلا عن الاصلام في وجوب الكف  
 عن الذي يبدله لا يقتلهم مساواة الاصلام في جميع الحكم والانتفاء العقاب  
 عنه بمكايير في الاصلام وهو باطل قطعا وله الجمع على ابي اقول  
 لا خلاف في جواز الحرية على روي اول الدية خاصة او على رضاهم خاصة وظل للام  
 الجمع بهم على رويهم خوز المصنف ذلك وهو قول ابن الجنييد وابي  
 الصلاح ومنع الشيخ من ذلك وهو اختيار ابن البراج وابن حمزة وابن ادریس  
 فان سلم سقطت وان كان هذا الجواز على ابي اقول اختلف الاصحاب  
 في سقوط الحرية لو اسلم الذي بعد الجور قبل الاكاد فقال الشيخ في النهاية  
 وهو قول ابن الجنييد وابن البراج وابن ادریس ونقل الجنييد وابن البراج وابن ادریس  
 الحرية وهو الظاهر من كلام ابي الصلاح فانه قال لو اسلم قبل حلول الجور سقط عنه  
 بقية الجنية ويغفر من كلامه ايضا لانه لو اسلم في اثنا الجور لم يسقط عنه  
 الجميع بل بقدر المخالف من الجور ولو مات في اثنا الجور فلا  
 قرب السقوط بالكلية أقول وجه القرب انه انما يجب عليه الحرية  
 بشرط حصول الجور ولا يتحقق الشرط باصالة الذمة والصانع

ص ٢  
 ص ٣  
 لها

ان جعلناه علم العلم بالمقدار لم يجب الاهانة والاقترب الوجوب  
اقول هذا البحث مبني على حقيقة الصغار المشار اليه في قوله تعالى  
حق يعطى الجريد من يريهم صاعرون وقد اختلف فيه فقال الشيخ في الخلا وهو  
الزام الجريد على ما يحكم به الامام من غير ان يكون مقدرة والنزاع احكامنا عليهم  
بوتة قال احكامنا عليهم واحدا وان لا يقدر الجزية فيوطن نفسه عليها  
بل يكون محاسب ما يرون الامام بما يكون ذليلا جانيا فلا يزال كذلك عيب  
موطن له على شي فحينئذ تحقق الصغار الذي هو الذلة وقال ابن الجنييد  
الصغار الجري عليهم احكامنا انا نحن المومنين لكلمين او نرفعوا اليانا وان  
يؤخذ منهم وهم قيام على الارض ونقل شيئا المفيد عن قولنا العلم جعدهم  
محمد الصادق عليهم السلام فقال قال يعقبا الصادق عليه السلام هو ان ياخذهم  
بما يطبقون حق يشهدوا والا فكيف يكون صاعرا وهو لا يكتررب بما  
يؤخذ منه فينال لذلك فيسلم او اعترف هذا فتقرب ان جعلنا الصغار  
علم علمه بالمقدار كما قال الشيخ وابن ادريس لم يكن الاهانة واجبة الا  
على عدم الوجوب والا فاقرب الوجوب لارتقا حينئذ يكون ما سواها  
اذهي المنهون من الصغار والامر يقتضي الوجوب فاقرب  
الجبران مراعاة مصلحة المصلحة القيمة السوفية او التقدير الشرعي اقول  
يريد لو قيل الذي يشاهد عن مقدرة الجزية فهو خدعة باسم الدكاة وجوزاؤه  
فلا وجب عليه شئ وليست عنده وعندنا على ما بين او انقص من يجوز  
ان يؤخذوا ويحصل ما قدوة الشارع فيهما من الجبران كما امر في الزكاة فمقتل  
ذلك لا يشترط ان يؤخذ منه باسم الركعة فيلحقها حكمها والا قرب  
عند المصنف مراعاة مصلحة المصلحة فان كان الجبران اكثر من القيمة  
السوفية جاز اخذها لانتها العمل الواجب وزيان وان نقص لم يضر بل لا يضر  
نكته حقيقة فلو اخذنا القدر الذي هو اقل لا يستلزم ترك ما استحقه المملوك  
عليه وهو غير جائز ~~سواء~~ خر قوا الزمة في دار الاسلام ودرهم الي  
ما هم وهل لقتلهم واسترقاقهم ومقاديرهم فيه نظر اقول





السلام من يدل دينه فاقبلوه وذلك علم الاما اخرج الدليل كان قويا  
 فقولنا فان عاد في قوله قولنا اقول هذا بقرع علي ما تراه  
 السج في المبسوط من عدم اقرانه وهو انه لو كان في دينه الثاني هل يقبل منه  
 ام لا قال في المبسوط اذا قلنا لا يقبل على ذلك وهو لا قوى عندي فلهذا يصير  
 من نعم دينه فيطالع اما ان يرجع الي الاصل او الي الدين الذي خرج منه قال وهو  
 قلنا لا يقبل منه الا لا يخرج او القتل كان قويا لا يخرج ثم قال فقل هذا  
 لم يرجع الي الدين الذي خرج منه قبل ان يبعد الي دار الحرب كان فيه تقوية لاهل الحرب  
 وتكثير العداة وقال ابن الجوزي قسوا فان اصر فقتل قبل  
 يملك اولاده الا ان صاحب اقول هذا تدريج اخر ايضا على علم اقران  
 وعدم قبول جموعه وهذا بل هو يعلم واصر على ما اتفق اليه او الي الرجوع الي دينه  
 خاصة صبر فقتل قال الشيخ في المبسوط ان اولاده يقرن ايضا ولا يملكون لان  
 فكانوا مقربين قبل قتل ابيهم فكذلك اهلها بالاشتغال بالدين اقول  
 والاقرب كرهية لثب الدخارين اقول اقرب المذهبين  
 عند المصنف جواز ان يشترط الذي لثب الدخارين الذي لثب علي السلام  
 علي كرهية خلق قال الشيخ في المبسوط حيث حرم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما حواه العسكرين الثمانين قولنا (قريبه) الشيخ اقول لا صحاح في  
 الاموال التي حواه عسكر الامام العادل من اموال البغاة عليه قولنا ان  
 الله يقسم كما يقسم اموال اهل الحرب وهو اختيار الشيخ في الخلاصة والتميم  
 وهو قول الشيخ المرفي واختاره ابن ادريس والمصنف اختاره في البيع  
 لا رواه ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله قال المثل اخو المثل لا  
 يحل فيه ولا ماله الا بطيب من نفسه ولما روي ان عليا عليه السلام  
 لما هزم الناس يوم الجمل قالوا له يا امير المؤمنين لا تأخذوا من اموالهم قال لا  
 تأخذوا من اموالهم الا ما اكلوا من اموالهم غير الهبات كما في الخبر  
 وحيث كان في الجمل علي فامتنعوا العسكر وقوله الا باخذوا من اموالهم رد علي  
 ذلك ولما رواه ابن ابي عمير ان واحدا قال لا يبيع ابويني علي ان لم يبيع  
 ما عذب

وهو صريح في كونه  
 في عسكره واهله  
 وهو صريح في كونه  
 في عسكره واهله

على ما حق يقسم بينا اموالهم ولا يقسم بيننا هم فقال لمان كنت ذرا  
فلا ايمان الحق تذكر علام ثقيف وذلك ان دار العجوة حرمنا ما فيها وان  
دار الكحل احلته ما فيها فانهم باحدا من شيهه مقام رجل فقال وما علم  
تيف يا هو المحسن فقال لعبد لا يبع فيه حرمه الا ان يحل قال فقيل اييف  
قال لي يقسم الله فام الجاريس فـ ولا خلاف في وجوبها وانما الخلاف  
في مقاييس احكامها واجبان على الكفاية او الاعيان والمانى انهما واجبان  
عقلا او شرعا والاول في المقاييس اقوى **اقول** لا خلاف في ان  
الامر المعروف والنهي عن المنكر واجبان وانما اختلف اصحابنا في كيفية  
وجوبها في مقاييس **الامر** هل هما واجبان على الكفاية بحيث  
اذا قام بها بعض شقاع عن الباقيين كالصلوة على الاموات او انهما واجبان  
على الاعيان لا يقطع عن احدا الا بفعلة فذهب الشيعه المرتضى رحمه  
الله الى الاول واختار ابو الصلاح وازاد ريش وذهب الشيخ  
رحمه الله الى الثاني وهو اختيار ابن حزم والاول اقوى عند المصنف لقوله  
تعالى وليكن نكاحكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف فحسبنا واجبا  
على النفاية لان معناه ما تعلق عرض الشارع بوقوعه مطلقا  
هل طريق وجوبها العقل او الشيع ذهب الشيخ وازاد ريش الى الاول والعبداله  
ما تقي وجبته الى الثاني والاول اقوى عند المصنف واستعمله بانها لطف  
كل لطف واجب على الله والمقدمتان عقليتان ظهرنا في الكلام **قوله**  
فلو اتفق الى الجرح او القتل في الجواز مطلقا او بان الامم قولن اقوى **اطلق**  
الشيخ رحمه الله الجواز وقال لا يجوز الا باذن الامم  
المشكوك **قوله** والا قرب في ابوال بايوك للجمه التميمي للاستغناء  
**اقول** هذا قول الشيخ رحمه الله خلافا لما جرد ريش حيث جوز مع ابوال  
كل ما يولد له **قوله** وللولي اقامة الحد على مملوكه وفي اقامته على  
والله وزوجته **قوله** بالجواز **اقول** القول المشار اليه هو قول الشيخ  
اليه النفاية وقد رخص في حال قصور ايدي ائمة الحق فطلب الظاهر لئلا يقع اللعان

الاجاب والاول



اللائق الحد على ولد فاعلم وبما يليك اذا لم تحفظه ذلك ضرر آخر الظالمين  
ونبعه ابن البراج وقال ابن ادریس انه يجوز له ان يقيم الحد على عبده فحبب  
منه علماء من اهل القربات **قوله** ولو تولى من قبل الجارية ما لم يكن  
موضع الاحتيا في مظانها بنية انه ثابت من سلطان الحق نظر اقول  
جوز الشيخ رحمه الله ذلك فقال من استخدمه ظالم على قوم وجعل اليه اقامه  
الحدود وجاز ان يقيمها عليهم على الكمال ولعقد انه انما يفعل ذلك بان  
سلطان الحق لا بان سلطان الجور وفيه نظرون فثبت ان نوع من العبي  
عن المكلف فكما ان اقامه الحدود ولاية ثابتة للمالك عليه الظم  
فليس لغيره فعلها الا باذنه وهو متصف بشي الجواز لا بما شرطه فثبت  
والاقرب جواز بيع كلب الماشية والزرع والمبايط **اقول**  
قول ابن حنبله وابن ادریس خلافنا حيث قال في الكلب من العبد محتال  
كان ملوكا للصيد ومثله قال المقيد وابن البراج وجوز ابن الجديع كلب  
الصيد والمبايط والماشية والزرع واسحل المصنف على جواز بيع ما عدا كلب العبد  
انها اعيان يفتق بطلانها فيحقق في اذبيها كلب الصيد اذا مقتضى  
بيعه ليس الا لونه ما يفتق به وهو يتحقق في باقي الاربع لان لها اذنان  
فقد اشرع بعض بانها لها خازن المعارضة عليها **قوله** ولو قيل  
بجواز بيع السباع كلها لانه الانتفاع بذلك انما اذا كانت مما يفتق عليها  
الذكاه كان حتما **اقول** الجواز قول ابن ادریس خلافا لما  
من اصحابنا فقال المفسد القاص في القردة والسباع والفيلة والذئب  
وسائر المذبح حرام واكل انما فيها حرام وجوز القاص في الفيل وسباع  
الطير وقال مالك ومحمد مع السباع ومنع الشيخ في النهاية ايضا من بيع السباع  
ايضا قال مالك ومحمد وشراقة عند الارسول عليهم السلام لم يبيع ما ذكاه  
من الاصناف التي يحرم اكلها من السباع والطيور والسمك والحيات  
والبيض واشتد من المصنف القول بجواز بيع السباع مما يقع عليه الذكاه  
لانها اعيان يفتق بها وتجاوزها عن طائرها ولقد تكلمنا في جعل الله البيع

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

البيع وهو عام لاجتماع الفقهاء على الاستئصال به على وجه العموم  
 وقوله ويخرج البيوع من الاكاسيات نظرا لقوله الجوز اقرب  
 وجه القرب انه عين طاهر يتفقد بها الجوز بيعا لو حرم المقتضي للاصل  
 بالعموم ولعل الجوز ان الاستحجار للرضاع الذي هو في الحقيقة معاوضة  
 على اللبن بلفظ الاستحجار للرضعة فجازت المعاوضة عليه بلفظ البيع  
 وقوله وقد وردت رخصته في اباحه اجرها في العرش اذا لم  
 تكلم بالباطل ولم تلعب بالملك هي ولم يدخل الرجال عليها اقوله  
 الرخصة الواردة في رواية ابو بصير الصحيح قال قال ابو عبد الله  
 عليه السلام اجر المغنبة التي تقبى العراش ليس بمباشرة لئلا يدخل  
 عليها الرجال واعلم ان اصحابنا هنا حذروا فقالوا لا يدخل في الهامة لا يباش  
 باجر المغنبة اذا لم تعين بالباطل ولا يدخل على الرجال ولا يدخل الرجال عليها  
 وقال ابو الصلاح يحرم الفضايلة وقال المفيد ليست المغنبة حرام وقاره  
 ابن ادریس في حله والاقرب بانه لاحقية له وانما هو تحصيله  
 اقوله وجه القرب انه قد ثبت انه لا يمكن ان يكون الاثنان  
 في ملك غيره ولا في عقله اثر اخطاير مباشرة ولا توسط جرم لكونه كان  
 في نفسه ولو اشتبه الكافر بالاطلاق اقوله  
 وجه القرب مناشبه لتعظيم الكتاب الغنم فيقتضي مع النهي عن بيعه  
 بطلان البيع لا النهي بحرمه اقرا النهي عندنا في المعاملات لا تنزل على الفناء  
 فلما كان التعظيم والاختلال للكتاب الغنم واجبا كان الحوقل لا يبيع  
 بيعه على الكافر قوله ثم لو اخذ الجوه على النكاح منه فالاقرب  
 جواز قوله يريد لو اخذ الاجرة على ما ليس بواجب من تعميل المولى قد علم  
 بل على الزائد على الواجب من المندوبات فالاقرب جواز كونه مطلقا على فعل  
 محقق لا يتوقف على ما يراه قوله تلغي الربان مكره على راي  
 اقوله هذا اختيار الشيخين وقال ابن الجراح وايو الصلاح وفي  
 ادريس انه محرم في نفسه وينعقد مع الغنم القاضين في غير المغنم

ما حاربه  
 الرخصة  
 في تمام المعنى

ورد في الحد  
 المردود  
 في المردود  
 في المردود

الفهر على رأي اقول المصنف بنى انقلاد البيع على مذهب من قال  
 انه جائز وان كان مكرها وهاذا ابن الجنييد قال لا يبيع وابن ابي ريش قال البيع حرام  
 والبيع صحيح ويتخير البائع ولم يقيمه بالعيا وغيره على الفهر والتراخي هو  
 قوله في النجش حرام وهو الزيادة لزيادة فخر طاعة البائع ومع الفهر  
 الفاحش يتخير المغبون على رأي اقول الخلاف في هاتين مواضع لحد  
 ان البيع صحيح وهو اختيار المصنف واكثر الاصحاب وقال ابن الجنييد  
 النجش في البيوع يجوز في العسر والمضرة وهو سطلها اذا كان في  
 البائع وان كان من الواضحة ثم البيوع انما انما انك انك من الضربان اذا خلا  
 على المشتري فان ثبوت الخيار كما ذكر المصنف قال في المشط اذا كان  
 النجش في غير امر البائع ولا موافاة فلا خيار له الا ان ثبت ان الخيار على الفهر  
 دون التراخي مع ثبوت العيب الفاحش كما اختاره المصنف وقال في الخلاف  
 للمشتري الخيار لانه عيب واطلق قوله لستة تخوم الاحتكاك على رأي  
 اقول هذا اختيار الحدوقية المقنع وابن البراج وقال الشيخان هو قوله  
 قوله وهو حشر الخطية والشعير والتمر والزييل والسنخ الملم  
 بشرطين الاستيقا للزيان وتعد بعينه وكوات تنقاه الحاجة او وجد على  
 لم يبيع وقيل ان يستيقية الظل ثلاثة ايام وفيه الرخص لربيعي يوما اقول  
 القابل بتقدير الاحتكاك بالثلاثة في الغلام والاربعين في الرخص هو الصحيح وهو انه  
 وابن البراج قوله ويجوز علم البيع لا على التخيير على رأي اقول  
 للاصحاب فانه لا تناقلا اقل احدهما اختاره المصنف في علم التعيين هو قول  
 الشيخ فانه قال لا يجوز للمسلطان ان يبيع على شخص بعينه بل يبيعه ما يوزنه  
 الله تعالى وهو اختيار ابن البراج وابن ابي ريش التخيير وهو قول  
 المفيد فانه قال للمسلطان ان يبيع ما يوزنه من المصلحة ولا يوزنه  
 بما تراه يابرها فيها وان ان اخف بيع عليه والافله وضوتها ان  
 حظه واختاره المصنف في شايل الخلاف في مواضع لو دفع اليه مالا ليعرفه في  
 يسهل وكان منه فانه يمين اقتصر عليه كان خائف منه وان اطلق الاخر

الفهر على

سعد على

تقوم اخبر منها قيل — للشيخ رحمه الله قولان احدهما جواز ان ياخذ  
 مغل غريم مع الاطلاق اختاره في النهاية والآخر التزمه وذكره المشهور  
 وهو الاقرب عند المصنف لما رواه عبد العزى بن المحاجر في الصحيح  
 ان ثالثة عن رجل اعطاه رجلا مالا ليقبضه في عمارته او ثالثة وهو محتمل  
 ان ياخذ منه لنفسه ولا يعطيه قال لا ياخذ منه شيئا حتى ياذن له صاحبه  
 فلو لم يذنه ولو لم يشره الفخل والفراكة لا قصدا قيل جازا لكل دون  
 الاخذ والمنع احدهما اقوله — الثايل يجوز لكل جامع من  
 الاخصار وهم السح في النهاية وعلى باب يديه وابو الصلاح وزاد الحنفى والازع  
 حيث قال اباحه القلم تعالى لا تنفع من نفسه المحرث من الحضر والبادى والازع  
 من غير رجل ولا فساد شوق ضاها اذن المالك وقال ابن البراج اذا امر الانسان  
 بشجر الفواكه جاز ان ياخذ من ثمره غير ثمره الشجر ذلك وجوز ايضا ابن ابر  
 يش لكل من الشجر بشرط ان لا يثد ولا يحل قال المصنف بالمنع احتياطا  
 في نفسه وفيما اشترط تقدم الاخصار نظرا اقوله — وجه النظر من  
 حيث ان الحصول بقا لكل على يالكه الا يع يقبض العيب المنزلة ولم يثبت  
 عند تقدم القبول وحرانه عند نقله عند الاصل وفي العيب وكفوله تعالى  
 او فوا بالعقد وهو عام قوله — وجه النظر من حيث استيثار المسلم او غيره  
 الاقرب المنع اقوله — وجه المنع قوله تعالى ولا تجعل المال لفساد  
 على المؤمنين شيئا — والاقرب جواز الايداع في الايمان والاعان  
 عليه اقوله — بهذا الاقرب حرانا ايداع المسلم عند الكافر والاعان  
 له كذا في كثره تسلط او المودعة استيعان والاعانة تسوية ملك المالك  
 في الاستنفاع غشيب اختياره هو عقد جائز له الرجوع فيه متى شاء  
 يستلزم تبعد حق الكافر تسلطه به المحو على المسلم عند في استيثاره  
 وانما في المالك فيمنه من جهة الحق الموجد والراهن — ولو اشترط  
 وله لم يجز على المعتق لانه يغير وفي البيع نظرا اقوله — وجه  
 النظر من مجموع النفي عن بيع ايمان الاولاد ومنعهم الاكل بالبيع للمسلم

المقصود  
من اسماء  
الرجال على  
ان كانوا  
اكثر من  
اسماء

عند الكافر على المسلم **قوله** ولما يباع الطفل باسلام امية المولى العبد المغير  
 مالكة اشكال **اقول** يشترع عدم تبعية الولد لأمه في الاسلام ومن  
 انقطاع ولاية الأب عن الطفل المملوك وكون التبعية على خلاف الأصل  
**قوله** واسلام الجد اقوي اشكال **اقول** وجه القوة للأب  
 لقربه وما كانت تبعيته المزعومة من عدمها تحلل في الجد لعبد **قوله** فان  
 وكله في ستر نفسه من مولاة مع على رأي **اقول** ذكر الراجح في الباطن  
 فيه وجهين ثم قوي الصحة كما لو اشترى عبدا آخر باذن سيده وقال ابن المرحوم  
 لا يبيع الا اذا كان سيده في ذلك قيل عليه ان رضي السيد كالأذن **قوله**  
 ويبيع الفصولي بوقوف على الاجازة على رأي **اقول** فلا اختيار البتة  
 وابن الحنفية وابن حزم وقال في المشوط والخلاف يقع باطلا واختاره ابن ادریس  
**قوله** ومع علم المشتري عالم بالقضية احتمل ههنا الفساد خلاف ما اذا  
 كان قضيوليا غير غاصبا لانه تصرف قهري فيكونا البيع من كراهية المالك للبيع  
 المحقق بطلانه فبطلانه هناك ابلغ وتحتل كونه بمنزلة الفصولي ليعلم  
 عند اجازة المالك لكن اجازة المالك تحيى محيى صدود والعقد منه فكان  
 صحيحا **قوله** والا قرب اشترط كون العقد له بحجبه في الحال  
 فلو باع مال الطفل ثم باع واجاز له ينفذ على اشكال **اقول** فلا تنفع  
 على القول بجواز بيع الفصولي وهو انه في شرط كون العقد  
 الصادر عنه له بحجبه في الحال ام لا فيه وجهان اقولهما هذا المصنف  
 اشترطه والا ابي الجصاص الضرب المصغر في اذ باع الفصولي  
 مال الطفل عليه مشاعه في التصرف فيه وفي التمتع بها الى حين البيع  
 الطفل فانه مع تصرفه في البيع يحسب ان يفتح عند بيعه فيبيع بطلان  
 البيع وعدم انتقاله الى المشتري مع تصرفه في التمتع بها ان يحرم  
 التمتع ملكا للطفل فانفسه فيبيع منها وهو ضرب عظيم منهي عنه  
 العلم لا يشترط فيه ولا ضرر ولا حقد علم المشتري بالقيام الدليل  
 الدال على وقف بيع الفصولي على الاجازة مطلقا **قوله** وكذا الوبايع

اشكال  
 الوبايع  
 الفصولي  
 والعقود  
 والشرعية

والغير ثم حمله واجاره قولنا يعني اذا باع مال غيره ثم انتقل اليه  
 فاجزه حكمه ما تقدم اي ان شرطنا كون العقد له بخبره الحال لم يبيع لان هذا  
 الحكم لم يكن له اجماع في حال البيع وان لم يشترط ذلك صحح البيع وعلم ان ينبغي  
 ان يقيده الانتقال بالانتقال الغرضي كالميراث فان انتقاله اليه من المالك الاول  
 بالشرا كان ذلك ابطال البيع الفضي في قوله وفي وقت الانتقال اكمال  
 اقول ليس لان كمال الخصم كما بهه بل هو مطلق بيع الفضي والمراو سئل بالعدد  
 انما كان بيع الفضي ثم اجماع المالك الذي ينتقل اليه المالك الى المشتري هل تبين بال  
 جاز انتقاله من حيث العقد او من حيث المجازة لمحتمل الاول لا يشبه الانتقال  
 هو عقد البيع المرضي به وقد علمنا بالاجازة حصول الرضا به فكان مقتضاها  
 الانتقال ولا يتأخر المأخوذ عن غيره ومن حيث ان الاجازة لا تشترط الانتقال  
 او هو بسم الى المتقدمين يتأخر الانتقال عنها فاما خواتم شرطه او هو  
 المعلوم من خبر العلة قوله ولو باع مال ابيه بطن الحياة وانه فضي فحين  
 ميتا حينئذ وان المبيع ملكه فالوجه الصحة اقول لانه عقد فساد  
 من اهل في هذه فكان صحيحا وادنا بالاهل ان يكون بالغافلة جاز  
 الفضي وهو ضا كذلك وبالصل ان يكون مالكا او في حكمه وهو عند  
 البيع مالكا فثبت ما ادعيناه من الصحة قوله ولا بالتمتع غلبة  
 بالخصب الا ان يكون الثمن باقيا مالا فري الرجوع اقول بمبدأ  
 اذا كان البائع غاصيا ورجع المالك على المشتري بالعين او ثمنها او  
 قيمتها ونما بها وجرتها لم يرجع المشتري بشئ من ذلك اذ كان عالما  
 لخصب الا اذا كان التمس بوجوه فافوق المدهيين عند الرجوع  
 لانه مال مملوك له لم ينتقل عنه بسبب ناقص فكان له استعادته والى  
 صواب اطلقوا لعدم رجوع المشتري العاظم قوله ولوقفت العين  
 بيمين المشتري كان للمالك الرجوع على من شكلها بالقيمة ان لم يخرج البائع فان  
 رجوع على المشتري الجاهل ففي رجوعه بالقيمة على المشتري انشكاحا  
اقول بمبدأ ولو باع الغاصب العين المقصودة ثم لم يخرج المالك

سئل بالعدد  
 والاحكام

وعمل الثاني

علا السام

ملك البيع بعد ان قبض الثمن من المشتري وسلم اليه المبيع كان ملكها  
 اخذها مع وجودها او شلها مع تلفها ان كانت مثلية ولو تلفت وكان  
 ذوات القيم كان له الرجوع على من شأنها فلو رجع على المشتري الجاهل  
 بالقيمة بالقيمة وكانت زائدة على الثمن الذي فيه الغاصب فهل له الرجوع  
 على الغاصب بتلك الزيادة لم لا يرد اشكال يشك في استقرار التلف في ملكه  
 عليه الضمان ومزكونه معروفا فيكون السبب اقرب فيعتقوا الخلف على الغاصب  
 ولو باع ملك النصف لنفسه انصرف الي نصيبه خاصة ويحتمل الخ  
 شاعة فيقف في نصف نصيب الخرج على الخلف اقول ميرزا ان كان  
 الملك مشترك بين اثنين فباع احدهما النصف اطلق انصرف الي نصيبه ملكه  
 لان الامران التامان اما يتصرف في ملكه ولان الاصل صحة البيع وان يكون  
 صحيحا لو كان المبيع ملكه فيجوز المطلق عليه ويحتمل الشاعة فانه ما يترتب الا  
 وهو من ترك ينفذ وبين شريكه فلا يترتب تعيين كمن المبيع الذي يخصص  
 كانت نصيبته اليها على سبيل العود فليس صرفه اليها ملكه احدهما لو  
 من العكس فيجوز بل يوزن المبيع من جهة في الرجوع ويقف في الرجوع الذي لشريكه  
 على ايجازة ميرزا ولو باع حصة الثمن وفيها عشر الصلوة لم يخصص  
 دون حصه الفقير الا مع الضمان ولو باع اربعين شاه وفيها الزكاة مع علم  
 الخان لم يبيع في نصيبه اربعين حصته بحره على اشكال أقول  
 الفرق بين المتكيز ان الثمن من ذوات الاحمال فاذا بطلت حصته القدر  
 اعني العشر بطلت حصته من الثمن وهو معلوم انه عشر الثمن فانه مشترك  
 يفتحق على اخو المبيع والغنم من ذوات القيم والمتحقق من القبول  
 فيها شاء غير معينه فله غير معلوم فكان باطلا ويحتمل الصحة  
 لان الواجب في البيع علم المتبايعين بوقوعه عليه العقد حال البيع وهو  
 فما حاصل ان البيع وقع على الاربعين المعلوم له بغيره معلوم لها  
 كما لو ظهر شاة مستقرة للغير فانا اخذها وكبرض بالمبيع لا ينفذ  
 البيع بل يرجع ان يترتب على البيع بقتلها من الثمن فكذلك هنا

راجع  
 ميرزا

ان عمله حار و الا ولا ح

وله ان يتولى طرفي العقد مع عدم الاجل المسمى على رأي اقول  
 هذا قول ابي الصلاح فانه قال ويلزم ان تالم فلو ان اشتاع له مشتاعا ان يشتاع  
 له من عمله او يشتاع منه ما شاله ببعده له وليس يحرم ومنه البيع في الخلق والبيع  
 الابع الاعلام فلو انفق عقد الوكيلين على المرحوم والتفريق في  
 الزمان بطلا وكذا لو اشتق احداهما من خاصية ويحتمل النصف في الاول فيتميز ان  
 فلو باع على شخص ودخله او على وكيله دفعه فان انفق التمتع على اسطر  
 وقد ابيع والا فلا فثبت البطلان ولو اختلف الخيار فالأقرب  
 وما اختلف في التمتع باقول ان اكل المالك وكيلين في بيع شائعة  
 وجعل اليها الاحتياج او لا يفراد فيثبت ايل المالك باعها على اثنين  
 لا ينفصلان فان تقدم عقدا واحدا صح وبطل الآخر وهو ظاهر وان اقترابا العقد  
 احتل بطلان العقدين لئلا يقع أحدهما كونهما يقتضي بطلان الآخر ولو ارجع  
 أحدهما على الآخر فيبطلان فيحتمل النصف في كل واحد منهما ببيع البيع بالبيع  
 في كل من المشتريين في النصف من الأصل بوجه البيع والتعدي في الجميع  
 ثم المبيع بينهما كالمواد في كل واحد المالك اقام بينه فانه يقسم على نصف  
 لوجه الآية انما تشا الله فحينئذ يتصور كل واحد من المشتريين النصف  
 لعنفه عليه كانه باع الوكيلان الشائعة على شخص وملكه او على كمال شخص  
 حله دفعه وكان التمتع مختلفا جذا فان كان أحدهما حله والآخر قسمة  
 وقد بان كان أحدهما عشرة والآخر عشرين بطلا ايضا لعدم الاولوية  
 طلبا لبايع التمتع بالزيادة والمشتري الاخذ بالتأخير اقول ينبغي  
 في احتمال النصف هناك ان يقال يحتمل بوجه البيع في مجموع الشائعة بعنف التمتع  
 لئلا يشترط اختيار واحد المتبايعين فاقول ان كان الثمان معينين  
 متاخذين كل واحد منهما والمشتري لوجه الشبهة في التمتع المعينين وذلك عيب  
 نصبه الى كل منهما باعها على شخص ودخله او على وكيله بتمتع  
 فوقيه المعتبر فالقد مضى ان اشترا الخيار مختلفا قال صح البيع أو لا ساقاة  
 جسر



لكن بيع كل واحد منهما انقل انتقال الملك الى شخص واحد بشرط واحد غير  
 مختلف في شيء من اوصافه واقول — يختل فيها البطلان اذا انتقال الملك الى  
الشخصين والتميز الى المبيع لانه من شبيه وهو المبيع فان كان النقل حصل  
 احدهما دون الآخر فخرج ماله من المبيع وان كان بكل منهما اجتمع على الشيء الواحد  
 شيان مستقلان وهو محال وليس كذلك لانهما لا يحدان بقدر النقل حصل  
 بمحمد عليا التقدير على الواقع في نفس الامر ايضا ان كل واحد من العقدين منفصل  
 عن الآخر في قصدا الانتقال لخاصة له الى الآخر فلو وقع بهلاك كان عند غنايه عن  
 احدهما محتاجا اليه وهو محال المستقل باعها على شخص واحد وكيله  
 او علي وكيله دفعة ثمن متفق حشا وقدرا لكن بخلاف اما بان  
 يكون ثمنها الخيار في احد العقدين للمبيع خاصة وفي الآخر للشيء — شأنه  
 او بان يكون الخيار في احد العقدين اذ هو ماله في الآخر عند انقضاء  
 الخيار لاحدهما خاصة في احدهما وكان الآخر مختلفا لا قرب على البطلان قال  
 البطلان هنا لما قلناه من عدم التولية الا ان يكون الخيار مشروطا لما جعلا  
 فلو كان اتفاق الثمنين مؤبدا والمعاينة للمتعاقدين فلو باعته دفعة  
 فالاقرب البطلان وان كان الثمن موحدا اقول — من شرط شروط  
 العوضين ان يكونا المبيع معاير المتعاقدين فلو باع المولى العبد بفتنه فلا  
 قرب البطلان وان كان الثمن موحدا لا متشاع كقول الشئ بمعاير المتشاع  
 يحكم المبيع ولا يفتل بثوق النسبة اعني نسبة التملك بين الاثنان الواحد  
 ودفعة مختلف الكباء فانها عقد مشروط بقتني انقطاع تصرف السيد مستمر  
 وعقده بعد اذا ما شرط عليه في نفسه وليس فيه اشتغال بالموت  
 صحة بيعة من غير اختيار ولا وصف ماله الاصل من الثلاثة فان خرج  
 مضمينا فله الارش مع التصرف والا الارش او الرد اقول — اذا  
 كان للرد والمبيع طعة كالهلال وشبهه او عصفور كالمشك والمظلمة  
 قال الشيخان المتخير في بيعه بغير اختيار فان بيع بغير اختيار كان

ل

ع

ساعات

المبيع غير

البيع غير صحيح ثم قالوا المتبايعان فيه بلقيار فان تراخيها لم يكن  
 به بطلان وقال ابو الصلاح من شها صحة بيع الحاضر اختبار ما يبيع اختياره بتمام  
 صدق وشهادة ابرار وليس خروج بيع ما يكتن اختياره بالوصف والمصنف اختيار  
 الجواز بناء على اصالته المحقة مطلقا سواء كان مما يختبرا ولا فان خرج صحيحا لزم  
 البيع وان خرج معيبا لم يفسد البيع لان لم يفسد بغيره وانما كان بالارشود  
 انصرف له المطالبة بالارشود وجه المحقة انما ايقن مشاهلة معلومة المقدار  
 فيجب بيعها بناء على اصالته الصفة كباير الاميان ولعموم واهل ولا اصاله الجواز  
 فوسه والاقرب جواز بيع بغير ملكه اقول منع البيع منه الله من بيع  
 بغير ملكه فقال في الخلاف ولا يجوز بيع رباغ مكنة وبوتها ولا جازرها لقوله تعالى  
 يوا الكفنية والهادي والاقرب عند المصنف الجواز على عموم واهل ولا اصاله  
 الجواز في البيع في الايمان في المجد فلا مانع حينئذ واعلم ان البيع رحمه الله ادى  
 ان ملكه كل ما ائتمن به تعالى سبحانه الذي اشرك به بغيره ليلال في المجد الجواز في  
 المجد الا في مكان الاستراية صلى الله عليه واله وثلم من بيت خذ بغيره  
 المذموم في من يبيع في طلب فشاء منجدا  
 نظر اقول ليس يربى بانه هل يشترط في صحة بيع المولى في تزريقها اذا كان  
 دينا على مولاها واغتر عنه موت المولى لم لا فيه نظر في تناقض عدم المولى عن بيع  
 الموات الاول اخرج منه ما اذا مات المولى اتفاقا فابقى الباقي على المبيع ولا حكمة  
 مع بقاء بغيره الذي من شموله لا يمتنع خلاف المبيع وماروي عن الكاظم عليه السلام  
 قال قلت له انك قال قلت لم ابيع امير المؤمنين عليه السلام امرات  
 الاولاد قال في كتابه فها من قلت فليقل ذلك قال ايما رجل اشترى جارية فملاها  
 لم يولد ثمرها ولم يدر من مال ما يورث عنه اخذ ولدها موهبا وبيعني في اوامرها وب  
 بغيره فيما شئت اختلف من ديني قال لا ومن ان المشهور في الميراث مطلقا فان الميراث  
 الميراث الطوسي واذا البراج وان جازة وان وديش اطلقوا القول بجواز بيعها  
 في غير الميراث فان الجيد ايضا حرج بذلك فقال في كتابه في حياة شيدها

ولما رواه زرارة في الحسن عن الباقر عليه السلام قال قال الله عز وجل قال انما يتباع و  
 تورث وفسا في الحسن عليه السلام قال قال الله عز وجل قال انما يتباع في الدين قال نعم في  
 ثم رقبته فموسى فموسى المولى اقل الامير من رقبته وارث الجانيه على ياني  
 اقول ببريدانه يجوز بيع الجاني عداكنا او خطاويكون بيعه في الخطا  
 التزما للفقهاء فيمن الشيا جليله للمصنف عليه اقل الامير من رقبته العبد الجاني وارث  
 الجانيه وهو الذي قواه الشيخ في المبداه وقال في الخطا في بيع رث جانيه فانه قال  
 ضيفا فاجبي العبد معلق ارث الجانيه برقبته فان ادرك السيد ان يقديه كان بالخيار  
 بين ان يسله برقبته او يقديه بقدر ارث جانيه لو باع المعضوب  
 وتعدت تسليمه لم يبيع ولو قدر المشتري على انراعه فوفى المبيع فالاقرب الجوز  
 اقول تد تد ران من حمله شرائط المبيع كون المبيع مقدر اعيانه  
 ولو باع المعضوب ولا يقدر على تسليمه لم يبيع مطلقا اذ لم يقدر ان يربط على  
 انراعه من القاصب لكن لو قدر المشتري على انراعه فالاقرب عند المصنف الجوز  
 لانه مخير بين المقدر على تسليمه بشئ يكتفي به من قبضه وان لا يملك  
 صحة البيع والبيع رحمه الله منع من بيع المعضوب مطلقا قال في المبداه  
ويبيع بيع الصاع من الصبرة الى قوله هل يتر على الاشاعة في نظر  
 اقول وجه النظر من حيث ان البيع لم يتعين صاعا متحصلا من  
 جملة الصبرة فيجوز ان يكون قد انتقل الى المشتري مثله عا فاذا كان من جملة حصة ذلك  
 كماله الحصة كان البيع اقضي بنقل صاع من جملة حصة موجبه ولا تعين الاشاعة المخلد  
 فاحتمل ان يكون البيع صاعا كليل بالنسبة الى افراد صواع الصبرة لكن البيع ليس  
 وجوب تسليم صاع من جملة الصبرة غير مضاف الى عهده ويبيح على ذلك ما ذكر  
 المصنف وهو انه لو تلف من الصبرة شيء تلف من البيع بنسبة على الاول مثلا او انك  
 صاع من عشرين كان المشتري تشعه اعتاد الصاع ورجع منه من الثمن على البيع  
 وعلى الباقي يبقى المبيع باع من صاع لان البيع اعين الصاع انما يتحقق عند جوار  
 اي صاع بقي ولو قال بعتك الحقوقها صاع وتنتب المشتري الى ذلك

من جميع الجوانب ان كانت الى شارع او ملك المشتري على اشكال اقول  
للبايع الانسان ان يملك حياطة يملك البايع من جميع جوانبها او يعطى فيها عرقا  
محموقها فان عين موضع الشارع على لان ابرهم فان لم يملك محموقها بطل  
البيع لان محموقها المشكك هو يتفاوت بالشبه الى جانب واحد واما بالنسبة  
الى البايع والمشتري محتمل رغبتها او مصلحتها فيكون باطلا اما اذا قال  
محموقها كنت له الجرافة من جميع الجهات لان المشاكك من محموقها شيئا  
كانت له ملك البايع خاصة او الى شارع او ملك المشتري على اشكال  
من ان الاشتراط من هذه محموقها كانت كما قلنا ومن ان توفى الاشتراط  
عند الاطلاق اما كانت بسبب لعدم ضرورة لا يشفع بالملك من جونه  
وهذا لا يفتقر الى تحقق عند انهم بعض جوده الى ان شارع او ملك  
المشتري لا يمكن الاشتراط من هذا اليه فحينئذ لا يلزم البايع بذلك  
ما يتناول العقد بشي من الالكلاين الثلاث اذ الاشتراط منه الى  
ملك البايع ليس هو مسمى الملك المتنازع ولا جزاء منه وهو ظاهر ولا خلاف  
لما قلناه ان البايع يحكم اعداها او تلك غير معين قد انشأ وصفه  
بطل فثبت المشتري العينة قبضها بالمثل والقيمة يوم القبض واعطى  
القيم من قبض الى حين التلف على المثل فاقول القائل ان قبضه  
يقسم يوم القبض هو البيع وبيعنا من اصحابنا والقائل بان يقبض على القيمة  
ادريس و... والعقد قوله لو كان على اشكال اقول يريد ان المشتري  
اذا كان قد شاهد المبيع من ماله فثبت في كونه مع البيع لا محالة بقاءه على  
ما كان عليه من الصفات وعدم تغيره فلو اختلفا في التغير له به فادعاء المشتري  
واذكر البايع كان العقد فثبت المشتري مع عينه على اشكال يشكك وجوب تسليم  
المبيع على الصفات المعهودة ولم يثبت فنقول البايع بعدم التغير يتعين  
ما وجب عليه بحكم العقد هو دعوى محض والمشتري ينكرها وفراصده علم  
التعني... يجوز مع الصوف على الظاهر من فقره اعلى راي اقول  
فان ذهب المفيد وراى ويرى منها الشيخ وراى البراج وراى الصالح

منه

بصحة

ولو قال بصل الحنطة التي في البيت وهذا لا يخرج منها صمد ولا يخرج  
 لروية صمد المبيع وان لم يدخل على الشكلا فتاخر كون المبيع غير ذي كمال موصوف ان كان  
 يمكن الرجوع اليه عند الاشكال ان يقدر <sup>بالمبيع</sup> اقول <sup>من ان روية المتعارفة</sup>   
 لا يخرج الدال على المبيع ابلغ من وصفه فكان المبيع محققا ولا يصلح  
 فلو قال بعتك هذه السلعة بأربعة ادايات اوي واحد ابطعها اليوم قال الشيخ بطل  
 مطلقا للجهالة والوجوه ذلك الا ان يعلم اشهر اليوم اقول <sup>يريد ان يبيع</sup>   
 لو علم اشهر اليوم محال ان المشتري حينئذ يعلم واقول <sup>فدا وحده</sup>   
 غير كافي في الصحة بل ينبغي ان يقال الا اذا علم اشهر اليوم ولم يتغير المبيع  
 فانه قد يكون متغيرا او يزيد من المبيع فيكون قد انتفى من المبيع جهلة اوا  
 منه وهو باطل قطعاً مثلاً لذلك كان الشاوي للدور لم يرد من الحنطة <sup>بالماله</sup>   
 فقيل بأربعة دراهم <sup>بالمشتري</sup> من القير مايت اوي درهما فانه يكون قد انتفى  
 القير كانه قال بعتك قير الاقير بأربعة وهو باطل قطعاً <sup>بالماله</sup>   
 ولو قال الا ان يخص واحد قال الشيخ يصح في ثلاثة اربعا جميع الثمن والوجه عند  
 البطال ان لشرب الدور المقتضى الجاهالة فان علماه بالجهل المتقابلة او بغيرها  
 بـ أربعة اربعا <sup>بالمشتري</sup> جميع الثمن اقول <sup>وجه الاول وان المتبايعين</sup>   
 يعلمان المشتري عين ما يخص وهذا لا يعرفه المبيع ولا يعلمان المبيع الا بعد  
 علمها المشتري وطريق التخصيص من الدور بالحي بران يقول مع الاستئذان فانه  
 واحد وهو شي ينبغي المبيع السلعة الاشياء بعدل أربعة اشياء فهو  
 او المبيع وهو ما بعد الاستئذان هو الذي يقابل مجموع الثمن وذلك اربعة اربعا  
 فيجمع السلعة بعدل خمسة ظاهراً بالواحد منها الخمس وهو المشتري فيبقى المبيع  
 اربعة اربعا منها مجموع الاربعة وذلك كما ادعيماة <sup>بالماله</sup>   
 بخسة وثلاث الثمن شي بعد عشرة وثلاثة فالعشر تعدل ثلثي الثمن والثلث  
 وربع الثمن وهو ثلث عشر وثلث عشر وقال الا ثلاث الثمن فهو حجة ونصف  
 اقول <sup>لا حاكم السلك الذي حكم الشيخ فيها بالبطالان مطلقاً</sup>   
 وفكر ان يصح ان علمها على طريق الجبر اربعة ذكره في هذا الباب <sup>ثلاث</sup>

في ثلاث مسائل من طريق الأصول والاعتقاد فلا فرقان المثلث بعض من يقف  
 على هذا الاحتجاج إلى بيانه فنقول — في قوله ولو قال الأربع الثمن فهو ثلاثة  
 عشر وثلاثون الثمن شي وقد باعته بعشرة وربع الثمن فقد باعته بعشرة وربع شي  
 والمجموع يدل شيئا فقط أربع شي ثلثه يبقى عشرة تعدل ثلاثة أرباع شي وأربع  
 ثلثه وثلاث والمجموع ثلاثة عشر وثلاث وهو المدعى في قوله ولو قال الثلاث  
 الثمن فهو ثمانية ونصف أن الثمن شي قد باعته بعشرة الثلث الثمن قد باعته  
 بعشر الثلث شي عدل شيأربع العشر ثلث شي تعدل عشرة كاملة تعدل شيأ وثلاثا  
 فالشيء ثمانية أرباع العشر ونصفان سبعة ونصف وهو المدعى في قوله والرضاع  
 كالشئ على رأي أقول — هذا قول السبع ومائة وأمر البراج وأمر حمزة  
 وقال المفيد ولا يصح للرجل الشقاق أبوه ولأولاد له أخته ولا عمة ولا خالة فخرج  
 عنه إذا ما كان عتقا في المالك ويملك من شيء يباعه من الرضاع وتبعه  
 سلطان وأمر أوريس وهو طاهر من الملام لم يكن عقيل فانه قال الكتاب في المالك ولاخت  
 من جهة الرضاع وتبعه وما غاها من منهن ما يحرم من النسب في وجهه نظام  
 قوله والأقرب صرف المبيع إلى الاستيفاء في المبيع حق الاحتكام المبيع حيث  
 نظر أقول — يريد أن الكا إذا أقر بعض من يعتق عليه صايبه  
 الاحتكام المبيع على استكمال بشق ما ذكره في واهم القهر المقضي للملك ودوام  
 التراب والرافعة له وأما إن الأقرب أن يوجب المبيع هنا عند الاستيفاء  
 فانهم في الحقيقة في المثلث ثم فرع على ذلك أنه هل يلحقه احتكام المبيع على تقدير  
 لغيره استيفاء أفعال فيه نظر حيثما يوجد عقد المبيع للشئ ولو لم يكن  
 الاحتكام خيارا للحسن والحيوان غير ذلك من المثلث يار استيفاء لا يبيع حيث  
 والاحتكام المذكور تابعة للمبيع الصحيح وعلى تقدير القبول بأذن المبيع  
 فانه هو استيفاء لا يلزم له الاحتكام هو له لو استثنى الرأس والمثلث  
 فالأقرب البطلان والتمسك في المذبح أقول — إذا استثنى  
 ببيع الحيوان ذاته أو جعله قال الكتاب الاحتكام ببيع المثلث إلا أن المهره الله  
 قال ويصرف البايع شريك المشتري بتقديمه ثمارة ذلك ولا بد من التام

طلب بوط و الخلف وتبعه ابن البراج والباقر كالمفرد والي الصلاح و ابن البراج  
 اطلقوا القول بالصحة ففصل المصنف فقال ان كان المبيع حيا فالا قرب المبيع  
 واختلزم له تصرف واحد الشريك فانه لو ارا واحدها اخذ حقه بخرجه وادان الاخر  
 الاتفاق ان احب الاول تصرف الثاني بالعكس وان كان مذبوحا مع عدم المانع  
 منه جيلند قوله ولو قال الزوج بيننا ولا خزان عليك فالا قرب المالك  
 الشرط اقول **يريد** ان اذا اشترك اثنان في شرا حيوانا فاما  
 احدهما لنفسه حصه من الزرع وان لم يخزان عليه فالا قرب عند المصنف لان  
 الشرط لا ينعقد اي الخزان في المال المشترك يقتضي ان يكون من الشريكين  
 فهو في الحقيقة وعقد يلزم الوفاة والبطالة في مذهب ايراد ريش خلافا  
 للسج يصح الشرط وتبعه ابن البراج قوله ولا تقوم بنفس الوطى على  
 راي اقول **يريد** لو كانت الحاربه مشتركة بين اثنين فوطى  
 احدهما فان جاهلا فلا حد عليه مع العلم بحدته فتحصن شريكه ونقط  
 بقدر حصته ويقوم عليه حصه الشريك ويخلف الولد حر او على امه فيه  
 يوم سقوطه حيا يوم القلاءة و هل تقوم بنفس الوطى كلام الشيخ في العلم  
 يعطى ذلك لانه قال فيها اذا كانت الحاربه بين شركائهما عند فسد  
 منهم فوطىها فانه يدرأ عنه في الحد بقدر ما له فيها ويحد بمقدار ما له فيه  
 من القيمة وتقوم لامة فيه عادلة وبالزينة فان كانت القيمة اقل من  
 الثمن الذي اشترى به الزم ثمنها للولد وان كانت قيمتها في ذلك  
 الوقت الذي قومت فيه اكثر من ثمنها الزم ذلك الاكثر فان اراد  
 حد من الشركاء الحاربه كان له احدها ولا يلزم الاثني الذي يراه في  
 الحال وقال ابن ادريس يقوم بنفس الوطى وهو الذي اختاره المصنف  
 هنا قوله ويخير المشتري اذا عجز العيب في الحيوان بعد العقد  
 وقبل القبض في الفسخ والامساك بها فاما ولا ريش على راي اقول  
 العقد الاول اعني حذر المشتري بين له وولادته كالحجاء فانه يذهب اليه  
 في الخلاف والبسوط واختاره ابن ادريس قال في النهاية ما لا في واختاره

لانه قد استخرج  
 معينا

مع راي  
 بهما

راي  
 دور

ابو الصلاح وانه البراج هو ذكوره وفي الحريش نظر اقرب  
له فهد في الحيوان المتاع هيب في مدة الثلاثة ايام التي هي خيار الحيوان  
كان المشتري الدوا او الحشاك وفله المطالبه بالارض لو امتدحه فيه قطر  
بكت لمزجونه مضمونا على البايح ولهذا التوقف في يد المشتري من غير وجهه  
بالفر على البايح وكذا انعامه وفضل الرجوع بالادش على خلافه في الحاصل فلا  
يثبت التمتع حصولا للشيء المكتسبه ولم يثبت وينبع لامتداد الرجوع مجموع  
التمتع بالتوقف للرجوع بالادش ولو تعيب فوله والهل حال البيع للبايح على  
رأي اقرب هذا قول المقيدون في البراج والاصلح وان البراج وادش  
فيلزم للبايح وكل على القولين الشيخ فوله والعبد لا يملك مطلقا على رأي  
اقرب هذا قولنا بل دريش فوله في البيع فانه قال في العبد  
ملك شيئا كان قفا او مديرا او بعضه جوا فان باي من مملوك لم يملك شيئا  
قال وقال بعض اصحابنا انه يملك فاصل الضرب وادش الجنان التي تضرب في يده  
وقال في المال والعبد يملك شيئا من الحيوان مادام دقا فان ملكه مولاة شيئا  
مملوكه الضرب في يده وعنده ان يضرب على ضربه وادش اليه وما يفضل  
بعد ذلك يكون له جاز له ذلك وان اديا اليه وادش بنيه كان له التصرف فيها  
في من المال في ذلك اذا اصاب العبد من ماله ما يشترط في الارش كان له ذلك وحل  
له التصرف فيه وليس له رقبه المال على وجه من الوجوه فان خرج من هذا المال او شرب  
كان ذلك جاز او كان كذلك استوي مملوكا فاعقبة كان العتق ماضيا الا انه  
ليكون شايبة لا يكون ولاوه له ومثل قول ابن البراج فوله فاقا قال بالعبد  
ان شربه ذلك على هذا لم يلزم على رأي اقرب هذا قول ابن ادريس وقال  
الشيخ رحمه الله ان كان المملوك كفتا قال ذلك ماله ان يعطيه شرط وان لم يكن  
ماله في تلك الحال لم يكن عليه في بيعه ابن البراج في ذلك فوله ولو دفع الى  
ماله في ماله لا يشترط فيه ويعتقها وتخرج عنه بالباي فانه شري باباه \* ودفع اليه  
الحج ثم ادعى كل من ماله الا انه ولا ذون ووثنا الدافع حكوى القدر من ماله فالقول

وعان  
موراد  
سواء  
بعبارة





ثم اختلف القائلون بالتحريم فمنهم من قال يحرم وطؤها قبل البلوغ ونحوه في غيره الى غير  
اربعة اشهر ومعه ايام الا ووضوح الحبل وهو قول الشيخ في النهاية ومنهم من قال ان  
يضي اربعة اشهر او مضي وهو قول المصنف في المصالح وهو قول  
والفرقة بين الطفل فانه قبل الاحتضان يلوغ شبع شين وبلوغ الرضاع على خلاف  
اقول اختلاف الاصحاب في مدة الاحتضان الذي يزوج به حرمة الفقرة  
لذلك الفقرة فقال الشيخ في المبسوط شين او ثمان شين وقال ابن حبيب  
شبع شين ونقل قول آخر انه مدة الرضاع لم يقف عليه فقول وقيل  
يحرم اقول القائل بذلك المبيد وابن البراج وهو احد قولي الشيخ و  
القول الآخر انه بكراهة واختاره المصنف وهو مذهب ابن اديب  
والمراد فان كان غير مطلق على اشتغال اقول بربطه يجوز بيع  
الموتد وان كان عن فطرة على اشتغال يشترط ان لا يخرج بالادب ولا عن ملك  
فان بيعه ومن كونه غير مشفع به او هو بقتله في الحال من غير اشتغاله  
في بيعه لا قبول الرجوع لورج قول يجوز بيعه في كل شرط  
الظهور عاما واحدا وازيد ولا يجوز قبله مطلقا على ذلك اقول  
لذا هو المشهور وقال محمد بن بابويه في المصنف بالمرأز عامين في الفحل وغيره  
العلم الواحد فغير جائز لجماعا قول ولا يشرط فيها بياضا صالحة وهو  
الحية والصفحة الضيقة ولا زيادة على العلم الواحد ولا يشرط الفحل  
اجماعا ولا يشرط احدها فيما لم يبد صلحا قول ان اقربها الحاجة بالاول  
اقول ذهب جماعة من علمائنا الى اشتراط احدا الثلاثة المذكورة  
في صحة بيع الفحل القلم بصلحا كما اختاره ابو بابويه وابن الحنفية واولا  
الصلاح وهو قول الشيخ في المبسوط والخلاف والفرقة وقال في الثاني الاجل  
المحرر وهو مذهب المبيد وابن اديب وهو الاقرب عند المصنف عملا باصالة  
صحة البيع المستوع بقبوله نقالي واجل الله البيع وقوله الا انه تكون فجأة  
عن تراخي فلم ولكنه مال مملوك فيقبل البيع كغيره من الاستقالة الحق والوصية

او صبح وهو

المطوع

والميراث وكغيره من مزايا المملوكه **قوله** والميراث  
 فيجوز بيعها مع الظهور وحده انما هو الحب ولا يشترط الزمان على ذلك  
**اقول** خلف النسخ في ذلك حيث قسم القار وجعل لكل واحد منها  
 صابغا فقال في المبتوط بدوا الصلة مع مختلف الي قوله وان كان مثل النسخ  
 فبان محلو ويطلب احله وان كان مثل البطيخ فان يقع فيه النسخ قال صاحبنا  
 ان اللون يغيب في النخل خاصة فاما ما علة فبعدم صلاحه ان ينثر الورد  
 في الكرام **قوله** وينبغي المحصر وان كان مثل الخيار والقنا الذي لا يعتبر طعمه ولا لونه  
 فان ذلك يوكل معارلا فيبدو صلاحه ان يتناهي عظم بعضه فهو  
 ولا يجوز قبل الظهور عانا ولا يتبين على طيب **اقول** قد اشترنا الي  
 المخالف في ذلك **قوله** ولو اعتاد قوم قطع الثمرة قبل تمام الصلاح  
 كقطع المحصر فالأقرب حمل ان طلاق عليه **اقول** لان النسخ اذا  
 اطلق حمل ولا على المتعارف عند المتخاطبين به والتقدير ان المتعارف  
 عدهم بحسب عادتهم ذلك ولان وجوب التبعته على طه والحصل وانما  
 حمل المطلق على الابتداء في الدرع **قوله** والاقرى المحاق البلية  
 به **اقول** يريد ان الثمرة اذا تلفت في يد البائع قبل قبض المشتري لحلت  
 من حان البائع ولو تلفها اجنبى تخير المشتري بين نكح البيع فرجع على البائع باله  
 ان كان قد قبضه اياه وبين الرجوع على المثل فاذ تلفها البائع فقد لوى  
 الاحكام انما اذا تلفت بدفع الغبن فحق مال البائع ولا يفصلوا ذلك منها  
 تلفها من جهة الله تعالى او من البائع والاقرى عند المصنف ان اقل البائع  
 لمحق بالتلف المتبقي الاجنبى بمعنى انه يتخير المشتري بين ان يقبض  
 البيع ويرجع بالعين ولا يرجع بالتلف فقيمة ما كان الثمن انفك عن البائع  
 بالعقد **قوله** ان تلف ما رغب من حله او قيمة **قوله** وهل يبري  
 المنع الى غير شجرة الاقرى ذلك انظر في الرباعلي اشكال **قوله** قد  
 ثبت ان الشجر يبيع ثمرة النخل ثمرة غيرها وهي الزاينة ولا الزرع بحسب منه وهي  
 الحافله فليبري المنع الي الشجر حيث لا يجوز بيع ثمرة الشجر ثمرة

قال المصنف الاقرب ذلك لانه يلزم منه الرأى ثم تردد في التعليل واعتسك  
بحون ذلك رأى من حيث انه بيع لاحد المتأخرين بالآخر وفي الغالب ان الثمن في المثل  
حينئذ لا يتكاد ينفى فيلزم الرأى انما ثبت فيها لو طامس مكلفين او موزعينها  
ليكون ذلك لان الثمن على وجه البيع لا يتغير فيها الاعتبار باحدها فلا يتحقق  
شرط الرأى فيه فلو سلمه والوجه عدم اشتراط كون الثمن من المثلين اقول  
الاصح من القولين عند المصنف انه لا يثبت في حرم بيع الثمن على التخلل بالثمن ولا  
يقوم بيع الزرع بالحب ان يكون الثمن من المثلين بل يحرم سوا ذلك ان قد باع ثمنه الفضل  
بشرا او لا منها وكذلك الزرع يحرم بيعه بالحب مطلقا سواء كان منه او لا وهو قول  
الشيخ في المشروط وهذا ما اذا ررشد قال في النهاية انه يجوز بشر او جب من غير  
البيع والدليل على صحة ما ذهب اليه المصنف انه احوط لما فيه من التحرز من الرأى ولا رده  
الحق في المعصية ورفع الي اي عبدا لله عليه السلام قال في رثون الله صلى الله عليه  
وسلم في الحاقه والذراينة قلتم ما هو قال ان يشتري ثمن الفضة بالثمن والزرع بالحنطة  
فولس ان يجوز بيعه على ما لا يدر او ما لا يدان او ما لا يدان او مشتاتهما او مشتري ثمن  
البرد ان او مشتاتهما او مشتري ثمن البستان او مشتري ثمن اشكال اقول مشروط  
حصرا للثمن والمثمن على ثمن الثمن حصرا على ما لا يدان والبستان وذلك  
بما لا يدر في غير صانق على مشتري الثمن فيبقى على كونه ما لم ينفق ثمنه ولو اشترى  
نقطة من الحنطة فاستخرجت بالثمن فزعمت ان لا يقرب بيعها بالثمن  
ثمن الخيار للمشتري بين الفسخ والشركة اقول فرجعت ان يجب في ذلك  
في يد البايع من غير جهة المشتري وهو الشركة فكان له الخيار بين الفسخ بالعيب او  
الرضا به وقال الشيخ في المشروط ان البايع ان يعلم الجاه فيجوز المشتري على  
القول او يفسخ الحاكم البيع والمصنف في الخلاف ان الامتراج انما كان عند  
القبض لزم البيع وتحكم الحاكم بالصلح وان كان قبله ففسخ الحاكم مع الشاح  
نحوه ولا خيار له وهذه البايع على اشكال اقول اعلم ان الشيخ في المشروط

قال اذا سلم الباع المبيع المسمى على القول والاحتمار كما حكينا منه والحقه  
تور في ذلك حيث زوال العيب الذي يسلط على الحياة الفسخ ومن علم وجوب  
قبول الهدية ولو كان له دينان فامر ان يحولها اليه الا ان كان له دينان او بالمثل  
بعد الشاغر على جهة الترخيل صحيح وان قدرنا قبل القبض لان التقدير من واحد على  
استكمال القول اور قال صح في النهاية هذه المسئلة بان قال اذا  
كان على صري في درهم او دينار فيقول له حول الدرهم الى الدينارين او القنابر  
الى الدينار ثم وشاعه على ذلك مكان ذلك جاز او ان لم يوازنه في الحال فلا يثبت لان  
التقدير جميعا عند قوله انما اراد بذلك انما اقتضى ما قبل التقدير  
يصح ذلك ولا يجوز بغيره في كل الصلح لا يجوز في بيان يقين فامر المخلص الا بعد  
القبض فان اقتضى ما قبله بطل البيع وان اراد ان يتبع ما في البيع ولم يوازنه  
بعضا قبل التفرقة في المجلس كان صحيحا جازا والمصنف حمل ان يريد ذلك على وجهه الكلي  
واستشكل في المسئلة لو تفرق ما قبله من حيث اشتراط التقاضي في المجلس كما قاله  
ابن ابي عمير من قيام التل على صحة ما قاله البيع وهو ما رواه الـ صح في الصحيح  
عن اسحق بن عمار قال سألني عبد الله بن عبد الله بن بكير عن الرجل يبيع الدرهم  
فيقال فيقول كنيتم معي اليوم فاقول صد او كذا فيقول ليس لي عندك  
كذا وكذا القدر ما وحقا فاقول نعم فيقول حولها الى دينارين بهذا السعر واشهر  
لي عندك مما تريد في هذا فقال اذا كنت قد استقصيت له التسع يومين فاجاب  
فذلك فقلت اني لم اوازنه ولم اناقضه وانما كان كلام مني ومنه فقال ليس  
الدرهم عندك والدينارين عندك فقلت بلي قال لا بأس واقول ان الله  
الرواية لا يدل على انعقاد البيع ولزومه والنزاع يقع في اباحته سواء قلنا  
ان دري في كونه صحيحا صحيحا وهذه الرواية انما دللت على انه يجوز ذلك اي  
ليس محرم من حيث الذي عند الدرهم رضي بان يبدله فذلك في بيته عنه  
حيث اراطلهم منع ذلك اليه وشك ان ذلك شائع ويدل على ذلك قوله لم  
لا بأس وتعليقه لابي الباس بان التقدير من عندك فان كونه راضيا يبدل ذلك  
عند

لا يحد طلب صاحبه ولا الحرج فيه والمصنف في الخلاف قال عمل كلام السمع على  
القولين حينئذ لا اشكال فيه سواء اتفاديا او لا مع انه هنا فرض المشكك  
على تقدير التوصل ثم قال على اشكال فلو لو عينه الثمن والمشتري الى اخيه  
اقول — بانه المشكك على ان الذهب والفضة يتبعان بالنسيئة في  
العقد فاذ المتعارف اثنان بالنسيئة والمشتري اما ان يكون ماعين او موصوفين  
واما ان يكون احدهما ماعينا والاخر موصوفا فالاقسام اذن ثلاثة <sup>الاول</sup> ان يكونا ماعينين فلو ظهر في احدهما عيب فلما ان يكون العيب في الجميع او في  
الجميع على التقديرين اما ان يكون العيب من الجنس او من غيرهم وعلى التقديرين فاما  
ان يظهر العيب في المجلد او بعه وعلى المعادير فلما ان يكونا متماثلين او مختلفين  
فالاقسام ستة عشر كما يلي <sup>الاربعة</sup> يحتل منه على اربعة اقسام اذا كان العيب  
من غير الجنس في الجميع سواء كانا متماثلين او مختلفين في الجنس او بعد مكانا او ابتاع وبعها  
فخرج باجمعه ثمانية اوقضه فخرجت رصاصة صار الحكم فيها اجماع بطلان البيع  
لحكم ملوق على البيع وكذا في غير الصرف يبطل ايضا كما لو اشترى ثوبا على انه كان  
فخرج بطلان <sup>الثانية</sup> كان العيب من غير الجنس في البعض سواء كانا متماثلين او  
مختلفين في الجنس اربعة اقسام اخرى والحكم فيها اجماع بطلان البيع  
فيديو في بقاها من العروض الاخر حينئذ يكون من صارا اليه العيب بخلاف بين  
الفتح والامتناع بنسبه من الاخر لتبعض العقد عليه وفي المتماثلين له المطالبة بالبدل  
سواء كان في المجلد او لا لان العقد لا يتناول ما علما ما عين الثالثة كانا متما  
ثلين وخرج المصيب في المجلد بعد من الجنس كخونة الجوهر واضطراب الشك او غادر  
الفضة وذلك فتران والحكم فيه بثوق الثمار له اقلية عند من فتح البيع والامتناع  
لا له ميب وليس له الا بدل ايضا لتعين المبيع <sup>والاربع</sup> الارش المطالب بجمع الثمن  
الاربعة العيب في البعض من احد المتماثلين في الجنس او بعده وفيه ثمانية اقسام  
الحكم ايضا للجار بين الفتح والامتناع بخلاف ليس له الا بدل الا قلناه الخامسة  
كانا مختلفين وكان بيع الذهب بالفضة ثم خرج العيب في لهما باجمعه او بعضه  
من الجنس في المظهر وذلك ايضا فساند الحكم ان من صار اليه المصيب يتخير بين

(المتخاد الاشكال بالارث لغوون جز من المبيع وليس له الابدال لما قلناه  
 في الجمل في ذلك ايضا فتشأن والحكم ان حصار اليد المعيبة بتخفيض المبيع او الالة  
 من ان الارث لغوون جز من المبيع وليس له الابدال لما قلناه ان كان  
 مختلفين وخرج المعيب في احدهما اجمع او في بعضه من الجنس بغير الفرق  
 وذلك فتشأن ايضا ولم يفتق لوجوه العيب فله الارث ام لا قال المصنف  
 ان اخذ الارث من جنس الطير بطل فيه وان كان مما القاصح واقول  
 يفهم من هذا انه ان باع مثقالا معينا من ذهب مثقالا بغيره مثقالا بغيره  
 الفضة ثم ظهر في المثل قبل العشرة من الدراهم حشونه بعد ثمنه فما وطال الارث  
 فقال هذا الحشرة الذهب لو كانت صحيحة خالية من هذا العيب لكانت اولى  
 على عشرة اجرام من اثنى الذهب لكانت معيبة تنال على خمسة عشر جرم  
 جرم اثنى الذهب فالنفاق الثالث فاذا اجمع من صا واليه الفضة المعيبة  
 ثلثه الثمن واخذ ذلك من جنس الذهب حتى اجمع ثلثه المتقال فيطل فيكون  
 دفع من جنس المعيب او من غيره صح واقول كذا لان ان يمنع الفرق  
 اخذ الارث من جنس التسليم المعيب فكله قد حصل نصيبه بعد الفرق  
 فان اقتضى ذلك البطلان بطل في الموضعين فالامع فيهما بل الاجود ان يقال  
 ان اخذ الارث من غير الجنس صح لانه يكون بيعا وصرفا والمبيع غير  
 الصرف هو الذي اخذ بعد التفريق فلا يضر ان اخذ الارث من الجنس  
 الذي وقع عليه العقد اكان من الذهب او الفضة لم يصح ان يكون  
 صرفا وقد قبض بعد التفريق وقد صرح المصنف بهذا الذي اخبرنا به في  
 الخبر فقال فيه ولو فار قام نحو ان ياخذ من الاثارة من غير ما قام  
 ان يكون الثمن من غير عيني فاذا اظهر فيه عيب فالقلم  
 الستة عشر واره مما لخص الطائفة ان كل ما كان المعيب من غير  
 الجنس كان المبيع كذلك في الجنس المطالبة بالبدل وفي غير الجنس بطلان  
 كان في الجنس كان له المطالبة ببدل البعض المعيب قبل التفريق وبعد

فيه ويتخير من ذلك في الباقي لبعض الصفقة عليه وعلمنا ان العيب  
من المشتري كان كافيا جرحا كان له المطالبة ببدل المعيب اما المبيع او البعض قال  
المصنف وله المطالبة بالارض مع اختلاف الجنس اقول هذا مع رضى المبيع  
فانه لا يجوز عليه اذا تقدمت قيمته بقية المشتري بل الموصوف يتحقق للمبيع  
ان يدفع اليه البدل ليس بمراد المصنف انهما لو اتفقا على الارض جاز اختلاف  
الظانين فانها لو اتفقا على الارض لم يحول لزوم الربا ومع التفرق هل له  
المطالبة بالارض كلام المصنف يعطى ذلك فيه اشكال يشترط ان  
ان كان في احد الجنسين وقد قبض بعد التفرق ما لم يرض الارض من غير  
وهل له البدل مع التفرق تردد المصنف في ذلك حيث انهما اتفقا في الجنس  
ولم يحصل التفرق قبل القبض المقتضى بطلان المبيع ومن ان المقبوض اخيرا  
يكون هو المبيع وقد حصل قبضة بعد التفرق فيبطل البيع  
ان يبطل واحداهما معينا والاخر مطلقا فان كان المعيب هو المعين كان له  
الاصطحاب ما ذكرناه اذا كانا معينين وان كان هو الموصوف فصح ما  
ذكرناه في الموصوفين فتقول المصنف في اشتراط اخذ البدل في  
محل الرد اشكال يريد به انه لو قلنا بعد التفرق له المطالبة بالبدل ولا يبطل  
البيع فلما رجع بعد التفرق طالب ببدله هل شرط اخذ البدل في محل الرد  
ام لا فيه اشكال يشترط ان المقبوض ثانيا ليس هو المبيع فلا يشترط فيه التقا  
بعضه ومن ان عوض المبيع في مقابلته المردود فيكون كالعوض فيشترط  
فيما التقاين هو لو كان لاحد على الآخر ذهب ولا فرق على  
الاول قصة فصار قائما في دمه ما صح وان لم يتقايضا على اشكال يشترط  
اشتماله على بيع دين يدين اقول ومن ان حقوق العوض  
في ذمة المتبايعين كحوي مجري المقبوض بل هو مبلغ من القبض  
هو المتبايع ودهم بدهم ويشترط صياغة خاتمة اقول  
رواية الحسن بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصلاح الكوفي قال  
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفتك للصايغ صنع لي هذا الخاتم



الحاق وانذكر درها طائفة جابدهم غلة ملا باش قول السعد لو باعوا  
 بتمين الناقص في مقابلة الحول او قلة الاخل والزايد في مقابلة الاخل او كثرة  
 بطل على اي قول **قوله** فالتقيد بجماعة من الاصحاب قال الشيخ  
 في النهاية فان ذكر المتناع باجلين فمقتضى مختلفين مثل ان يقول من هذا  
 المتناع كذا غسلا وكذا كذا ثم اعطى المبيع كان له اقل التمين وبعده  
 الاجلين وقال المصنف لا يجوز البيع باجلين على التخي كقولهم هذا  
 المتناع بدهم نقدا او بدهم من ابي شهر او سنة او بدهم الى شهر واثني  
 الى شهرين فان ابتاع انسان على هذا الشرط كان عليه اقل التمين في آخر  
 الاجلين **وقال** المصنف في مثيل التامرية المكروه ان يبيع الشيء  
 معلما ان كان التمن نقدا او باكثر منه فسيئة **وقال** ابو الجهم وقيل  
 عن النبي عليه السلام ان قال لا تملص صفقتان في واحدة وذلك ان يقول  
 كان بالنقد فكذا وان كان بالنسيئة فبكذا وكذا ولو عقد البائع للتخي  
 كذا ففعل الحيا والبيع اجز للشركي ان يقوم على ذلك فان فعل وعقد  
 واشتمل على علم يمكن للبائع الا اقل التمين له حارته البيع به وكل من اشترى الجمل  
 فيجز التخي الا اقل التمين الذي ذكره البائع وملا البيع في التمن بطل  
 وهو قلب ابن حزم وامر ليدقق في كتابه المصنف **قوله** فالاخر  
 ان المشتري له ان يقلل بغير المشافاة **قوله** يبيدان باع شيئا  
 الى رجل فله فاشتره فان كان بغير الجش جاز من غير تقيد برون كان  
 من الجش يجوز قال الشيخ يجب المشافاة ولا يجوز بيعه بزيادة او نقصا  
 وقال ابن ابي ريشان يجوز تنفاقا كما يجوز بيعه بالتخي وهذا الاقرب  
 عند المصنف لانه قد صار ملكا للبائع طلبة ان يبيعه بما يشاء رضى القدر  
**قوله** ولو شرط ان لا يبيع ان لم يات به فيها ففي صحة البيع نظر  
**قوله** يرد بالبيع شيئا وشرط الخصم ان يبيعه  
 معينة فان لم يات قال المصنف في هذا البيع ففي صحة نظره  
 شرط ينافي العقد هو ارتفاع العقد بعد وقوعه وكل شرط

[illegible]

الصوف كذا كونه صوف ذكر او انش فيه نظر بكتاب الشك في كونه مما يتفاوت  
 به الاخر اخر غالباً وبقاوت به لا تلتزم اولاً فلو سلموه هل يعتبر الاختلاف  
 ام يكفي معرفة عدلين الاقرب اليه **اقول** لا بد من كون العدلين  
 التي تضبط بها العي المظلم فيها معلومة عند النفاذ من غير ما ولا يحسن  
 معرفتها خاصة لجزء الاختلاف فيها فيقدر الى من يرجع اليه فعل هذا امر  
 كونهما متقبضة بين الناس بحيث يرجع اليهم عند اطلاق او تعليق معرفة  
 عدلين فيه لاعتدال اقربها عند المصنف معقولة العدلين لمحصور العرض  
 فلا يحتاج الى غيرهما على باصالة صحة البيع وعدم الاشتراط **قوله**  
 وفي جواز تقدير المكيل بالوزن والعلم نظر **اقول** يتبين  
 من ان العرض علم بقدران وانما العرض وقد حصل باحد التقديرين  
 اختصاصاً من غير ما يتقدم به فلو قدر بغيره كان كالمجهول **قوله**  
 ولو لعله بالعرض فقبضه البائع من الحال عليه في المجلس بالحقن الصفة  
**اقول** وبعد الفقرة من انهما لم يفتقر فاقبل القبض فكان العقد  
 صحيحاً وعلي كتاب المصنف حاشية بخطه ما هذا صواباً قال بعض النافذة  
 لا يبيع لان الحق الجرح المقتول الى ذمة الحال عليها فيكون اداة عن نفسه لا  
 عن المثل **قوله** ولو جعل ما يشتريه في ذمة البائع بطل لانه بيع من  
 يدين على اشكال **اقول** ذهب السهم الى ذمة الله الي بطلان البيع قال  
 لانه بيع من يدين والمصنف استشكل هذا التعليل فان بيع الدين بالدين  
 المتفق على منع هو ان يكون لواحد من في ذمة غيره فبيعه على اخر  
 يدين للمشتري في ذمة اخر اما ما عداه فكمونه داخل تحت المسمى منه  
 غير معلوم والاصل جواز **قوله** ولو لم يعينه ثم حاشية بعد العقد  
 مزدينه عليه ما الوجه المحوز **اقول** لان البائع عاود عرض به  
 ما في ذمة فكان كالقبض **قوله** ولو جعل الى تعيين **قوله**  
 اخذ المظالم والاعمال على الاول **اقول** اما احتمال البطلان  
 فلا فاعلم ان الثاني عشر والثالث عشر فلا يكون تعييناً في بطلان

وعند

التمس

محمّد

عنه المحمّد



صبر والا قرب الصلة اقول - وهذا ان الشرط في ان  
 يكون للعلم فيه ما لا يتعدد وجوده وصوره بحق اذا انما المتعدد  
 ليست بشرط قول - ولو يتحقق العجز قبل المحل احتل بغير الخيار وتأخره  
 اقول - يريد انه اذا التزم في شيء ما حصل تعدد وانقطع العلم فيه  
 نفس فلو فرض هنا على انقطاعه قبل حلوله كما اذا حصل اقتران او  
 غيرها انكنت ذلك النوع من العلم فيه في تلك الحالة وقبل بلوغه الاحتل  
 ان يتخير محظا لان تلكه الآن يعطى تعدد في وقت المحل الذي  
 هو علمه في الخارج فكان له الخيار واختل باختيار الخيار من حيث علمه  
 استحقاق مطالعته الآن ولان ثبوت الخيار على خلاف الأصل  
 خرج منه ما اذا حل وتعددت في الباقي على افتداه العلم قوله  
 لا يشترط ذكر موضع التعليم على اشكال اقول - لا يشترط  
 اشتراط ذكر موضع التعليم قولنا احدهما الاختيار طاقاله في  
 الحلال في مطلقا وهو مذهب ابن الجسدية المشهور اذا كان في  
 علمه مؤخره وجب فيه التمسك به بشرطه وان ادبرش صرح بانه ليس  
 بشرط واشتتكل المصنف في ذلك من حيث ان الا على من يتعلق بالا  
 بالامكان فوجب تعيينها كتعيين الارضه ومن حيث ان الاملا في تعيين  
 انصرافه الى بلد الماطلة فلا يشترط تعيينه عملا باصالة عدم وجوب  
 الاشتراط قوله ولو كانا في بركة او بلد عربي ومقصود قوله ان  
 العلم بالعلم فالاقرب عندي وجوب تعيين المكان اقول - وهو  
 القرب من حيث انها مقصد التعليم في غير موضع العقدة قطعا وليس  
 بعضا لا يمكنه ان يكون بعض فوجب تعيينه من نفسه ولو اتفق على ان  
 تعيينه يردى ان يلفان كان ربويا لم يخرج على اشكال اقول -  
 لو دفع العلم اليه عند الحل اروي مما شوط بر يان في مقدارة فان  
 كان من الربويات احتل المنع لانه يلزم منه الربو وعلمه لان الربو هو مع  
 احد المتناقضين بالآخر مع زيان وهذا ليس بمتأداف مع الزيادة عوضا

ما

مسوط ان يرد  
 جملة قوله او كان  
 في بركة او بلد عربي  
 مقصودها معارضة

من

من الرد اقترع عليهم **مسألة** ولو اختلفا في اشتراط الاجل فالأقرب ان  
 نقول قول مدعيه ان حق العقد افظا لفظا على اشكال **اقول** **مسألة** وجوب  
 الاشكال في حيث تخارضا صلا عدم الاشتراط واصالة مهمة العقدة انما  
 يكون عقد السلم صحيحا اذا كان موجلا **مسألة** وعلى قولنا بدمية الحال  
 بل هو السلم الاشكال اقول **اقول** على تقدير القول بان السلم لا ينفذ  
 الا موجلا **مسألة** صنف الاشكال الترجيح جانبا يدعي الاطلاق جانبا بعضه  
 ان الاصل صحة العقد وانما يكون صحيحا لو كان موجلا على ما تقدم فاذا  
 عارضنا صالة علم ذكر الاجل ترجع الاول بان الاصل في الاطلاق الحقيقة  
 والسلم لفظه وضع حقيقة شرعية للبيع الموجل والاخر وان جاز لكنه  
 يجاز وانما يحل عليه القرينة لتعيين المبيع مثله وشبهه اما اذا قلنا بان  
 نفي البيع حال لفظ السلم لم تقدم اصالة صحة البيع في صحة على هذا  
 التقدير **مسألة** صحيح ايضا فيكون الاصل عدم دك لاجل معلقا بامضائه  
 الحقيقة غير موجلا **مسألة** يكون الاشكال في **مسألة** ولو علم نصري  
 التي تصرف في حقه فاشتمل احداهما قبل القبض بطلان المشتري بخلافه  
 فحتمل الشكوطا القيمة عند منجاليه **اقول** **مسألة** اما احتمال احد دراهمة بطلان  
 الاشتمال تعدد قبض السلم فيه لعدم تلك السلم العقد فيجوز ان يجرى تقديره عند  
 الحل فلهما صاحب الداهم اخذها ولا يقال انها له العبر واما احتمال الشكوط  
 بطلان الواجب في العقد انما هو المخرج فمذا ان تعدد السلم عند خصومها اذا كان السلم  
 هو المشتري فان الشكوطا به احد واما احتمال احد القيمة عند مستحله  
 فلا فيقتضي الجمع بين الحقيقة وهو حكم حفظ مال المشتري وعدم المطالبة  
 بالخروج من السلم او المثل الممنوع منه **مسألة** لو وجدنا الترخيا فان كان  
 من غير المشتري بطلان فترقا قبل التعويض وكان صحيحا وان كان من المشتري جمع  
 بالبرية له البديل مع عدم التعيين وان تفرقا على اشكال **اقول**  
 مشاهة ما تقدم في باب الصرف **مسألة** فيجوز لبايع التاع شر او في  
 بطلان ونقصه حالا وموجلا بعد القبض ويصح قبله ان كان مكينا

او يوزننا على راي اقول لا خلاف في جواز ان يشتري البائع  
 ما يباعه على غيره بزيادة او نقصان حاله كونه مباحا او محرما وان لم يكن البيع  
 قد دخل فيها او يكون الاستيعاب بعد الاقباض لم يشترط ذلك في العقد  
 وانما الخلاف في جواز ذلك قبل القبض وهو مبيح على جواز بيع ما لم يقبض  
 فيقول ما ذكره المصنف هو اختيار المفيد رحمه الله فانه قال لا يكره  
 بيع ما استوجبه المبتاع قبل قبضه ويمكن قبض المبتاع الثاني انما  
 عار قبض الاول ويكره ذلك فيما يكال او يوزن ولينضم هذا البيع  
 وكذا اختياره في النهاية كراهية بيع المكيل او الموزون قبل القبة  
 وقال في المشروط يحرم بيع الطعام قبل قبضه ويجوز بيع بعضه غيره  
 قبل القبض وقال ابن ابي عمير يحرم بيع ما يكال او يوزن قبل قبضه  
 فيما عدا ذلك فلو ظهر كذلك البائع في احيان كثير المتبري  
 في الامضاء المسمى او الفسخ الى قوله وله يقطع الخيار بطلب العينة  
 فقل اقول لا يخلو سقوطه لانا انما اثبتناه للخيار لمساكين  
 رد الفسخ واخذنا بالقبض وطلبها قد تعدد الرد فتعين احدها بالقبض  
 وتختل بغيره لانه انما روي بشرايه على تقدير صدق البائع فيما اخبر  
 اما على تقدير كذبه لا يمكن قد حصل الرضا بذلك العقد فلا يكون لازما  
 وحينئذ يشترط التفرقة بين مثل البيع او قيمته فلو كان يبيع  
 احدا مختلفين بالآخر شيئا وان تشاؤا قد را اذا دخلها احد النقيضين  
 على راي اقول لا يخلو من المصفاة يجوز بيع واحد المختلفين بالآخر شيئا  
 شواكنا متفاوتين او متساوين على كراهية اذا كانا ما يكال او يوزن  
 وهو اختيار الشيخ في المشروط وابن ابي عمير وبالمعروف قال الشيخ في النهاية  
 وان حزم وقال المفيد لا يجوز البيع متفاضلا شيئا وهو اختيار شارح  
 وابن البراج وقد ذهب ابن ابي عمير وابن الجيّد في البيع والحنطة والبر  
 جنس واحد على راي اقول لا خلاف في انهما جنسان في الزكاة  
 فلا يكره ان يباع احدهما بالآخر ولا يحوي احدهما عن الآخر الا بالقيمة وانا

وأما فيليب النفاة لم نجد للصفاء فيها جنة - أحدا يصح التفاضل فيها البيع  
 وهو قول الشيخين في البيع وهو قولنا راجح وابن جرير وقال ابن أبي  
 عقيل وابن أبي عمير أنها جتان وهو اختيار ابن أبي عمير وابن أبي عمير  
 على إشكال أقول - مشهور من حيث يقول لأنهم لم يفسروا فيه فكان جنة  
 واحد وهو حيث انفراد أصلها باسم فتكون لجانها شيئا مختلفا  
 والمحرر له في التقدير على عادة الشرع فثبت أنه مكيل أو موزون في زمانه  
 علمه الحكم بدخوله فيه فإن لم تعلم العادة الشرعية فمقدار البلد وإن اختلفت  
 البلدان فلكل بلد حكم نفسه على ما أقول - هذا مذهب الشيخ في  
 المشروط ونفعه ابن البراء وقال في النهاية يغلب جانب النجوم وقال المقيد  
 الحكم لأغلب الاحوال فإن تكون الاحوال غلبة حكم المكيل أو الموزون  
 قوله لو كان في حكم الجنس الواحد واختلفا في التقدير فالجائز المقتضى  
 بالصالح الدقيق المقدب الموزن أحق فحكم البيع بالكيل والوزن للاختلاف  
 قدر أو شئيهما بالوزن أقول - لأن الوزن أصل الكيل وهو  
 اشغل أحد العوضين في جنسين يوجب من بينهما أحدهما مع الزيادة لم يمتنع  
 ودرهمين أو درهمين أو درهمين ودرهمين فإن تلف الدرهم المعين أو شقق  
 أحدهما بطلان في الجميع وفي المخالفات النقض على أقول - على تقدير  
 أن يبيع درهمين أو درهمين ودرهمين ودرهمين أو درهمين المعين قبل  
 فبعضا أحدهما ثلثه أو جزءا بطلان العقد في الجميع لأن تلف الدرهم  
 المعين قبل القبض يقتضي بطلان عقد البيع في مقابلة ما كان المراد من  
 الثمن ما في درهمين أو درهمين ودرهمين ودرهمين ودرهمين بطلان في البيع في  
 نصف الثمن وهو من الدرهم ودرهم من الدرهمين في مقابلة الدرهم الباقي  
 من الثمن وهو درهم وذلك ما عجز جازم بطلان في المخالفات  
 قالوا بطلان الدرهم في مقابلة الدينين والدين في مقابلة الدرهمين فإذا بطل  
 في مخالفته أعني الدينين في البيع في مقابلة درهمين ولا يلزم الدرهم



فاذا كان الحار على ما ذكرنا من التالف نصف البيع فمع البيع في المد الباقي  
 وهو نصف البيع بنصف الثمن هو درهم وبنصف ذلك ربع درهم وبنصف ذلك  
 ربع درهم وقع الدرهم في مقابلته وبيع ابتداء ما اذا كان العقد وقع في ابتداء  
 صحاحنا ثم غدا التالف يكون المد مع الدرهم في مقابلته المدان هذا حكم العقد  
 التقسيط بمثل الحكم بجهة العقد ولتسلم أنه غير جائز ولا يجوز  
 اللحم بالحيوان أن تملكه حيثما على أشكاله <sup>يشترط أن لا يملك من</sup>  
 الدماء والحوط ومنعهم قوله تعالى أحل الله البيع <sup>الأن يكون كجارة</sup>  
 عن تراخي منكم لحكم المقتضى للبيع والمقتضى لرد الربا وهو من لازم الربا  
 أما شبهة المتخالفين بشرط التكليف واللزوم فيه وما غير تحقيقه أقول  
 الأول أشهر عند الأصحاب فإن المفيد وعلاء وابن البراج قالوا لا يجوز بيع الغنم  
 بالحم لا وزنا ولا جوازا وهذا السح في النهاية ولم يفصلوا كون اللحم من الجنس  
 أو من غيره وقالوا المستوط والحلق في الجنس إذا كان من جنسه وهو اختيار ابن  
 الترمذ الحنفية والشافعية الجوزية طلقا نذهب ابن ادریس <sup>وبلغت</sup>  
 بيننا والذين على رأي أقول هذا أقول الشيخ وابن البراج وابن ادریس  
خلافا للشيخ المذكور في المفيد وابن بابويه فانه قالوا لا يثبت الربا بينهما  
ويجوز علي كذا في أخذ الزبارة إلى تلك أن عرفه والحد رتبة أن فقد ويتصدق به  
عنه أن جعله شوا يشترط عليه بالتعزيم أو جهله على رأي أقول هذا  
قول ابن ادریس خلافا للشيخ في النهاية وابن بابويه في المفتون <sup>ولو قل</sup>  
له اختار فقلت خيارها باق على رأي أقول هذا أقول الشيخ في الخلاف والمستوفى  
ونقل المصنف قولا آخر في سقوط خيار الأمر قرنه وخيار العاقد كذا في بيان  
بالشبه اليها ما لم يشترط سقوطها أو يلزم به من بعد العقد أو تفارقا للجنس  
على قول يحتل في سقوط الخيار وثبوتها دائما لم يقطع بتصرفه استأطأ أقول  
هذا القول لعنزل بيارق المحقق نقل الشيخ في المستوفى وابن البراج ومنه  
إلى أحد من أصحابنا وقول المصنف يحتل في سقوط الخيار وجه القول  
أن ثبوت الخيار على خلق الأصل وانما يثبت بفعله عليه السلام البيهقي بالخيار



ولزم والعقد يلزم ويشترط قبل التفرق وإيضاً فإنما خيار الخيار  
مستوفى من غير شرط وخيار الشرط لا يراه عليه وهذا لتعليل قاع في خيار الخيار  
ولم يثبت الشرط خاصة على رأي أقول **قوله** فقد قلنا  
والمحل ما يورثه وأما الجسد ومثلها وابن البرج وأبو البرج خلافاً للبرج الذي  
حيث قال في خيار الخيار والمشتري **قوله** وفي ثبوتها في الصرف  
اشكال أقول **قوله** يشترط عموم قول الصادق عليه السلام في رواية  
ابن شاذان الصحة المتكلمون عند شرط ظلم الحاكم شرط مخالف كتاب  
الله فإنه لا يجوز من الله البيع وجه الله ادعى الإجماع على عدم دخول خيار  
الشرط في الصرف وهو مذهب ابن أبي عمير **قوله** ولو دفع العاقل الثمن  
فلا خيار على اشكال أقول **قوله** يستأنف من المقتضى لتأخر المصروف  
على الفسخ بدفع الثمن وان كان الخيار قد تمت له قبل الدفع وهو حق  
له فلا يفتقر إلا بالاشقاط **قوله** فان تلف من الثلاثة من البائع على رأي  
أقول **قوله** يريد أن يضاع شيئاً ولم يقمض الثمن ولا تم المبيع والشرط  
الثاني فلو البيع يلزم ثلاثة أيام فان جاز المشتري فيها بالتمسك بالبيع وان  
انقضت ولم يأت به فله الخيار فاذا تلف المبيع فان كان بعد الله ثم  
البائع لمعاً وان كان في الله ثم فمضاعاً على ما كان وهو قول الشيخ  
وابن البرج وابن أبي عمير قال المفيد التلف في الثلاثة من المشتري والحق  
سواء كان من جهة قوله ولو اشتري طيفد ليوم فله الخيار فيه على  
المفيد فان تلف فيه احتمل الخلاف في أقول **قوله** سيبدأ بالتلف في ذلك اليوم  
احتمل في ذلك ما ذكره من الخلاف في الثلاثة بمعنى أنا ان قلنا بقول المفيد  
ان التلف في الثلاثة من المشتري فله الخيار فان تلف في اليوم من المشتري  
أو العلة واحدة وهو لزوم البيع في تلك المدة أعني اليوم أو الثلاثة وان  
قلنا بقول الشيخ وهو المصحح فالتلف من البائع لا يتم بقبض **قوله** ولو شرط  
نقد البعوض وأجل الباقي بقي ثبوت الخيار بتأخير النقد اشكال أقول **قوله**  
يكره أن يندب إليه حال فله الخيار في المقتضى بثبوت الخيار في المدة أيام

وهو انفق لم يقبض ولا شراها خيرا ولم يحط بل قبض المشتري للسلعة ثبت  
 الخيل ومن انفق من ثمنها لم يحط له المهر الوارد بانها اذا لم يقبض الثمن ومن  
 بشرط التأخير وهو الاخرى من المصنف او لا يلزم من ثبوت حكم المهر في  
 ثبوته له هذه المسألة والمهر موقوف الى قوله الا الزوجه غير مكنت  
 في الارض على اشتغال امره ذلك ان اشتراها خيرا ونزعت من الثمن  
 بشانها الا حق لها في الارض هي بالتبعية اليها ليست من الورثة فلا تزت  
 المهر المعلق ومنه ان تزت في كل واحد من الارض ومنه المهر المعلق بالارض  
 ومنه ان تزت من جهة الموقوف وليس لها حق في ثمنه والافق عند المصنف انه  
 ان كان الميت قد اشترى ارضا وجعل ثمنه المهر وكان لها ذلك الحق السابق  
 حينئذ يسترجع الثمن لثمنه عند فاعكسها اذا اشترت ما باعه  
 من الارض فتعبر ما وصل من الثمن واسترجع الارض وليس لها حق في باقي  
 ثمنها من امواله وهل للورثة التفرق فيه نظرا لقولنا اذا  
 اشترى المهر من الورثة هل لهم ان يفرقوا في طلب بعضهم البعض والامه  
 فيه نظرا لثمنه ان كان احد منها خيرا او هو يقضي ذلك ومنهم ما اوردوا  
 خيارا واحدا من ورثته ولم يجل له التبعيض فكذلك لورثته والافق عند  
 المصنف المانع وان جوز ناة لوباع الواحد على اثنين وقتلنا يجوز ان يفرقوا  
 في الخيار اذا افرق بينهما ظاهر وهو ان الورثة ورثوا من واحد لم يكن له التفرق  
 بخلاف المشتري فان البائع يبيعه عليها قد يفرق التفرق لكونه يبيع حكم عقد  
 بولس والبيع يملك بالعقد على راي افولس ظاهر كلام الشيخ  
 يقتضي ان يملك بانقضاء الخيار قوله والا قرب صحة العقود اقرب  
 بعد لوباع من المهر الخيار الى ان ترجع امة في البائع اذا كان قد اشترط  
 الخيار لنفسه لو وهب او اعتق لوفض المشتري ذلك في القدر الذي شرط  
 لنفسه في الخيار وكان ذلك في المهر وهو نفع هذا العقد لا تقبض عند المصنف  
 فكل من يوجب هذه العقود قد دل على اختياره للنفع قبل ان يكون معلقا  
 للمهر في نفسه والعرف على البيع والاذنيه كالباع على اشتغالهم

اقول **سأخبره قريته** انه على اذنه المتخ فحوي بحوي البيع في كونه  
 فليخ او من عدم اقتضائه لنقل الملك فلا يفتق جودش والبيع **سأخبره**  
 باع او وقف او هب في ملكه خيار البيع او خيارها لم ينفذ الا باذن البائع  
 وكذا العتق على اشكال **اقول** يريد بالاذن هذا الاصل  
 فانه لا اشكال في صحة عتق المشتري كما اذا تقدم اذن البائع ذي الجوارح في العتق  
 وانما الاشكال فيما اذا عتق المشتري اولا وايجاز البائع فيعتل صحة العتق  
 لوجود المقتضى وانما المانع اما الاول فلا للمقتضى لصحة العتق صريحا  
 المالك غير المحجور عليه وهو محقق هنا **قال** لان المانع انما هو تعلق  
 حق الغير به وذلك قد زال برضاه ولحمل بطلان العتق لان العتق حقيقة  
 الانجذ **اقول** يقف على الاجازة **فم** نعم لا لاشتراط المانع والظاهر  
 فان جلت والاذن ب الاستعمال الي القيمة مع فتح البائع **اقول** يريد  
 كان الجوارح للبائع او لغيره كان المشتري المتصرف بالاستقلال والاشتراط  
 والوطي لانها تصرف فان تبايع للملك المشتري قد ملكه بفتح العقد على ايدى  
 مع انهما كانا من خيار ولا تنافي فكان له ذلك لكونه جلت الجوارح بوطي  
 المشتري قال لا قرب عند المصنف شفو وخيار البائع في العتق وكان له عند  
 القيمة جعليين الحقين فان ام الولد الجوزي بيعه وحق البائع من الجوارح  
 استقلاله الا باذن البائع له بالجورحين اذا فتح رجع اليه الجورحين  
 كالقالف **سأخبره** وله مكان الخيار كبايع العبد لم ينفذ عتق الجارية  
 ولا العبد الا باذن الاجازة على اشكال **اقول** يريد لو اشترى في ملك  
 عبدا اجارية وجعل الخيار للبائع العبد في الفسخ والامضاء ثم اعتقها جاز  
 بطل العتق انما الجارية فلا ينفذ ملكه واما العبد فلتعلق خيار  
 البائع به اما لاجل البائع فان في قوة عتق العبد انفسا لا يشترط انفس  
 لا يبيع الانجذ **اقول** يبيع هذه على الاجازة ومفادها صاقل للملك وان كان  
 تعلق حق البائع به خياره وقد مضى بالقلعة وقد تقدم مثل ذلك  
 ولو اشترى الخيار صح عتق الماوية بقتلها **فم** لا ينفذ خاصة

للمصنف

انه

لان

لحق اعتناق البائع مع تضييعه للفتح يكون نافذا على راي اقول لو كان  
 الخيار مشترك بين الباع والمشتري واعتق المشتري العبد والمجاري في  
 ملكه كان قد حقق الخيار فيكون له فتح البيع ونسحق المجارية يكون قد فتح  
 البيع فيها فينفذ على وجهه اليه المصنف فخل في البيع حيث ذهب اليه  
 او تصرف في ملك الخيار لكي ينفذ ذلك صحيحا حتى يقدم الفتح ثم يتصرف هم  
 قوله ولو قبلت المجارية المشتركة فالأقرب أنه ليس بتصرف وان كان  
 بشبهة اذا لم يصرها به اقول لان الفعل يصدر من المصنف بالبيع والتصرف  
 المصنف لهما وانما هو ما يصدر عن المشتري **بمعنى** ليس للمشتري الوحد  
 في ملك الخيار المشترك او المصنف على اشكال اقول وجه الاشكال  
 في ملكه خيار له ذلك من الاشكال حيث يمنع استيلاء دهاها من فتح  
 البائع العقد واعلم ان المصنف قد صرح من قبل بالجواز فقال لو باع المشتري  
 او وهب او وقف في ملكه خيار البائع او خياره لم ينفذ الا باذن البائع وكذا  
 الحق على اشكال نعم له الاستخفاف والمنافع والوطء فصرح جواز الاصل  
 من غير تردد وهذا قد منع من الوطء على اشكال **وبيع** عيني بغيره  
 بغير انتم الي قوله وهو يجب قبض الثمن في الخيار او قبضه فيه نظر  
 اقول في النظر من ان اشتراط القبض في الخيار **بمعنى** ان لا يكون البيع  
 ليس كما لان حاله لم يحصل قبض الثمن ولا المسع كان بيع دين  
 بدين وهو من غير **بمعنى** لو فتح المشتري خياره فباعه بغيره في ملكه بغيره  
 ولو فتح البائع فباعه في المشتري **بمعنى** على اشكال اقول **بشبهة**  
 من حيث كانا كانت بغيره بغيره والاصل ان الضمان ومنه انما  
 كانت بصورته بحسب البيع وقد رتب الباع ورضي بكونها  
 في ملك المشتري ولا صلاكة براءة الذمة من الضمان **بمعنى** ولا المعنى  
 على اشكال اقول **بمعنى** ان المعنى ليس عيب على اشكال **بمعنى**  
 وجود القبض في البيع لانه لا يبطئن في كغيره فيكون عيبا ومنه

المختار

اما كقولهم

مثاواته لغية في ان يبطش احدي يديه اكثر من الاخرى  
 بشرطها حلا فان كانت له كثر من كانت له احتل ذلك لا يمكن الا  
 حل ما يخرج عنه حينئذ و قد من الزيادة ان قلنا يجوز الحل كالشمع اقول  
 ذهب الشيخ رحمه الله ان بيع الحامل يقتضي دخول الحمل في البيع فلهذا يتبين  
 احتمال ان يكون الحل في الدابة ليس عسلا لا من زياره فلهذا لا يمكن له الاحتياط  
 في الحلق **وليس للشرع صفة الاحتياط في مطلق امرها الا**  
**رشد الاخر الرد بل يتفقان على اشكال اقول** من حيث انه باعها  
 صفة فلهذا يعضاها عليها التفرقة ومن حيث ان بيعه على ان يكون  
 من لم يقدر به وقد تقدم ذلك قوله اما لو كان اختياره في ذلك اشكال في  
 وجوب التوافق اقول **قد تقدم انه ترد في هذه المسئلة بمعنى ما قل**  
**عقب قوله والمارود من اي نواعة كان ثم قال وهل المودع التوافق**  
**في مطلق وهو ما قال اما لو كان اختياره في ذلك اشكال في وجوب التوافق**  
**لو حلت في الحق فوطيها المشتري بكونها اقرب ان عليه عشر فلهذا لا يمكن**  
**نظر العشر وعدم الرد اقول** وجه القرب في وجوب العشر لو حل  
 البعوض في العشر وقد حصل فلهذا وجب نصف العشر فلهذا لا يمكن ان  
 يرد الحامل اذا وطىها المشتري بالحامل فلهذا وجب نصف العشر فلهذا لا يمكن  
 يتناول على الفرض فلهذا عدم الرد لان التصرف من المشتري بوجوب العشر  
 والمبيع المبيع خرج منه ما اذا وطى الحامل القريب لان احل نصف العشر  
 عند رد هاد ليل على انه اذا وطىها ثيبا فلا يكون المسئلة المفروضة ذلك  
 تحت النص المصنف جواز الرد مع التصرف والاول اقرب الاحتمالين عند التصرف  
 لا يمكن نصف العشر فيه اقرب اقول **الاحتمال المذكور وادع هذا لكن**  
**هذا الاقرب نصف العشر لان احباب العشر المصنف انما هو بعيب الجلالة اما**  
**وطى الدون فلا فرق بينهما كما يجب في القبول ووطى الدون نصف العشر لعدم**  
**التصرف في العايش لم يصر** لو باع الحائي خطا فضاقل الامر من على اي  
 والرد على ما اقول **قد ذكرنا من قبل بان القول بان يضمن اقل العشر**  
 في كل واحد من هذه المسائل

[illegible]



لم يدخل البتة على اشتغال بشأن انتم منفصل به فكذا ان كان كذا منته فيدخل  
 ومن اشتغال لالة لفظ البتة ولا جرم من شبهه ولا من لوازمه فلا يدخل  
 في ذلك وفي الغرض الذي يوضع عليه العنان على اشكال اقوله  
 بشأن انه منفصل ليس داخل في مش البتة ولا جرم من الغرض ومن  
 انتم منته من مرفقه وقد صار طائفة لفظ العرف بذلك قوله  
 ويكفل فيه الغرض الذي يوضع عليه العنان على اشكال اقوله  
 بشأن انه لا يشكال راجع الى الشرب لا الى الحان وبشأن ان الشرب ليس من  
 شتمى بشأن كما قلنا ومنته مما يورثه عليه الانتفاع مكانه من ضرورة ان  
 العادة تملك فكذا ويدخل فيه الحان ولو قال تحقوقها وتعد داخل  
 الجميع ولو لم يقل فاشكال فان قلنا بدخول الجميع فلا تحقوق والوجوب التعميم  
 اقوله قد ذكرنا لا انه ان قال تحقوقها ودخل ما لم يكن الى شارع فكذا  
 المشتري فان فيه اشكال وهذا ذكرنا ان الجميع يدخل اما ان لم يقل تحقوقها  
 فان فيه اشكال لا عند بشأن تحقوق الانتفاع بالمبيع على الحان ولا اوله الغرض  
 البعض اذا كان متفجع به في المبيع فيدخل الجميع ومن ان المصلحة تنوق على  
 وبه يدخل الضرورة فلا يدخل احقر منه وينفع على ذلك ما ذكره المصنف  
 وهو ان مع القلة يدخل الجميع مع البيع ومع القلة عدم دخولها  
 زاد على الاول ويتوقف صحة البيع على تعيينه ليتنفذ الجوه الى المقضية  
 لفتاد البيع قوله وفي دخول الاختيار الزايدة وتطهر اشكال  
 اقوله يريد لوباع قريه هل يدخل الاختيار الزايدة وتطهر  
 البيوع فيه اشكال يشك في عدم دخول الاختيار في معنى القرية وعدم  
 دلالة لفظها عليها بشي من الدلالة ومن قضا العرف بدخولها  
 قوله اخذ داخل غير المورث خاصة اقوله يريد لوباع غلة  
 واحدة قد ابر بعض طائفة اخذ دخول غير المورث في البيع لان المقضي  
 لدخول المورث في المبيع كونه لم يورث وهو موجود في ذلك البعض وعلا  
 قال المصنف لعشر القيز واقوله هذا المختص بالبيع للميل بل هو

في قوله لا يشكال راجع الى الشرب لا الى الحان  
 في قوله لا يشكال راجع الى الشرب لا الى الحان  
 في قوله لا يشكال راجع الى الشرب لا الى الحان  
 في قوله لا يشكال راجع الى الشرب لا الى الحان

فحينئذ صالح لبطان البيع ان كان حاصلا وقت العقد وكان مقصودا  
 بالبيع من الاجرة ان يقال علم الدخول كماله عليه السلام من باع غلة موطأ  
 فزنته البايع واليها الثمرة في من يبيع المجمع او البعض مع ان يجوز ان لا  
 يورث بيعها انما استعمل من كماله المقصود من حقيقة فبقية فبقية على  
 المتيقن وهو ما اذا لم يؤثر البعض في كماله ولا الصفات الباقية على اشكال  
 اقول ان لو باع غلة لم يدخل الصف الباقية على اشكال يتقاضى  
 انه من اجزاء الثمر فيدخل من حيزه ان العادة بما خذ الباقية من صف الغلة  
 شئنا كعدا اخرى فكان كالثمرة فلا يدخل حيزه وفي ورق الفتوى  
 نظرا اقول ان شئنا من انه هو المقصود من التوقف معاوض عليه  
 اخرى فكان كالثمرة فلا يدخل حيزه لو خيف على الاطراف مع تيقنة  
 الثمن من يبيع من يجب القطع لو خيف الضرر الكثير فالأقرب جواز القطع  
 اقول ان لا يوجب على الانسان الاضرار المحزنة عليه لاجل ملك الغير  
 ويادفع الاضرار نظرا اقول ان شئنا من انه وجب عليه التيقنة  
 فتنفي العقد وانما شاع له القطع لم يفتقر له فالحجج بين الحقين ان  
 تنفع ارض القطع ومنه قطع شايخ فلا ينعقد ضمانه ولو كان  
 للزراع اصل ثابت يجوز بيعه بغيره بغير الارض منه بعد الجزاء لولي  
 على اشكال اقول ان يربح اذا باع ارضها بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 اخرى وجب على البايع ان يزيله من الارض عند الجزاء الاول على اشكال  
 وجب عليه ملك الغير وانما اخر الزمان عام للاخذ لان ضلوع لا يتفع به  
 فوجب اجابة الى ذلك الحد وهو يتحقق بالجزء الاول وهو حرمانه  
 بمجموعه بغيره بغيره فانه لا يملكه اذ الله المجمع بل يجب الصلابة وان  
 اخذ الجميع فكذا هنا وهذا الاقرب عند المصنف لاجل وجوب الاحتياط  
 كالمشتكى والاقرب عدم دخول المعادني في البيع و  
 اقول ان يربح الاقرب انما لا يدخل في بيع الارض لانه يخرج  
 عن سائر الارض بالاستحالة وكذا لا تدخل في بيع الدار والستان اذ

ليعوم  
 في البيع  
 في البيع

في البيع

في البيع

هذا هو القرض  
الذي هو القرض  
الذي هو القرض  
الذي هو القرض

أما الميثان اسم له روض والشجر والخل والذرا من الميثان والمعدن من  
شيء من ذلك وهو تدخل الثياب من عليها فربما تقتصر العرف فقول  
معه قضا العرف فلا يدخل فيها لعدم ذلك للفظ عليه لغة فلا عذر  
وهو الظاهر مطلقا على فيقال لا ينقل ولا يحرق كالاراضي والابنية ولا يتجار  
والنقل في المنقول والكيل والوزن فيا يقال او يوزن علي ياي قول  
اختلف الفقهاء في القبض على قولين احدهما انه التحلية مطلقا وهو قول  
ابن شبيب في كتابه ونقل المصنف عن بعض اصحابنا او القول الآخر التفصيل  
وهو قول الشيخ في المبسوط وابن البراج قال لا القبض فيقال لا ينقل ولا يحرق  
موا الصلبة وما ينقل فيقول ان كل مثل الدرهم والدنانير والمودرة وما ينقل  
باليد فالقبض هو التقاطه وان كان مثل الحيوان كالعبد والبهيمة فان  
القبض في البهيمة ان غشي بها في موضع خروج العبد ان يقيه الى موضع آخر وان  
كان اشتراه جزا فان كان القبض فينقل ينقل من مكانه وان كان اشتراه  
مطالبة فالقبض فيه ان يحمله والتمسك على التفرق مطلقا  
على راي المصنف من مع ما لم يقبض خصوصا في الطعام والادوية الكريمة  
ما قبل قد ذكر للقبض حكيم احدهما انتقال الفلز من البائع الى المشتري  
لان المبيع قبل القبض مضمون على البائع ويؤثر عنه بالاقباض فلهذا حكم  
احكامي التام فيرسل المشتري على التصرف معه مطلقا ان كان مكيلا او اموالا  
طعاما او عتقا او غير مكبل ولا موزون لانه قبل قبضه لم يتصرف  
فيه على الاطلاق فان بيعه قبل قبضه لم يمكن له التصرف فيه اما مبيع  
مطلقا او في المقدار باجدا التام او اذا كان طعاما على الخلاء وان شاع  
فظهر ان التصرف فيه مطلقا حكم من احكام القبض هذا على قول من عتبه المبيع  
قبل القبض هذا وعلى قول من اجاز البيع قبل القبض مطلقا قلنا ذلك من احكام  
القبض وقد سبق الكلام فيه لو احال من عليه طعام من لم يقبض  
عليه من له عليه مثله فالأقوى الكراهية وعلى المذموم بطلانه قبضه محرما  
عزيمه قبل ان يقبضه صاحبه اقول قد تقدم ذكرهم فانه محرم ويتبع  
على

المسائل

المسائل

هذا هو القرض  
الذي هو القرض  
الذي هو القرض  
الذي هو القرض

في قولين القولين الأول كان لا يبيعه غير طعام ما من شيء لا حق فطما له الذي له الطعام فاح  
عليه مغلوه كان ما قبضه انما يبيعه لانه اخذ عوضا عن ماله وهو الموصوف في  
الرجعة فيبيع البيع فيه فطما في المصنف بان بيع ماله قبض من المصنف او المودون  
وان كان طعاما لم يكن يكره ذلك مكره فطما وجه القبض فطما في قولين  
يكره قبضا فاشك لانه لا يبيع بيع الطعام قبل قبضه **قوله** اما لو  
قال له اشتر به طعاما واقبضه في ثم قبضه لنفسه لم يكره في قولين وفي القبض  
قولان **اقول** يعني لو جاز الذي له الطعام بطلبه بطلبه من الطعام  
نفعه اليه ما لا وامن ان يشتري له به طعاما وان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه  
قال المصنف صح الشرا في القبض قولان **واقول** وهذا قيل في قوله  
اشترى احدنا في اشترى الامر طعاما ماله وهذا قيل في الشراء فيكون  
لان الشراء بالبيع مكره في كماله وتأثير القبض لم يكره من البائع وهو  
مكره ايضا **قوله** ان قبضه لنفسه من نفسه ما وجب له على الموصوف وهذا  
الاجتهاد لا يوجب التفتيح على الاقوي **اقول** هذا تقدم ذكره  
للقائل في قوله وان كان لا يكره لاجتماع حكمي ايا ان المبيع للمعين اذا تلف قبل قبضه  
بطل البيع وما يفسدوا ذلك الى ان لا يكره على او البائع او لجنه المصنف  
فقد قد سبق قوله وان لا يكره البائع كالتلف في الجنب على الاقوي **قوله**  
**اقول** كلام الاممحاب وان كان مطلقا في ان تلف المبيع قبل  
القبض يبطل البيع الا ان الظاهر فهم انه لو كان اجنبيا كان المشتري الرتبة  
بقيمة او مثله لنقص كونه في مواضع اخرى كالعصب وغيره بان كل من تلف مال  
غيره عندنا كان ماله الرجوع عليه بمثله او قبضه وهو يتناول محل النزاع  
تفسير الحكم بان الاجنبى يضمن هذا الامر لو كان متلفا هو البائع هل يكون  
حكمه الاجنبى ويبطل كلام الاممحاب يضمن الملاحه بطلان البيع قال  
المصنف اذا ملك المبيع قبل القبض ملك على ملك البائع ويبطل الثمن فان كان  
المقبوضا ردة وان كان غير مقبوض من شقها عن المشتري وقال ابو الصلاح  
نظن لتصرف البائع فالتناع بالمجان بين المطالبين بانقضاء المطالبة بقيمة

في قولين  
في القبض  
في قوله  
في قوله

الاحص

يتم استحقاق تسليمه وهو الاقوى عند المدعي البائع انما هو ملك غيره عند  
فكان ضامنا للمثله ان كان من ذوات الاشكال الاقضية فهو له ولو توجب  
تحياته لم يضر في المشتري ومطالبة الجاني في المشتري والاقوى في حلية البائع ان  
اقول فان يبيع على ملك غيره فكان ضامنا للارض والمشيح قول قدم  
حكمه انما يبرر له المطالبة بارض العيب للمخاطف قبل القبض مطلقا بل الرد والاول  
مكالم محانا فان لو كان بائنه شراوية فالمشتري بالخيار بين الرد والارض  
على اشكال وفي الارض نظر اقول فان يبين على شيئا فمكون  
العيب للمخاطف قبل القبض هل المشتري يجمع الارض ام لا فان يجمع  
البائع بالاجرة عن ملة الغصب فان يجمع فان يجمع  
لمطالبها الغاصب بالاجرة عن ملة الغصبه فكان له مطالبة البائع بها  
لا يبرر له في كون كل من كان من العيب المعصومة ولا يبرر له نقص دخل على  
العيب قبل قبض المشتري فان يجمع فان يجمع فان يجمع  
على البائع ليس على حد الغصب وهذا لو لم يكن بصورة لم يكن للمشتري  
مطالبة بارج الزمان المتقدم على الاقراض وان طلب المبيع فامتنع البائع  
في تسليمه مع القدره من الاجرة فان يجمع فان يجمع فان يجمع  
مطلوب البائع فان يجمع فان يجمع فان يجمع  
المتأدية لمقتضى العقد كما اذا اشترى فان يجمع فان يجمع فان يجمع  
اجلها وهل يبطل به البيع الاقوى عند المصنف انه يبطل خلافا للشيخ وابن الجوزي  
وابن البرج حيث قالوا يبطل الشرط خاصة دون البيع ووجه المطلق  
انها حينئذ يكونان عن غير رضى منهما وكل كان شرا ذلك في مجموع  
يباح التصرف فيها لما الاولي فلان كل واحد من المتبايعين اذا شرط اشروا  
ولم يكلم اليه لا يكون قد صحت في البيع لا بتقدير سلامة ما شرطه اما البائع  
فلا يكون راضيا بتصرف المشتري في المبيع ولا يملكه الا اذا سلم له ما شرطه  
المشتري لم يرض ان يملكه المشتري البائع وتصرفه فيه لا يتقدر بسلامته ما  
شرطه في البيع والتقدير انه لم يكلم له اذ كان اما الثانية فالتأدية مستقلة



المختص به بل الاول هو الصحيح  
 لو كان المشترى هو العبد حتى عوق هل يشتط خيار البائع فيه اشكال الثاني هو  
 ما شرطه وهو العقب فعمل المشتري فلا يشتط على بيع ومن لم يشرط  
 يكون هو المشتري او لو شرط خيارا اشتط البيع كذا في بعض  
 الاجزاء الى قوله وان كان مختلف الاجزاء فيقتصر خيار المشتري بين الفسخ ولا  
 مضائق له حيثه من التمس على اي اقول هذا قول الشيخ اعني هو ان  
 يفسخ او ياخذ ما غصته من الثمن قال في البشوط له الخيار بين الفسخ واخذ ما جمع  
 الثمن وهو قول ابن الوداج وابن ادريس فلو لم يشرط له خيارا احتل بالطلاق  
 فالذي ان البائع وله جلة الثمن وتخير المشتري حينئذ في التمس بالشره بالشره  
 لو باع قديرا من الارض عشرة اجرام مثلا فادى بان ظهرت احد عشر احتل ان يكون  
 البيع باطلا لا اشتط له على جريب رادعيه يعني فيطل كما لو قال بعكس من هذا العدد  
 عشر عشرة ولم يعينه او لم يحدد لوضع البيع على معلوم وهو مجموع الارض على ما  
 قد مضى في الحصة تكون البائع وشريكا للمشتري على تسهيل الاشاعة بالتسوية  
 فهنا يكون مجموع احد عشر من مجموع الارض والمشتري الباقي ويكون البائع جميع  
 الثمن لان البيع اضني ذلك اي لو اشترى مقابلة عشرين اجرا ثم فسخ فخير  
 المشتري في بيع البيع والمضاهية لظهور العيب في البيع لم يملكه مقدم  
 على البيع اعني اشركه تام يدفع البائع الزيادة فيسقط خيار المشتري حينئذ  
 لا اشتط العيب ثم هل المصنف والا قربان للبائع الخيار في طرف الزيادة وفي الفسخ  
 والاختصاص في البيع يشترط في الخيار او يتناول المشتري الخيار في طرف القصد وفي  
 بين الفسخ والمضاهية في البيع اقول المصنف اختار في هذه المسئلة عدم  
 الفرق بين متساويين في الاجزاء او مختلفين في طرف الزيادة فيكون الخيار للبائع  
 بين الرضا بالعقد بجميع البيع او فسخه وفي طرف نقصان خيار المشتري بين  
 الرضا بالعقد بجميع الثمن وبين الفسخ اما في طرف الزيادة فله ان البائع باع ذلك  
 المبيع المخصوص بالتمس له في ثمانية مائة البابت انه ظهر خلاف ما توهمه فتعذر  
 ان وحي بالعقد الواقع وهو لو كان المجموع في مقابلة ما جعل في مقابله من الثمن

فله ذلك لانه لا يجوز عليه في حق من يبيع ويشتري اختياره فله ذلك ايضا الطهارة  
على خلاف ما توهمه وهذا المشتري وكذا المشتري في طرق القصاص  
وما ينفى عنه فاشتهر الا في بطلان البيع او في بطلان العقد  
الخلا في ذلك وجه قوة البطلان قوله في بطلان العقد على نفسه  
المبيع فاجوز المثل والمثل من غير حصر على المثل او على  
زوج من نفس رجل عبد واحد بل في كل من يبيع من المبيع وقتها المثل  
على قيمة العقد واجر المثل من السنة ومهر المثل وانما ينفى عنه مطلقا او  
يحصر في السنة يعني انه لا ينفى عنه الاخرين وعليه ما لم يرد على السنة فيه  
اشكال يشا من انه عند علم تعيين المهر ليس له ان يرد عن مهر السنة وكذا  
هنا لا ينفى عنه بمقتضى قدره مطلقا ومن وقوع التسمية في العقلا المهر  
مضافا اليه فلهذا فطرنا من المبيع في غير حصر لانه لا حصر في التسمية مطلقا  
قوله ولو اختلفا في قدره ما عناه او في صفته بعد انقضاءه على ذلك  
في العقد ولا يبينه فالقول قول البائع مع يمينه ان كانت طاهرة وقيل ان  
كانت في يده وقول المشتري مع يمينه ان كانت العلة طاهرة وقيل  
ان كانت في يده اقوله القائل بان العقد قد فسخ في يده فلهذا  
هو ابن الحنبل الا انه قال اذا كانت في يد البائع كان القول قوله والمخالف  
بالحق ان شاء اخذوا ان شاركا المبيع وما ذكر المصنف في الكتاب هو  
قول الشيخ رحمه الله في النهاية والخلاف فيه قال ابن البلج وقال ابو الصلاح  
واذا انعقد البيع ولم يتفقا ايضا واختلفا في مقدار المبيع او الثمن تعينت  
اليمين للمحلل انهما ما اقر به وحلف على ما افكر وقتئذ البيع او في  
قوله ولو كان المبيع ناقصا وجبت القيمة عند النكاح يوم القلاف  
ومثل يوم القبض او كذا هذا التوزيع على ما ذكره من اختلاف مخالف  
المتبايعين عند اختلافهما في مقدار الثمن فاذا اختلفا في البيع والتمسك بالقيمة  
وجبت القيمة وحتى تعين بمثل يوم النكاح وقسمت القيمة ومثل يوم  
القبض لانه وقت حصرها في ضمان المشتري قوله قال لا يربح عود ملك

رجوع

الاس

انه

ساردا

شمل



البايع الى العين فيشترى المشتري القيمة اقوله **يبطل على نقول**  
 وفتح البيع على كل كان قلنا في بعض المبيع او تعيب رجع البايع بالموجود ولو لم يرد  
 المبيع وقيمة الكلف فلو كان قد تعلق به حق ارباب رهنه قبل الخلف  
 والفتح او وهبه او كتابه او اجرة او لم يتعلق به حق غيره لم يخرج عن  
 حوزته بافاق فتعذر عليه اعادة رجع البايع على المشتري ببقية وتخي الخلاء  
 للبائع الفسخ في الحال وترقب يرفع يد المشتري خروج مدة الاجارة والاخر للمرا  
 المشتري لانه كان مالكا وقت الاجارة ويرجع البايع عليه جوة المثل لانه  
 الاخر لم يجر قصوره او نيا فلولا ان الموانع اما بان يحدد بطلان  
 الكتابه لكونها مشروطة وعجز اذ كل الرهن بقضاء او ابراء او عدا لا يفي  
 الى حوزة المشتري على ذلك بعد ان اخذ البايع القيمة لتعذر الرجوع في  
 العين فالأخرى عند عود ملك البايع الى العين لانه بمقتضى الفسخ عند الخلف  
 زال ملك المشتري به تحدد عود الملكية الى البايع وانما اخذ القيمة لان  
 الحيلولة لا لها ماطوعة او مراضاة عليها وحيلولة يشرى القيمة لعود ملك  
 البايع الى العين **قوله** والما المنفصل للمشتري على اشكال اقوله  
 يربطه انه لو حصل في العين ما منفصل كالشراء او الولد عند اخذ القيمة للحيلولة  
 وقيل استرجاع العين كان للمشتري على اشكال بشان انه يدفع العرض  
 ملك العين وكان للمشتري القالة اذ لا يرجع البايع بين ملك العين وملك  
 العين من ان اخذ القيمة لكان الحيلولة بينه وبين ملكه فلا تصير العين  
 للمشتري بل هي على ملك البايع حكيم في العقد بالتخالف **قوله** لو قال  
 وهبت مني فقال بلي بعت به بالتخالف لانه لم ينفذ على بلي فابديه  
 الاخر ويرد الى المالكه يقدم قول المديعي اليه مع ايها **قوله**  
 الخالف ان يخلو واحدها ادعي عقلا انكره الاخر قال المديعي عقد البيع  
 واستحقاق الثمن على الاخر والاخر ينكر ذلك يدعي الاتهام والملك ينكر ذلك  
 فكان الغرر فوفق كل منهما في انكار الحقيقة التي ادعاه صاحبها واما وجه  
 تقديم قول المذهب فانه انفق على نكته العين اما بالهبة او بالبيع لكن المالك

المشترى

يبي القن عليه وهو يترك ففكان القن فله مع عينه م كذا  
 الدين وتوابعه فقولنا هذه التما المديون له المهرم لم يفرط لانه اما الاستدلال  
 فيه فالحجج الوجه الجواز قولنا لان الاستدلال التي هي شبه المطالبة صلت  
 من في المهرم فالحج المطالب بغيره كالمهرم فانه يقتضيه فيه لصدور الشك  
 منه حجة فقولنا وبيع مع الدين على من هو عليه وعلى غيره فيجب على المدين دفع الحج  
 الى المشتري وان كان القن اقله على راي اقول منع البيع من ذلك وقال لا  
 يلزم القن ما دون المشتري من القن اقل المال بقية من البيع فقولنا اما الوضو  
 رها ليس له الا اقرب الجوار اقول يرد له اقرضه شيئا او شرط المهرم على القن  
 ان يرفقه على ذلك فليقرضه فالاقرض الجواز لا يرد له اقرضه شيئا او شرط المهرم على القن  
 الذي يرد له ما ولا يصفه فكان جازا اقول وكذا على القن على اشكاله  
 رضاء القية اقول يرد له المهرم من العين غير التي وجب له القبول على اشكال  
 ثانيا ذكر المصنف ونقيره ان اقرضه غير المهرم يقتضي وجوب القية للمقرض في هذه المقرض  
 منه عقد الاقرض فذوال مالك عن الغير فكان كالباعين بغيره فله ان يرد الاستحالة  
 للقيمة بغيره الحين يردون رضاه ومن ان رد المثل في المهرم يجب قبوله كونه مما كان للغير  
 المقرضه فله ان يرد المقرضه لو لم يرد له لو اقرضه من حايه فكان له وظهر ما ورد في  
 المال كحايه اذ لم يقتض لو حلت ما رتب له ولد يجب دفع قيمته فان دفعه لم يملكها  
 فالحق ظهر ان حايه لا يرد الا بوجعها فاعلمنا اشكالنا اقول يشترط ان انتفع بها  
 من المقرض له عدوانا فلم يكن عليه اجر ومن يبيع فساد البيع بسبب ظهوره  
 على منة فونه ولو اقرضه من ذي ذمي غير اثم لم احداهما سقط ثم ان احداهما سقط  
 لقرض لو كان فالحق يرد القية اقول الفرق ظاهر فان الزم من حايه  
 لا مثال يقتضي فرضها شوق منها في الذمة واستلام لغيرها انتفع فلكل المثل لها او يرد  
 ودمته والخير من ذوات القيمة فتقضى ارضاه وقت كقرضها بشرط قيمة في ذمة المقرض  
 في القيمة لا تسقط بالانكسار فقولنا وكذا حكم من عليه حق حال او موجد محال فانتفع  
 سلبه من اخذه ولو تعدد المالك لا يقرب ان فلا كونه من المدين فقولنا  
 حيا لم يحل من عليه حق حال فدفعه الى مالكه فانتفع من اخذه وكان حاله كالمدين

المدين

الحاي

الحاكم فان تعدد الحاكم وانتم صاحب من اخذه حتى ملك فلا قرب ان ملكه منه  
لاخر المديون فوجه القرب ان الدين ينعين بغير المديون وقد عينة فيدخل في  
في ملك صاحب الحق فاذ لم يقبضه صاحبه وليس هناك حاكم له اليه ففعل  
الواجب عليه من التعيين والدفع فلا يكون صاحبا كذا في الضرر وهو في قوله  
عليه السلام لا ضرر ولا ضرار **قوله** لو اقترضوا هم ثم استقبلوا السلطان **قوله**  
بدرهم خير مما ياكله الا الدراهم الاولى فان قدمت في وقت التعذر عند  
وقت الفرض **قوله** الاحتمال الخ هو عند بيع النج في الزمان فانما  
فها من اقترض غير درهم ثم قطع ذلك الدرهم التي وجأت غيرها لم يكن له  
الدراهم التي اقترضها اياها او سحرها بقيمة الوقت الذي اقترضها فبقيته  
ان البراج فان لم يرض في موضع من مقامه وقال في موضع آخر فبقيته ليس له المثل  
والقيمة الاولى في كل يوم غير ما بقيه عليه الا في القيمة فها من غير القيمة  
المثل بغير بقيمة يوم المطالبة ووجه الاول ان الدرهم من وقت الاحتمال  
وحكم المثل وجوبه مع وجود وقت يوم التعذر عند تعذر وجود  
الاجزاء انما يتعدد المثل صارت لذوات القيم بغير بقيمة يوم الفرض في  
**قوله** ولو ضاوت فلا قرب ان ربح المال في الدرهم ان افله **قوله**  
بممكن الدرق بين الفرض والمضاربة فان المضاربة نفسي شهده ربح المال  
من الخسران لو وجد ربح وان العاقل لا يملك شيئا من الدرع الا بعد وجود  
المال تاما بخلاف الفرض فانه يقتضي المثل بوجهه والا قرب عند الضيف  
ان له مثل الدرهم انما قطع لا يمارس به وتغير السلطان لا يغير في  
القيمة التوقيع وجود العين وهو غير ملتفت اليه ولا يصدق على اليد  
واعتبار جبر نقص من المال من المال الزرع لما قلناه في الفرق اذ هو مقتضى  
عقد المضاربة **قوله** ولو شققت او قصبت بعد البيع لم يكن البايع  
الا التقدي الاول وانما لم يرد التمس العلم فلا خلاف وان كان قبل العلم  
فلا وجه ثبوت العلم الحيا للبايع سواء اتفعا في ذلك السلطان او غيره  
**قوله** وجه ثبوت الحيا للبايع انه قد ظهر في الشر فغير متقار

بموجب البيع فكان له الخيار كالعيب قوله وهل يقوم شرط الرهن في  
عقد البيع مقام القول نظر المصلحة لو قال البائع بعثت مثل هذه السلعة بكذا  
وشرطت في ذلك ان علي المالا والمبيع عليه على من التردد فقال اشترى بها  
وربما قيل فهل يكون شرط البائع لازما في كل وقت من اقبول العيب قوله  
وربما قيله نظريته ان الرهن عقد يقتضي ان الخيار يكون له قبل ان يبيع  
ومن اشترى البائع للزمن بان يزيل القول المتقدم على الاحكام في كل  
مصلحة قوله وانما شرط في البيع اذن فله ان او يكلفا الوجه الصفة  
اقول خالف الشيخ في ذلك فقال في المبسوط لما عدا الشروط الفاسدة  
او لا يثبت الا بغير ضارة الرهن او ارضاء رجل اخذ هذه كلها شرطا فاشترى  
وجه الصفة قوله الصادق عليه السلام المثلون عند شروطهم وهذا شي  
ما يقع في كل ما لا يقال هذا باي الرهن لان ما كانا قد عقدت رهنه او المثلون  
لا ينفق بئله من احد فتعذر بيع الموهون لا نقول ان كل من افاقه ذلك لعقد  
الرهن فانه لا يلزم من عدم اتفاق وقوع البيع على صفة ما بطلان الرهن  
قوله وورهن المبيع باطل للتدبير على ما ياقول خالف  
الشيخ في ذلك حيث قوي في المبسوط والخلاف في عدم بطلان التدبير فانه قال  
في المبسوط يبطل التدبير لانه وصية ثم قال وان قلنا الرهن صحيح والتدبير  
له كان فوكا لانه لا دليل على ابطاله وقال في الخلاف ان لم يقصد بالرهن  
التفخيم لم يبيع الرهن ثم قال فلا دلاله على بطلان التدبير ولا دلاله على  
صحة الرهن فيدعي ان يكون باطلا فيقال وان قلنا انه يصح التدبير وال  
لانه لا دلاله على بطلان احد ما كان فوكا وقال ابن ابي عمير كما قال الشيخ  
في النهاية او لا فتدعي فان شرط الرهن الخدمة فيه بطل على رأي  
اقول هذا اختلاف في كلام اكثر اصحابنا كالشيخ وابن الجوزي  
وابن حزم وغيرهم فانهم نصوا على جواز بيع الخدمة واخرون قالوا لا يبيع  
فيما يبيع والشراؤه غير ذلك ينصرف الى خدمته وقال المصنف في الخلاف لا  
يبيع بعد التنازع فلو رهن خدمته لم يبيع وقيل يبيع للرواية الاولى على

من

المصدور

في

جواز بيع خديته وقال ابن شبيب في المصنف ولو رهن ديناً لم ينعقد  
 وكذا لو رهن شفعة كسكنى الدار وحلها العبد ويورث من المدينه ترد  
 والوجه ان رهن رقبته ابطال التدينه اعمالاً لم يخرج به عند مقدمه من قال لا  
 قيل يصلح التفتان التي تروا في المصنف لجواز بيع خديته وقيل لا لانه بيع لنفسه  
 منفردة وهو شبه نفسه وان كان المراد من دينها او الرهن عند العلم  
 وان رهنه على يدي غيره اقول لا بد ان لا يبيع رهنه الا يملكه للعلم  
 اذا كان له ما يملكه او كان المصنف الا من عند الذي له المصنف من الذي  
 وشرطاً وضعه يده في حلقه للشيخ رحمه الله فانه قال في المصنف والمبسوط  
 اذا استقرض ذي من مسلم مثله ورهن عنده بذلك غير ان يبيع عند ذي يبيع  
 عند محل الحق فاعطوا في يقرها حاز له لونه ولا يبيع عليه نفسه ولا العبد  
 المسلم والمصنف عند الطاهر فان وضعه على يدي مسلم والاخرى الجواز اقول  
 هذا قول الشيخ ووجه قرينه وماتت تدل به في المبسوط فانه قال فيه واذا  
 رهن مسلم عبداً مسلماً عند جافر لو رهن عند مصنف فاقبل فيه قولان احدهما  
 لا يبيع والماني يبيع ووضع على يدي علم عليه وهذا عند اولي المصنف مانع  
 منه واذا ديت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا يبيع عليهم المصنف  
 عنده المصنف سوا ما قالنا تألياً لان النبي صلى الله عليه واله رهن عند  
 ابي شيبة البرقي في درقاوا اذا كان الرهن عندهم صحيحاً وما لا يصح لهم  
 منه ولا استفتيانه جعل على يدي علم عليه ان يكون صحيحاً واعلم  
 ان المصنف مع هذا القول في المصنف فقال وقال بعض علماء الجاهل  
 وهو الذي لما فيه من اعظام مكان الله تعالى قال ابن الجوزي لا يبيع الرهن  
 عند الطاهر مطلقاً ولا يبيع على المصنف يعطيه وصفياً أصغر من الاطال  
 له وفي رهنه الولد غير يضمن رقبته قال في المصنف والمبسوط  
 اقول مشوة ان النص مخصوص بحار ومعه في ثمن رقبته لا غير  
 فلا يبيع الرهن لعدم دخوله تحت النص ومن ان يجوز بيعه ابلغ المصنف

س

هـ

سار

منه من كان له من الميراث شيء من وجه من ماله ولا مانع منه الا لمطابق بيعها  
وهو جائز فانه مانع حينئذ من الرهن فحقان جازيا قوله ومع ضمان اشكال  
اقله فاما قد بينا ان مع ضمان يجوز البيع وهذا لا يجوز فانه من اشكاله  
لان فيه تعريضا للبيع الممنوع منه وعنه ليس يباع ولا يؤجل لغير المالك  
قوله وغير الثمن اشد اشكالا اقول — من حيث انه بعد  
عن الحق فحق الرهن لا يبيح المشتري من الرهن بغير له لعني الرهن فحقه ان  
الرهن ليس له الا في حاله من ملكه كما تقدم قوله ويصح بهذا الام دون ذلك  
الصغير وان حوكم بالفرقة وحينئذ يراعى ان تباع الام خاصة ويقال لفرقة  
ضروبه او تقول بياحان وتخص الميراثين بقيمة الام فتقوم منفردة فان  
الباية منه فبقا ما به وعشرون فقيمة الولد السدس فتقبل ثلثه فقيمة  
الولد منفردا حق يقبل قيمته فاذا قيل عشر فهو من عشر اوله وجه  
في الاحتقال انه كما يجب تقوم للام بانفرادها لاختصاص الميراث بها كذا  
يقوم الولد ايضا بانفرادها فان مجموع الثمن من الاثنين يتعلق بكل واحد  
منهما بانفراده حق غير الحق المتعلق بالآخر فوجب بسط القرط على قيمته كل  
واحد منهما منفردا فان قيمة الولد اذا ضم الى امه عند التقويم يربط بالانعام  
والخضاع الحاصل من الاثنين فلا يخص بالام من بل انفراد كل منهما  
بالتقوم وبسط قيمة المجموع على القيمة فيكون وجه رهن الميراث وان  
عان عن غير فطر على اشكال اقول — بكتا من حراز رهنه فبني  
على حراز بيعه وقد تقدم ان فيه اشكالا كون وجه الاشكال قدس وان  
اطلق فالاقرب الجواز اقول — اذ ارهن ما يشرع اليه القاد قبل الاجل  
كالاطعام على الدين المتأخر عن ملكه بقاها عليه فان شرط البيع وعون  
ثمنه رهن او المنع منه فله كلام في الجواز الاول وبطلان الاخير وان طلق  
فالاقرار عند المصنف الجواز لان الاصل هو العقد فيحل المطلق على المبيع  
دفع القاسد فيباع ويحط ثمنه رهنه بجمعه قوله لو نزل والعقود

ها كذا

الاعمال

عن شرط في صحة رهنه قبله نظر أقول — يشترط في الرهن ان يتاخر  
الرهن انما يملكه كونه حقيقة لحفظ دينه ولا فرق هنا بين مبيع الرهن  
فيخرج عن الدفاعة ولا يشترط في بيعه قبل حصول الرهن على الظاهر ولا يمتنع قطعا  
فلا فائدة في رهنه أقول — ولو جمع خيرا موقفا ففقد في يده ملكه ولو غصب  
خيرا ففقد في يده فالأقرب انه كذلك أقول — لأنه ليس يملك المثل  
حتى يكون ملكا لا يجوز منه وقد حدد فملكه في يد الآخر فكان ملكا له  
لو كان موقفا فجمعه ففقد في يده — وعلى أكثر ظن البطلان مطلقا  
وفيما زاد أقول — يريد لو استعار من غيره شيئا ليرهنه على بيع يبيع  
فهذه على أكثر احتمال فيه وجهان أحدهما البطلان مطلقا لأنه عقد غير مآذون  
فيه فكان العقد كعقد الفضولي لما لا يملك إبطاله والآخر البطلان فيما زاد عليه  
لأن الرهن يغير المآذون فيه وغيره فيصير الرهن في المآذون فيه ويطل  
فيما زاد عليه إذا بطل المالك — وثالثا لك المطالبة بالفك عند الحل  
وقبله اشكال أقول — من شاء ان يبيعها جاز الرجوع  
فيها متى شاء فبان لها الرجوع قبل الحل ومن شاء عقد لازم من طرف الرهن  
صدد ياذن المالك فلم يكن له المطالبة بالفك قبل الحل — ولذا لم يرد  
يدل المهر في الأقرب سقوط الضمان عنه أقول — يريد لو تلف الرهن  
المستعار في يد الرهن احتل فيه وجهان اقربهما أنه لا ضمان على الرهن لأن  
الرهن من أمشي لا يضمن التلف في يده من الرهن بغير تعد ولا تقربا وعقل  
ضعيفا الضمان لأن العارية للرهن مضمونة ولأن يد الرهن متى تمسك  
بها المستعير الداهن هو مضمون عليه فكل مضمون على الرهن منه —  
ويضمنه المستعير وإن لم يقربا بقيته وكذا ان تعد رعايته ولو لم يره  
ففي الضمان اشكال أقول — أما المستعير للرهن إذا تلف الرهن  
في يد المهر أو تعدن استغادة فانه ضامن مشوا فطاده لأن  
دخل على ذلك فان الاستغادة للرهن تقتضي تحرير الرهن للبيع في

ملام

دينه فيكون مضمونا يبقى لو انفق المهر والمهر في نفسه يلهي تضييق قبل ايقاع  
عقد المهر فان في الثاني هذا الشك لا من حيث انه لم يره من ولم يفرط وان كان  
امانة مضمونة لا يضمن له غيره من اضرار الا عانة وفيه حيث انه قضاه مضمونا  
مضمونا لانه قبضه المهر فتم حمل على انه ضمان ويلايل ضمان  
لو رهن ماله الرجوع فيه قبله لم يصح على امتثال اقوال مشقة ان رهنه  
شتر اذ ان الرجوع في بيعه كما لو كان في ملكه خيار الشفعة المستقلة عنه البيع  
ون ان قبل الرجوع في الكيفية مثلا يكون له هو وب ورهن تلك العين بغير  
غير لازم تحريم الرجوع ان رهن نصف الصداق قبل الدخول فانه باطل  
قطعا والعرف ينهي ان الرجوع هناك محسوب لاختيار واداره باي عناية  
كانت ما يدل على ان الشتر في ذلك نصف المهر المستقل الي الزوج فانه ليس له  
بمجرد اذ ان به يتوقف على وجه السبب المهلك عن الطلاق الرافع للزوج  
من سبب الوارث التركة وهناك دين فالأقرب الصحة اقوال  
فانه المشقة بمنفعة على اصل ياتي ان الله وهو ان التركة موزعة للموت  
فل تستقل الي الوارث او تكون على وجه مال الميت السبع وجامع من الاحباب  
على الثاني فلا يصح الرجوع عنده لعدم الانتقال الي الوارث والمخارعة عند المصنف  
الاول يصح لانه مالك لكن المصنف يختلف القول بالمصنف ان قضى الحق والا  
تقدم حق الايمان في التركة فالاحاصل ان المهر عنده لا من جهة الوارث  
لا مطلقا فلو لم ينفذ المهر في المهر العتق من الواحد فكل  
مرتفع للنصف خاصة وفي التقييد مع اختلاف الدين لسكال اقوال  
يعرف لدره في عقيد واحد رهنه عند اثنين على ديني بان قال له ارهني  
عند كما هذا العبد مثلا فان تباين الدينان قد دلل او ياتي الرهن عن  
كل واحد منهما رهن للنصف بحيث لو قضاه ووفى الآخر انكر ذلك  
النصف من الرهن لما اختلف الدينان بان كان لهما عتق ولا غير  
ثم لان الاطلاق يقتضي التسوية وقد اوقع مرفعا عقدا واحدا  
من شبه العتق لهما على شئيل العود فيكون الرهن بينهما نصفين

لو رهنه  
الرجوع  
ارضاة



كالاول فتعقد التقييد لانه قد رهنه عند الماعلي وينظر ان الرهن المأجور  
 وطاهر يقتضي ان يكون لكل عشرة ثلث الرهن **والواقف الرهن**  
 ففي كنههم العقود نظرا لا قرب الزوم من جهة الرهن **اقول**  
 يريد لو تصرف المأجور الرهن بغير ان الرهن لم يلزم بمقتضى ان لا يكون  
 بالاطلاق من اصله بل هو موقوف على الجارة المرفقة فان اجاز لزوم وان فسخه  
 بطل ولو لم يعلم المرفق بفسخ الرهن او لاحق بطل الرهن احتال البطلان  
 لا لم يحصل اجاز المرفق فلا يلزم والالزام لزوم الحق المرفق والاقرب  
 الزوم من جهة المأجور قبل الفسخ بعضه ليس له اجاز ذلك النقص لانه صدر  
 منه عقد صداد قيرما كان الرهن لا ينيل الملك اخذ له عليه السلام لا تعلق الرهن  
 الرهن بالملك كما كان الرهن له غنمه وعليه غنمه ولا ف لولا الزوم من طرفه  
 لما صار لازما بل اجاز المرفق بيان الملك زومه ان اجاز المرفق لا يوجب حكما  
 على غيره وانما يفرضه الزوم من الاضمان كان يقول حكم المرفق على غيره  
 على خلاف الاصل والثاني بالاطلاق مع اجاز المرفق لم يبق للرهن اطلاق  
 فكذا المقدم **اقول** ولو اجاز الرهانة الثانية في كونه تحت الرهن  
 مطلقا او موقفا بل دين الماني او العدم مطلقا فنظر **اقول** قد استقر  
 على ما تقدم وهو انما اذا تصرف المأجور وفق على اجاز المرفق او قد راعى  
 الرهن من الرهن على دينه المرفق الاول واجاز الاول الرهانة الثانية  
 احتل هذا ثلاثا ووجه احدها بطلان حق الاول من الرهن لانه رهن بكونه  
 بحولته رهنه على دين الثاني باجازه فلم يبق له منه ما يتعلق به الرهن فكان  
 فسخه اجماعا مطلقا أي لو كان فسخه الرهن عاوية للدين الثاني او زيل  
 الماني ان يكون فسخا فاما بل دين الثاني خاصة يعني ان قيمة الرهن اذا  
 كانت ازيد من الدين الثاني بان كانت عشرة في دين الثاني عشرة يكون  
 الاجاز فسخا فاما قدر العشر التي للماني فيبقى مبادر عليها رهنها  
 كلما كان عند الاصل لان الاصل في الرهن وانما رضى ما كوف  
 وثيقة الدين الثاني وهو يحصل بكونه رهنه بمقداره لا غنى المالك

عدم الشئ مطلقا اي لا في الماهي ولا في الزايد لانه اذا حصل منه م  
الاجازة لا غير ولم يصح بالاستقفا ولا منافاة بينهما لاحتلافهما في الزمان  
غيره او شقعهما بامر من الدين او استقفا حقه من الدهن فيبقى بعض الاول  
ويترتب حكم استقفا الثاني حقه اقول معناه يترتب  
على هذه الاحتمالات ما لو شققت الموقن الثاني حقه في الزمان فعمل الاول  
ينفك من الدين جميعا اما في الاول في الاجازة ولما الثاني في عاقلة حقه  
ويعود طلقا كما زاد عليه رهنه عند الاول وعلى الثالث يكون باجمعه  
رهنه عند الاول كما كان في قوله ولو لم يعلم الاول عتقها في الزمان  
ففي تخصيص الماهي بالفاضل من دين الاول من دون العود اشكال اقول  
ينشأ من انه لا يرد جهة الزمان قبل الفكرة والاجازة كما تقدم ولما توقف على  
جان الاول لئلا يمنع حقه من الاحتصاص وهذا المعنى موقوف في الزايد  
على دين الاول فكان مختلفا بالما في من انه قبل الاجازة اما باطل عند بعضهم  
وهو فرق على اجازة الاول التي لم يتحقق وعلى الثاني الذي يرد من لاحق له في  
الزمن فلا احتصاص به بشي قوله لا حكم للاجازة الاول ولا حقه  
عدوت الزمان اقول لكن اجازة لا تقتضي ابطال حق باقي العود المتعلق  
بشئته بعلوه لوقلنا انه لا يختص ولا يقتضي استقفا حتى الثاني من الاحتصاص  
بالزايد عن دينه ان قلنا بالاحتصاص ولا خلاف في الزمان فثبت ما ادعيته  
من انه لا حصص لا جاز به بعد الموت ولا فسخه قوله ولو اذن في اليه  
فذهب فوجه قبل الاحتصاص مع الرجوع على اشكاله من شققة حقه بالدين  
يقتضيك الغير المستلزم لشققة حقه وعلمه لان الحقيقة الحقة انما هو ذلك  
العين وهو الاحتصاص لصلته بقا الدهن قوله ولو اقبل في الزمان  
لم يطلما الدهن وان كان باذن المرتهن وان صار قلم والله شيق حق الدهن في الزمان  
على الاستتال وادعم ان الشئ فاقول قوله ان كان موثرا بطل  
الدين قوله ان كان موثرا بالدين حاله في دينه قوله ان كان موثرا بالدين

انما هو على الثاني  
قوله ما كان موثرا بالدين

قوله ما كان موثرا بالدين  
قوله ما كان موثرا بالدين

في الخلق وقال في الميسر بعدم بطلان الدمن سواء كان مؤثرا  
امهرا او هرا خيرا او غير شئ في نفسه وفي اعتبار يوم التلف والاحمال  
او الحاصل في نظر قولنا **فلا يشترط** يدل على احوال الوافق اليه المرهونه صلت  
في الطلق ضمنها فبسته تكون رهنا وكذا يقضى انما يخرج لو وطئها لا يخرج  
لانه ما ثبت به فطانت مضمونة عليه وهي تقبل القيمة يوم التلف  
لحيوت وجوب القيمة اذ قبل وجود التلف لم يجب عليه من ان القيمة الثاني  
عدم الاحمال لانه وقت وجود شئ العين المالك الحاضر القيمة من حيث  
للحبال لم يكن فيها التلف لانه ضامن في تلك الاحوال كلها لان القيمة ان  
كانت اكثر ثم نقصت فذلكا الزيادة كانت مضمونة عليه وان كانت ناقصة  
ثم رادف كانت هذه الزيادة ايضا اخلة في ضمانه **فلا يشترط** ولو باع الرهن طلب  
الرهن الشفعة في حوزة اجان اشكال **اقول** يشترط كون الشفعة  
تابعه للبيع الصحيح فلا يكون صحيحا الا باجانبته فطلب الشفعة يشترط  
الاجان ومن انه لم تعرض له جان وانما صدر منه طلب الشفعة وهو ان الاجان  
لا يمكن صدق حال العقلة عن لونه رهنا وعن الاجان وعلمها والعلم لا يمكن  
يشترط الخاص **فلا يشترط** فان قلنا به فلا شفعة ولا سقط حق الرهانة فلا يشترط  
ان قلنا يلزم العقد **اقول** هذا تفريع على كون طلب الشفعة اجابة الحق  
فان قلنا ان الاجان فلا شفعة له ايضا لانه رضى البيع اما لا سقطا حق من الرهانة اذ لا  
ثم طلب الشفعة فان قلنا ان البيع يلزم اذا قلنا الرهن وان لم يقترن باجانبته للرهن  
عند وقوعه كان له الشفعة وان قلنا باطلان او لم يقترن الاجابة لو يقع باطلا  
في نفسه فلا شفعة ايضا **فلا يشترط** فلا يصح الرهن على الاعيان وان كانت  
مضمونة كالضرب وللشعاع مع الضمان المقبوض باليوم على اشكال **اقول**  
نقشوه ان شرط الرهن بكون الحق المرهون عليه في الزمان والاعتيان الموجود للشخص  
ليثبت ثابتته في الزمان بالحق ماله ما لم يخصصه العيان لغيره من وجود  
وجود المتبب تحوي مجازي وجود المتبب فان كل واحد من المتببين

عمل به  
احد مما مضى

الى

وجوه فغير ما لو تلفت طرأ فعلق بالهبة فواسمه ولو شارك بين الدهن فثبت  
 الدين في عقد حتى الجواز اشكال بستان جواز اشتراطه في العقد فشرطه  
 في شبهه اكله ومن توقف الدهن على تاقية الملك للمؤقتيم السبب في ذلك  
 بعقل الجدل الف وان هنت الاربعها فيقول استثنى ميتة هنت اقولا  
 قد ذكرنا المصنف وجه الاشكال لصح هنا بعتة وهو ان الشيخ رحمه الله اختار  
 في هذه المسئلة الجواز وقال في التلذذ الشافعية اعني اذا باعه وشرط الاقربان  
 لا يصح فقال في المشروط اذا باع من غيره شيئا على ان يكون المبيع رهنا لم يصح  
 البيع لان شرطه ان يكون رهنا لا يصح لانه شرط ان يرهن عنه مال يملك  
 فان البيع لا يملكه المشتري قبل تمام العقد واذا ابطل الدهن بطل البيع لان البيع  
 يقتضي ان المثل من ثمن المبيع وذلك يشاقتوا ايضا فان الدهن يقتضي ان يكون  
 امانة في يد الموهن والبيع يقتضي ان يكون فمضوما عليه اما لو شرط ان يهرن المبيع  
 اليه ثم رده اليه يكون رهنا بالثمن فان البيع والدهن فاستلان كالاول في العقد  
 رحمه الله كلامه شكل شبهه هذا المعنى شبل الشيخ ابو جعفر رحمه الله عن بعضه  
 في التلذذ الحايثية قال للمفيد رحمه الله في التلذذ واذ اقترنا الي المبيع  
 ان شرط في الدهن اقله فان تقدم احدهما صاحبه كان الحصر له دون الآخر  
 اجاب الشيخ الطوسي رحمه الله لما استدل عن هذا الكلام بما التلذذ المذكور فقال  
 معناه اذا باعه الى ملة مثل الدهن كان البيع فاعدا لوزا عه مطلقا ثم يشترط  
 ان يرهن عليه الي ملة ان رده عليه المهر كان صحيحا بلزمت الوفا به لقوله عليه السلام  
 للمؤمن عند شرطهم ملا ابن ادريس جواب الشيخ غير واضح لانه غير مطابق  
 للسؤال اما الجواب اذا باع شيئا من غيره على ان يكون المبيع رهنا في يد البايع  
 لم يصح واعلم ان ابن ادريس اختار من هذا الشيخ في المشروط ان يطلان الدهن والبيع  
 والا فوجوز الدهن على مال الكفاية اقولا منع الشيخ رحمه الله في المشروط  
 من الدهن على مال الكفاية المشروطه قال لان الصلابة في غير نفقة فيسقط مال الكفاية  
 فلا يلزم واجبا في الذمة وتبعد ابو البراج وابن ادريس عن المصنف الجواز لانه مال

والا فوجوز

تأنيث في ذمة الداهن فيصح اخذ الرهن عليه كالمطلق وينبغي ان للدهن ان يهرس  
بل الحكم ايجاب عليه جديداً لئلا ان له ان يهرس نفسه لكن لا يكره منه شق طاعة  
الكاملين للسيدان يوافق عليه وجديد يعتمده الدين في ذمة المصائب بالم  
تحت السيد الفتح فالجواز ان استقل الحق اليه في ذمة المصائب في صحة الرهن  
فان كل دين شأنه ذلك في جواز استقام صاحبه له دون المديون **قوله**  
الفقير لم يشترط على يني اقول **قوله** اختلف الفقهاء في اشتراط القبض  
في الرهن فذهب الاكثر اليه بشرط العقلة تعالى فمن قبوضة وقول  
البا فله العلم في رواه محمد بن قيس عنه لارهن الا مقبوضاً وهو قول المحدث  
وابن الجنييد وابن البراج وابي الصلاح وسلمان وابن حزم والظاهر في اختيار  
السمع في النهاية والسمع لم الذي يهرس شهيداً قال في الخلاف ليس شرطاً وهو  
اختيار ابن اديب في المصنف و اجاب المصنف عن استدلالهم بالامية انها في  
والعلمي مطلوب منها سبقت للارشاد وايضا فان مفهوم الخطاب ليس  
مجهولاً الضمن دليل لما لانه لو كان شرطاً لما احتج بصف الرهن بكونها  
مقبوضة لا يقال لا تكون رهناً اذا كانت مقبوضة كما لا يخفى ان يقال فمن  
مقبوضة وعن الرواية بتصرف المصنف **قوله** وهله المطالبة به  
اشكال اقول **قوله** فمن حيث ان الرهن وثيق ولا يتم فائدة ما يدور في  
له المطالبة وفي اصابه عدم الاستحقاق **قوله** والاقرب زوال الغنا  
بالعقد لو كان عقداً ومقتل الغنا لان الاخذ اضعف من الاستدانة  
ويجوز اجتماعه مع الرهن كما لو تعدي المهر فله في لا يرجع ابتداء الرهن  
ودوام الغنا اولى اقول **قوله** يريد لو رهن العبد المعضوبه عنده  
الخاص به كحوله من رهنه عن العتق بحمد العقد اهلاً لا قد يفتقر المصنف  
نحوه لانه بعد العقد ما وزنه امساكاً فيكون يدهيداً لانه خلاف  
ما قبل الرهن لانه لم يكن كادوناً في الحماك بل لو كانت به يدهيداً  
والاحتمال المشار اليه مذهب الجمهور في الخلاف قال لانه خلاف  
عليه من قبله لا يستل نقاوة وقوله عليه السلام علي ايها الخلف

تدري دليل المصنف علي اذ كره الاحتال الموافقة ذهب الشيخ في  
الحالة فدين علي ان لا يتكلم المصنف من المحققين لما ثبت في علم  
الكلام ان الباقي عن الموقوف فقاؤه لا يتوقف على غيره والمجمل اعني  
الحادث مقتضى الي كماله فوجوده مقتوف على غيره ولا شك ان الغني  
عن الغيرة الوجود اقوي من المحتاج الي غيرة في الوجود فيقول  
حيث لا يكون الدهن والظان حال في حال قوة وما لا ينعقد في حال قوة  
الظن استلزامه وحال ضعفه ابتداء وكذا لك الدهن فاذا كان الظن  
غير مناف للدهن كما اذا طلب الموت في فيه فانه يحصل الظن بضعف  
حالته ويجوز من ذلك الامانة الدهن المستمرة وهي اقوي حالتي  
الدهن فغنى ارتفاع اقوي حالتي الظان اعني استلزامه بالعصب السابق  
بضعف حالتي الامانة كغنى الدهن الحادث اولي قوله ولو ادع  
القاصص او غيره فالاقرب زوال الظان اقول **فوالظن**  
لما تقدم من انه امثال ما ذوق فيه بعد العقل بخلاف الامانة  
للسابق **التيان** في الاشتراء اقوي من الدهن لانه امتحان محض  
واستنباطه في حفظ وكذا الامانة لانه قد صار مع كونه امتحان الحق  
في امثاله والامتناع **قوله** في العارية والموصيل بالبيع **الظن**  
نظر **اقول** وجه النظر من حيث ان التوصل بالبيع كالوديعة  
لانها نوع اشتباها فاشبهت الوديعة والعارية تشاط على الانتفاع  
فاشبهت العارية ومن حيث انها اضعف من الوديعة والعارية فان الوديعة  
امثال لما لا يفيد يد المالك الموصيل اليه امثاله امثاله كالمضاربة  
فلا يكون بمحل فانه يتحقق عليه عوضا لو لم يتبرع بخلاف الوديعة والعارية  
فمقارن الجارح بان المشتري وان كان امثاله لنفسه لظن لما كان يعرف  
كانت يه في الحقيقة المالك لوصول العوض اليه بخلاف العارية **قوله**  
والاقر به لانه لا يتبرع ولا يبيع به يد امانة **اقول** تتحل فلا يلزم  
امور احدها انه اذا ابر القاصص مطلقا لا يبر الا بسبب الظن اعني

اعني الغصب بوجوه فيستقيم شبه اعني الضمان والاخر انه المراد من الغاصب  
لا يجوز ضمانه بالدين وان ويظهر رجوعا الى ما ذكر من الاخلال بما ائتمن  
من قوله والاخر في ذوال الضمان ومدل علي ان هذا هو المراد قوله عقيب  
قوله والاحتياط في لزوم التصديق بدوامه اعني المستعبر والمفرد والاشارة  
عليه الضمان والغاصب بالشوم والاشارة الفاسدة فالأخر في ذوال الضمان عنهم  
بالاثر نهان لان ضمانهم اخذ من ضمان الغاصب والثناويل للدين فان كان  
يحتل من كلامه الا ان الاخير هو الصحيح لانه قد صرح بان الاثر في ذوال  
الضمان عن هو لا يجوز الاثر نهان بخلاف الغاصب لئن ضمانهم اخذ من ضمانه قوله  
ولا يجوز للدين استثناء الراهن وانه استثناءه عن الراهن وهو متولدة  
استثناءه ان ايديهم به اقول **هذا** تقديره على اشتراط الراهن  
بالقبض وهو انه ليس للدين ان يستثني الراهن في القبض لانه مقبوض  
في يده من قبل وتحويل الما اصل محال واذا جاز استثناءه لعبد الراهن او تولد  
ففيه اشكال يشان ما يبرهنه للدين وما ذكر المصنف واعلم ان المصنف اشانه  
في التحويل جواز استثناءه الراهن في القبض فعمل هذا الاشكال في جواز استثناءه  
عيله ومتولدة فان قلنا كيف جاز المصنف في العلم ان يكون الواجب يقض  
لنفسه من نفسه وهذا جزم بعدم الجواز قلنا الفرقان الرهن مضمون  
لا استثناء الرهن وحكام ماله يقض الرهن وهذا المعبر لا يتحقق مع  
مقبوضا في يد الراهن **قوله** ولا قلنا قبل القبض فالأثر في الجزم  
**اقول** هذا تقديره لغير علي ذلك هو انه اذا ارهنه عصبه اضرار جزم  
قبل القبض هل يخرج من الرهن معفاه لو صار خله يفتقر الى تحديد عقدهم  
لا عقدهم من الجزم شرط لا يخرج ولا يفتقر عند ضروره خلا الى استثناء  
عقده علي الاخر هل يخرج لم لا الاثر في عند المصنف الخروج لانه خرج عن ملك  
الراهن قبل انعقاد الرهن **قوله** ولا يجوز تعليم الخافع الا بالدين التوكيد  
فلم يلم بلونه في الاكتفاء به في الانعقاد نظر **اقول** **هذا** ايضا  
يخرج علي ذلك وجه النظر من انه حصل الشرط اعني القبض لان تعليم الجزم

الث



على الدركور وغيره يقتضي تسليم الدركور ومن انه تسليم من غير حجة ولا رتبة عليه  
 انه والاقترب عند المصنف لاكتفائه القرض قد حصل ولو أنه منهي عنه لا يقتضي  
 بطلانه لا يبين انه لا يدل على القرض ولو اختلفا في القرض فالقول  
 قول من هو منكره ولو اختلفا في الاذن اختلج لك وتقدم قول الراهن اقول  
 لو اختلفا في نوع القرض واختلفا في الاذن فقال الراهن فبضعت بعين اذني وقال  
 المرهون بل اذنت كقولك ما تقدم في الشا فبضعت قولك من هو في يده فان اليد مقتضى  
 على ثبوت حصة الفطر المسلم عن العدوان واحتل تقدم قول الراهن انه اختلفا في  
 فطره اعني اذنه وهو منكره فيكون القول قوله لقوله عليه السلام العيني على من اخذ  
 ولا صاله علم الاذن قوله لو جملته على يد علماني لم يكن لاحدهما التقديره  
 ولا بيعه ولو سلم احدهما الى الآخر ضمن التصف وتحتل ان يكون يضم كل  
 منهما الجميع فقي استقلاره على ايها اشكال قوله لو علم احد الطرفين للذين  
 وضع الرهن عندهما العين المرهونه الى الآخر ضمن التصف قطعا التقدير قطعا  
 ان يضمن كل منهما الجميع اما المسلم فليقتضيه في العين بشيئها الى الآخر منفردا او المالك  
 لم يبرمه واما الآخر فله ان يضمنه للعين انفرادا ولو ان كان له واحد غير ما ذكر فيه  
 وحيد لم يضمنه كان المالك الرجوع على الجميع على التماس وهذا استقراء الضمان على من اخذه  
 المالك او على من حصل التلف به محتمل الاول لان المالك قد ثبت له جواز الرجوع على  
 من شانهما بالجميع فاذا رجع عليه لم يكن له الرجوع على الآخر شيئا من جوعه عليه بل عزم  
 على خلاف الاصل وتشاريعه في ذلك محتمل الثاني لان وجود القيمة انما يلزم بشيئ  
 التلف الحاصل في يد الممسك فبان الضمان متيقرا عليه فقل هذا ان رجع عليه لم يرجع  
 على الآخر وان رجع على الآخر رجوع عليه وحظ استقراء التلف عليها فخرج القادم  
 على الآخر بالتصف هذا كله اذا كان تلف العين في يد الممسك لا يشبهه اما  
 لو كان يشبهه اما لو كان يشبهه او يشبه غيره استقراء الضمان على التلف  
 قطعا قوله ولو تلف الرهن اجنبى فله القيمة يكون رهنا في يد العدول له  
 المطالب بها وهو له بيعها بالاذن في بيع الاصل الاقرب للمنع قوله وجه  
 القول ان الاذن له كل في بيع العين المرهونه وهو غير قاطع بل يرجح من

س  
 ال

وحمل